جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

التغيرات الإجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في المجتمع الاردني

(من وجهة نظر العاملين في سلك القضاء والمحاماه في محافظة الكرك)

إعداد الطالب

زيدعبدالله البنوي

بإشراف

الدكتور سليم القيسي

رسالـــة مقدمـــة إلى عمـــادة الـــدراسات العليـــا
استكـــمالاً لـمتطلبـــات الـــحصول عـــلى درجـــة
الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة 2014م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب زيد عبدالله البنوي الموسومة بـــ:

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في المجتمع الاردني (من وجهة نظر العاملين في سلك القضاء والمحاماه في محافظة الكرك)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علم الاجتماع تخصص علم الجريمة.**

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د. سليم احمد القيسي		2014/04/29	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فايز عبدالقادر المجالي		2014/04/29	عضواً
د. رافع عارف الخريشا		2014/04/29	عضواً
د. احمد عبدالسلام المجالي		2014/04/29	عضواً

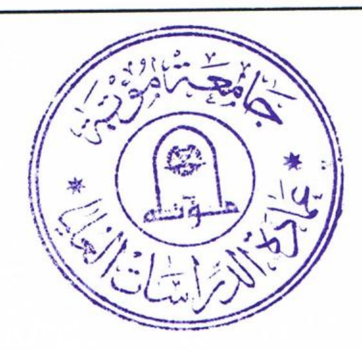

عميد الدراسات العلـــيا

د. علي الضـــــــمور

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الإهداء

إلى والدي العزيزين أمد الله في عمرهما

و إلى أخواني وأخواتي

وإلى زوجتي وأولادي محمد وبيلسان

أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع

زيد البنوي

الشكر والتقدير

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبة أجمعين .

يسعدني ويسرني ان أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل حتى وصل إلى حيز الوجود وأخص بالشكر والتقدير إستاذي الفاضل الدكتور سليم القيسي، الذي أشرف على هذه الرسالة حتى أصبحت على ما هي عليه، فكان لتوجيهاته وسعة صدرة الأثر البارز في إثراء هذه الرسالة فله مني جزيل الشكر والعرفان.

كما أتقدم بعميق الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة هذه الرسالة وسيكون لملاحظتهم وتوجيهاتهم كل العناية والتقدير.

وفي الختام لا يسعني إلا أن اتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل أساتذتي في كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع بجامعة مؤتة .

زيد البنوي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة الملاحق	ز
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الإنجليزية	ط
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها	2
3.1 فرضيات الدراسة	3
4.1 أهمية الدراسة	4
5.1 أهداف الدراسة	4
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2 الإطار النظري	5
2.2 الدراسات السابقة	57
الفصل الثالث: المنهجية و التصميم	
1.3 منهجية الدراسة	68
2.3 مجتمع الدراسة	68
3.3 عينة الدراسة	68
4.3 خصائص عينة الدراسة	69
6.5.3 أداة الدراسة وصدقها	70
7.3 ثبات أداة الدراسه	71

الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض االنتائج 72

2.4 مناقشة النتائج 86

3.4 التوصيات 91

المراجع 93

الملاحق 99

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	أفراد عينة الدراسة وتوزيعها حسب متغيراتها	70
2	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لحجم المتغيرات الإجتماعية والاقتصادية والثقافية	72
3	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التغيرات الإجتماعية في المجتمع الاردني	73
4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التغيرات الإقتصادية في المجتمع الاردني	74
5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التغيرات الثقافية في المجتمع الاردني	75
6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأنواع الجرائم المستحدثة في مجتمع الاردني	76
7	التكرارات والنسب المئوية لمدى موافقة العاملين في سلك القضاء والمحاماة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية	77
8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة حول متابعته الجرائم المستحدثة .	78
9	التكرارات والنسب المئوية لمدى اهتمام العاملين في سلك القضاء والمحاماة	78
10	معامل ارتباط بيرسون بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الاردني والجرائم المستحدثة	97
11	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الاردني والجرائم المستحدثة	80
12	نتائج اختبارات العينات المستقلة (Independent T Test) لدلالة الفروق في تصورات العاملين في سلك القضاء والقانون نحو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع تبعاً للجنس	81
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في سلك القضاء والقانون نحو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الاردني تبعا لمتغير المهنه	82
14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة	82

15	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير المهنة	83
16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في سلك القضاء والقانون نحو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الاردني تبعاً لمتغير الخبره.	84
17	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في تصورات العاملين في سلك القضاء والقانون نحو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الاردني تبعاً لمتغير الخبره	84
18	نتائج اختبار شافية للمقارنات البعدية لإتجاه الفروق في تصورات العاملين في سلك القضاء والقانون نحو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الاردني تبعاً لمتغير الخبره	85

قائمة الملاحق

رمز الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
أ	أداة الدراسة	100

الملخص

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في المجتمع الاردني من وجهة نظر العاملين في سلك القضاء والمحاماه في محافظة الكرك

زيد عبدالله البنوي

جامعة مؤتة 2014

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على علاقة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالجرائم المستحدثة في المجتمع الاردني. وتمثل مجتمع الدراسة في (400) شخص ممن يعملون في مجال القضاء والمحاماه في محافظة الكرك ، موزعين بين قاضي ومدعي عام ومحامي ، ولتحقيق اهداف هذه الدراسه تم تصميم وتطوير استبانه لجمع البيانات ، وقد تم استخدام عينه عشوائيه بسيطه كاسلوب لتحديد عينه الدراسه وبلغت العينه (89) مبحوثا وقد توصلت الدراسه الى مجموعه من النتائج كان ابرزها:

1- وجود علاقة إيجابيه بين التغيرات الاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه والجرائم المستحدثه في المجتمع الاردني

2- وجود علاقة إيجابيه بين التغيرات الاقتصادية التي حصلت في المجتمع الاردني والجرائم المستحدثة .

3- احتلت جرائم بطاقات الائتمان والشيكات المرتبه الاولى بين مختلف انواع الجرائم المستحدثه ، تلتها جرائم المخدرات واحتلت الجرائم الأخلاقيه المرتبه الثالثه .

وبناءً على النتائج التي توصلت اليها الدراسة فقد خلصت الى مجموعة من التوصيات من أهمها:

1- ضرورة اجراء المزيد من البحوث والدراسات حول الجرائم المستحدثة في المجتمع الاردني.

2- ضرورة قيام الحكومه بوضع سياسات ماليه صارمه وتشريعات جديده تتماشى والحجم الكبير في جرائم الشيكات.

3- زيادة دور التوعية الوقائية بجميع الوسائل الحكومية الممكنة على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلاقتها في خلق الجرائم المستحدثة.

Abstract

Social , Economic , and Cultural Changes and Their Relationship With Innovated Crimes In The Jordanian Society From The Perspective Of Judiciary and Law Professionals in Al-Karak Governorate

Zaid Abdallah Albanawi
Mu'tah University,2014

This study aimed to identify the relationship of social, economic and cultural changes with innovated crimes in the Jordanian society. The population of the study consisted of 400 workers within judiciary and law field in Al-Karak governorate distributed as judges, general attorneys and lawyers . To achieve the goals of the study, a questionnaire for the purpose of data collecting was constructed , and a sample of 89participants was selected from the population of the study. The study revealed a group of results among which :

1- The existence of a relationship between social, economic and cultural changes and innovated crimes in the Jordanian society .
2- The existence of a direct relationship between social, economic and cultural changes occurred in Jordan and innovated crimes in the Jordanian society.
3- Credit Cards' and checks Crimes came first among the other various innovated crimes .

In light of the results, the study concluded with a group of recommendations among which :

1- The necessity to conduct more research and studies on innovated crimes within the Jordanian society.
2- Working on bridging the deterrent legislative gap in the field of innovated crimes.
3- Increasing the role of preventive awareness using the all possible official means regarding the social , economic and cultural changes in relation to creating innovated crimes.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية على درجه واسعه من الإنتشار، ولا يكاد يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات الا انها تختلف من مجتمع إلى أخر، وذلك من ناحية الحجم والنوع والكم والكيف، وسبب هذا الإختلاف يرجع إلى أن كل مجتمع له قيمه التي تحدد هذا السلوك أو ذاك، على أنه يشكل جريمه أم لا، ومع هذا فقد واجهت المجتمعات البشريه وعبر عصور متتاليه ظاهرة الجريمه، وعرفتها مع نشأت وتكون المجتمع الإنساني فهي ظاهره ككل الظواهر الإنسانيه، لا تزال تشغل بال العديد من المفكرين في المجتمع الإنساني، وأصبحت الزيادات المطرده في معدلات الجريمه هاجسا للقائمين على رسم السياسات الإجتماعيه والإقتصاديه (الريامي،2006).

وترتبط الجريمة ارتباطاً وثيقاً بأفراد المجتمع وعاداتهم وتقاليدهم، وتتأثر بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع، أي أن الجريمة تتطور وتتغير تبعاً للظروف المتغيرة، وقد شهد العالم في العصر الحديث ثورة هائلة في التقدم والرقي بالمجتمعات إلى قمة الحضارة، الأمر الذي جعل الحياة الاجتماعية أكثر تعقيداً بعد تدشين التكنولوجيا إلى أعمدة البنية التحتية للحياة الإنسانية، لتلعب دوراً مهماً فيه مِمَّا سهّل للظاهرة الإجرامية تطورها بأشكالٍ مختلفةٍ في الوسط الاجتماعي، لاسيَّما في الجرائم الاقتصادية والاجتماعية وهذه الجرائم زادت بدرجة ملحوظة مع اتجاه المجتمعات إلى التصنيع والتحضر (المشهداني2005).

وقد سجلت السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرون تزايداً ملحوظاً في معدلات الجريمة وسرعة انتشارها، وتعدد أنواعها وتطور أدواتها وأساليبها نتيجة للتطورات التقنية والعلمية المتسارعة التي تشهدها المجتمعات وما واكبها من تغيرات في أنماط السلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات، وكذلك الانفتاح الاقتصادي والتجاري على العالم وتدشين ثورة تكنولوجيا المعلومات، حيث أصبح العالم بفضل تلك التكنولوجيا كالقرية الصغيرة، جميع تلك العوامل ساعدت على ظهور الجرائم المستحدثة

وتنوع وتعدد أشكالها في المجتمع الأردني، حيث ظهرت الجرائم الإلكترونية وجرائم الملكية الفكرية والتجارية والصناعية، وجرائم بطاقات الائتمان والتزوير والاحتيال، وجرائم النت وجرائم تحويل الأرصدة البنكية، وجرائم الإرهاب وجرائم غسيل الإموال (العاني2000).

وقد أثبتت الدراسات المتعددة التي أجريت في مجال الجريمة أن الارتفاع المتسارع في أعداد الجرائم وتعدد أشكالها وتطورها في السنوات الأخيرة في المجتمع الأردني، يعزى إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه، التي حصلت في المجتمع الأردني وما تبعها من آثار كان من أخطرها ظهور الجرائم المستحدثة التي أصبحت تشكل أبرز وأخطر المشاكل المؤثرة على عملية التقدم والتطور، وقد كان للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه المتسارعة والمتطورة الدور الكبير في خلق حاجات وتحديات وطموحات جديدة لدى الكثير من الأفراد، وعندما لا يستطيع بعضهم تحقيق هذه الحاجات يلجأ إلى الإنحراف والخروج عن المسار الصحيح ، وبناء على ماسبق ، فقد جاءت الدراسه لكي تبين التغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه وعلاقتها بالجرائم المستحدثه في المجتمع الاردني .

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لقد شهد الأردن في الآونة الأخيرة تغيرات كبيرة في جميع نواحي الحياة كان أبرزها تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية، حيث كان لها أثر واضح في ظهور الجرائم المستحدثة التي أصبحت تشكّل خطراً على أمن وسلامة الوطن والمواطن، وكان لظهور الجرائم المستحدثه ، الدليل القاطع لتلك التغيرات التي اصابت المجتمع الاردني ، مثل التغيرات في القيم والعادات والتقاليد وضعف القيم الدينيه والاخلاقيه، وتفشي الفقر والبطاله وتدني مستوى دخل الفرد والاسره، والتضخم والكساد، حيث ازدادت واتسع حجم الجرائم المستحدثه، الأمر الذي إستدعى التساؤل عن حجم هذه التغيرات وعلاقتها بالجرائم المستحدثه في المجتمع الاردني. ويمكن صياغه مشكله الدراسه بالتساؤلات التاليه:

1. ما التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه التي أثرت على الجرائم المستحدثه في المجتمع الأردني؟
2. ما أنواع الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني؟
3. ما آراء العاملين في سلك القضاء والمحاماه في محافظة الكرك حول التغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه وتأثيراتها على الجرائم المستحدثه؟
4. ما اهتمامات العاملين في سلك القضاء والمحاماه بمتابعة الجرائم المستحدثه الناتجه عن التغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه في المجتمع الاردني ؟
5. ما اعداد الجرائم المستحدثه التي يتعامل معها العاملون في سلك القضاء والمحاماه في محافظة الكرك الناتجه عن التغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه

3.1 فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدة فرضيات، وهي:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين التغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه في المجتمع الاردني والجرائم المستحدثه من وجهة نظر العاملين في سلك القانون والمحاماه في محافظة الكرك.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$في تصورات العاملين في سلك القضاء والمحاماه نحو التغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه في المجتمع الاردني تعزى لكل من (الجنس ،المهنه الخبره، المؤهل العلمي).

4.1 أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال:

1. حداثة الموضوع الذي تتناوله هذه الدراسة وهو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الأردني وعلاقتها بالجرائم المستحدثة.
2. توفير قاعدة من المعلومات والبيانات حول التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من أجل التخفيف من حدة تزايد معدلات الجرائم المستحدثة.
3. تشكل الدراسه نقطة إنطلاق نحو دراسات اخرى في الجرائم المستحدثه وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه في المجتمع الاردني.

5.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة بشكل عام إلى التعرف على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني من خلال:

1. التعرف على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أثرت على الجرائم المستحدثه في المجتمع الأردني.
2. تهدف الدراسه كذلك الى التعرف على انواع الجرائم المستحدثه في المجتمع الاردني.
3. التعرف على أراء العاملين في سلك القضاء والمحاماه في محافظة الكرك للتغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه وتأثيرها على الجرائم المستحدثه.
4. كما تهدف الدراسه الى التعرف على إهتمامات العاملين في سلك القضاء والمحاماه بمتابعة الجرائم المستحدثه الناتجه عن التغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه في المجتمع الاردني.
5. تهدف الدراسه الى التعرف على اعداد الجرائم المستحدثه التي يتعامل معها العاملين في سلك القضاء والمحاماه الناتجه عن التغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

المفهوم العام للجريمة:

الجريمة في معناها العام، فعل يخالف نصا قانونيا، وذلك لخطورة السلوك المكون لها ويرتب لمن يركبه عقوبه جنائيه (كانت) وقد اختلفت الاتجاهات الفقهيه حول تحديد جوهر الجريمه ، فمنهم من يرده الى الاخلاق ، ومن هؤلاء العلامه (GATOFALO) الذي يعرف الجريمه بانها جرح لعاطفتي الاستقامه والاحسان، فهي عدوان على شعور اخلاقي، ومنهم من يرد هذا الجوهر الى العداله ،فيعرفها بانها فعل غير عادل لم يكن كذلك قبل تجريم المشرع لهم ، ومنهم من يعرفها بانها سلوك يهدر مصالح الجماعه ويخالف اهدافها في الاستقرار والعدل .

اما قانون العقوبات فقد عرف الجريمه بانها: عمل او امتناع يرتب القانون على ارتكابه عقوبه او انها كل فعل غير مشروع صادر عن اراده جنائيه يقرر له القانون عقابا ومن هنا نستطيع القول ان مفهوم الجريمه بوجه عام هو عدوان على مصلحه من المصالح التي عليها يؤسس المجتمع في زمن معين بقاءه واستقراره وبه يسير نحو رقيه وتطوره (اليوسف،2004).

وتباشر الدوله وظيفتها الجزائيه لحماية المصالح الاجتماعيه التي تسود المجتمع، فتختار الجزاء الاكثر صلاحيه والأقرب الى التعبير عن مدى تقدير المجتمع لأهميه هذه المصالح، فاذا قررت الدوله ان المصلحه تستحق اقصى درجات الحمايه القانونيه عبرت عن ذلك بالعقوبه وتحديد المصالح الجديده بالحمايه الجنائيه وفقا لضروف واحتياجات كل مجتمع وتأثره بتقاليده ونظامه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويعد تجريم الافعال هو اقصى مراتب الحمايه التي يضفيها التشريع على نوع معين من المصالح التي تهم المجتمع (الشناوي،2006).

الجريمة المستحدثة:

مفهومها: هي ظاهره اجراميه أفرزتها تيارات انحرافيه، نتيجه تغير انماط الحياه ووسائل العيش والرفاه، حيث برزت على الساحه الاجراميه في عهدنا هذا، وهي وليدة

التحولات التي شهدتها الحياه المعاصره في كل ما له صله بالمسائل الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه والسياسيه وغيرها.

وهي تتصف بدهاء ومكر فاعليها وتمويههم ، كما تتميز بدقه التنفيذ وخطورته على المواطنين والقانون . وهي تختلف عن باقي الجرائم الاخرى والمعبر عنها بالجرائم التقليديه والتي برزت عن الساحه الاجراميه منذ امد بعيد .

وفي البحث في مفهوم عبارة الجرائم المستحدثه فهي عباره فنيه كثر تداولها في أدبيات مجلس وزراء الداخليه العرب في التسعينيات مع انتشار أنماط جديده من الجرائم التي لم تكن مألوفه من قبل، وقد انشأت الأمانه العامه لمجلس وزراء الداخليه العرب لجنه متخصصه من الخبراء تقوم برصد ودراسة الأنماط الجديده من الجرائم التي تظهر على المستوى الإقليمي أو الدولي، ومن مرادفات عبارة الجرائم المستحدثه عبارة الجرائم المعاصره، وعبارة المشكلات الأمنيه المعاصره، أو الإجرام المعاصر والتي اعتمدتها جامعة نايف العربيه للعلوم الأمنيه، كماده من المواد الدراسيه المقرره في مناهج الدراسات العليا (البشري،2004).

وعليه فإن عبارة الجرائم المستحدثه ليست مصطلحا قانونيا يحدد اركان وعناصر جريمه معينه يطالها القانون، بل هي عباره تصف انماطا مختلفه من الجرائم، لا يجمع بينها سوى حداثتها من حيث الأساليب والأدوات المستعمله في تنفيذها، وعلى هذا النحو يعرف البعض عبارة الجرائم المستحدثه بأنها: أنماط من الجرائم التي يألفها المجتمع في السابق من حيث إسلوب إرتكابها ونوع الجناة فيها وحجمها، ويعرفها البعض الأخر بأنها الجرائم المخطط لها والتي يستعين المجرمون عند تنفيذها بمعطيات العلم الحديث مثل جرائم الإرهاب والمخدرات وجرائم الحاسب الآلي، وتميل فئه ثالثه من فقهاء القانون إلى تعريف الجرائم المستحدثه بحصرها بجرائم بعينها واشتراط استخدام التقنيه الحديثه من أجل تسهيل تنفيذها وإخفاء معالمها.

إن من نتاج التطور الذي حصلت عليه المجتمعات خلال الحقبه الاخيره من الزمن، سواء اكان ذلك على المستوى الإجتماعي أم الإقتصاي أم الثقافي ، وقيام الصناعات، ان وجد الافراد انفسهم في مجتعات جديده ، قوامها المصالح الماديه والإنتاجيه والإستهلاكيه، ولكون ابرز سمات هذا التطور السرعه والتغيير، فقد برزت

انماط من السلوك المنحرف خرجت بالانسان عن الاطار التقليدي للجريمه الى اطار الجرائم المستحدثه في اساليبها وغاياتها وضحاياها، مما اوجد مشكلات ذات ابعاد اجتماعيه وانسانيه واقتصاديه تجاوزت اطر الانحراف العاديه، لتمس كيان المواطن والدوله بما تحمله من اخطار يهدد كيانها (أبوشامه،2001).

وما يدعو للبحث والتفكير العميق والجدي بأزمة الاجرام انه بقدر مايحرزه الانسان من تقدم في جميع نواحي الحياه ، وبقدر ما يحرز من انتصارات على قوى الطبيعه ويحقق الرفاهيه له ولاقرانه بقدر ما يتضخم حجم هذه الازمه وكأنها احدى السلبيات التي يتمخض عنها التقدم والتطور ، أو احدى القوى التي يولدها الاندفاع التقني والصناعي ، فتعمل على هدم مايبنيه الانسان وعلى تشويه ما يبدع ففي بلد ما تتنامى فيه الجرائم المستحدثه ، ينتاب المواطن الخوف على حياته وماله وبنيه ومركزه، مما يمزق الروابط الانسانيه والثقه المفترضه ان تكون متبادله بين البشر ، فيجعل من ذلك الكائن الاجتماعي اصلا كائنا أنانيا يركز حياته حول ذاته غير مكترث بأقرانه مما يقطع اواصر الصله بينه وبين ماتفرضه عليه الحياه الاجتماعيه من تعاون وتعاضد وتضحيه، في الوقت الذي يكون هناك ضروره الى وجود توازن اجتماعي للوجود المتكامل، هذا بالاضافه الى انقلاب المعايير الاخلاقيه والسلوكيه والضميريه الى معايير ماديه متجدده عن كل ماهو يتعلق بالانسانيه.

من هذا نستطيع القول ان ما يقصد بالجرائم المستحدثه، هو الجرائم المخطط لها والتي استفاد المجرمون عند تنفيذها من معطيات العلم الحديث كجرائم الارهاب والمخدرات وجرائم الحاسب وجرائم التزوير وغيرها،(البداينه،2004).

وتعرف الجرائم المستحدثه ايضا بأنها أنماط من الجرائم التي لم يخبرها المجتمع في السابق وأن حجمها قليل جدا وهي جرائم جديده في نوعها ونمطها وحجمها ، أي بمعنى اخر هي الانماط الجرميه التي ظهرت حديثا ولم تكن معروفه من قبل، نتيجة التوسع في استخدام التقنيه المتطوره وهنالك معايير لتصنيف الجرائم واعتبارها جرائم مستحدثه وهي:

المعيار الاجتماعي: فتعد الجريمه مستحدثه اذا كانت هذه الجريمه جديده على النظام الاجتماعي السائد في المجتمع، بحيث أن ظهور هذا النمط من الجريمه مرده التغيير والتطور الاجتماعيين في بنية المجتمع.

المعيار القانوني: فالسلوك الجديد الذي يمثل خرقا للاعراف والقيم السائده في المجتمع يعد جريمه مستحدثه اذا انعدم وجود النص التشريعي الذي يجرمه ويعاقب عليه.

المعيار الاجرائي: فالجريمه تعد مستحدثه اذا تم استخدام أساليب وأدوات جديده في ارتكابها أو اخفاؤها او التهرب من الملاحقه القضائيه لها .

مفهوم التغير:

إنَّ كل شيء من حولنا يتغير باستمرار سواء كان مادياً أو معنوياً، والعالم كله في تغير مستمر، فكل واحد منا اليوم غير ما كان عليه بالأمس وما سيكون عليه في الغد، وذلك على المستويات المتعددة من عمر وفكر وثقافة وخبرة.

فالتغير من الثوابت الأساسية في الحياة ولا يرقى الشك إليها، والتغير يلعب دوراً مهماً في حديثنا عن التنمية وعن تحدياتها، وأنَّه يحدث في جميع أشكال ومناحي حياة المجتمع، ويتضمن الظواهر التي تترك أثراً في نظم المجتمع المختلفة، وتترك بصمات واضحة في علاقات الناس بعضهم ببعض وفي علاقاتهم بالنظم الاجتماعية السائدة وإنَّ التغير هو تلك التحولات والتبدلات التي تحدث في تنظيم المجتمع أي التي تحدث في بناءه ووظائفه المتعددة (الجوهري،2001).

كما إن التغير هو تلك الاختلافات التي تحدث في أي شيء والتي يمكن ملاحظتها من خلال فترة من الزمن، وإن هذا التغير يشمل جميع مناحي الحياة في المجتمع، فيكون تغير تكنولوجي وديموجرافي وأيكولوجي وتغير اقتصادي وسياسي... الخ.

كما أنَّ هناك أنواع عديدة للتغير:

1. التغير التلقائي: وهو ذلك التغير الذي يسير طبيعياً مستمراً بدون تدخل قوى خارجية لتسرّع بهذا التغير أو تؤخر في حركته، ومن أمثلة ذلك التغير الذي طرأ على الوحدة الاجتماعية والاقتصادية من الأسرة إلى العشيرة إلى القبيلة ثم القرية فالمدينة فالدولة.

2. التغير الرجعي: وهو التغير الذي يحدث في اتجاه نكوص، حيث تسوء الحالة وتتدهور ومن أمثلته ما يحدث عادة على أثر الحروب والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية.
3. التغير التقدمي: وهو التغير إلى الأمام وإلى الأفضل وهو يهدف إلى تحقيق أغراض يخطط لها تخطيط علمي، قائم على الدراسة الموضوعية والبحث العلمي، ومن أمثلة ذلك التقدم والارتقاء في التعليم والتكنولوجيا والابتكارات والاكتشافات.
4. التغير الجذري الثوري: هو التغير الذي يتم على اثر ثورة شاملة غير النظم القائمة وترسي بدلً منها نظماً مستحدثة تمثل تقدماً يحسن في الأوضاع كثورة (1952) في مصر، وإما أن يكون التغير في اتجاه التدهور والإنكاس كاعتداء دولة على دولة أخرى ونهب مقدراتها وخيراتها، ويتميز هذا التغير بالقوة والعنف والسرعة في الإنجاز.
5. التغير المحدود: وهو التغير الذي يتناول مجالات معينة تتصل ببعض النواحي الاجتماعية والاقتصادية، مثال ذلك التغيرات التي تحدث في ظاهرة التكافل الاجتماعي لمجتمع ما، فقد تزداد ويسود المجتمع عواطف الخبرة والحب والتعاون، وقد تقل ولا يعبأ الأغنياء بالفقراء، فتسود المجتمع الفرقة والتوتر وهكذا. (عوض 2001)

خصائص الجرائم المستحدثه:

تعد الجرائم المستحدثه ظواهر اجراميه أفرزتها تيارات انحرافيه برزت على الساحه في عهدنا هذا ، وهي وليدة التغيرات التي شهدتها الحياه المعاصره في كل ماله صله بالمسائل الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه، حيث يتصف فاعلوها بالدهاء والذكاء والمكر والتمويه، كما تتميز بدقة التنفيذ وخطورته على المواطنين والقانون، وان المقصود بخصائص الجرائم المستحدثه هو تحديدها ووصفها وصفا دقيقا بقصد وضعها في انماط عامه يمكن من خلالها فهم الظروف التي أدت الى ظهورها.(الشلبي ،1999).

1. ان هذه الجرائم بشكل عام متعددة الاسباب وأنها تشكل تهديدا خطيرا للأمن الداخلي للمجتمعات، وتهدد الاقتصاد بشكل خاص، وتضعف الموارد البشريه وتنال من الهويه الاجتماعيه، حيث أن التغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه لعبت دورا بارزا في افرازها.
2. كما ان هذه الجرائم كانت بفعل التطور الهائل في قطاع الاتصالات، حيث فتحت المجال على مصرعيه لارتكاب كثير من الجرائم المستحدثة باستخدام التقنيه الحديثه(الخليفه،1999).
3. ان معظم الجرائم المستحدثه تحررت من الخصوصيه الزمانيه والمكانيه للأبنيه الأجتماعيه التي نشأت فيها، بحيث اخذت ترتكب وتمارس في ابنيه اجتماعيه مختلفه عن تلك الأبنيه التي ظهرت فيها وارتبطت بها باديء ذي بدء، الامر الذي أدى الى مايسمى بتدويل الجريمه(الحلبي،2000).
4. تتميز الجرائم المستحدثه باختفاء التوافق في الزمان والمكان بين مرتكب الجريمه (الجاني) وبين المتضررين منها (الضحايا أو المجني عليهم)،كما ان معظم هذه الجرائم تشترك في بعد غياب الأبنيه القانونيه وآليات الضبط الاجتماعي الرسمي الخاصه بمكافحة هذه الجرائم على الصعيدين المحلي والدولي، فالقانون الجنائي، والهيئات القائمه على تنفيذه ، لايزال يأخذ طابعا اقليميا، مما يشكل في حد ذاته عاملا وراء ظهور تلك الجرائم واستغلالها(عبدالحميد،2003).
5. عدم ظهور غالبية الجرائم المستحدثه في الاحصاءات الجنائيه الرسميه المقتصره على الجرائم التقليديه، الاحصائات الرسميه لاتعكس تلك الجرائم المستحدثه التي تترتب على التغيرات الاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه ، وذلك نتيجه لعدم وجود القوانين التي تجرم تلك السلوكيات (البداينه،2004).
6. تكلفة هذا النوع من الجرائم يفوق بكثير تكلفة الجرائم التقليديه، ولا يقتصر على التكلفه الماديه ، بل يتجاوزها الى ما هو اعمق من ذلك على الاصعده الامنيه والهويه الثقافيه التي يؤذن المساس بها بانهيار النظام الاجتماعي وسيادة الاظطرابات والفوضى(عبدالمولى،2006).

7. الجرائم المستحدثه تفرض على المجتمعات عامه وعلى المؤسسات التربويه والاقتصاديه والاجتماعيه تحديات خطيره، وتحملها مسؤلية المواجة من خلال اعداد العديد من البرامج الفاعله والمؤثره، وان تنفيذ هذه البرامج لا يختصر فقط على الامكانيات الماليه او الفتره الزمنيه، بل يتطلب كذلك وعيا قانونيا بخطورة وتأثير هذه الجرائم.
8. الجرائم المستحدثه تضع على عاتق اجهزة الشرطه بشكل خاص ومؤسسات المجتمع بأكملها مسؤوليه مواجهتها والعمل على وقايه الجمهور من خطورتها، وذلك لانها لا تستطيع العمل بمفردها بهذا الميدان، لان مثل هذه الجرائم تختلف عن الجرائم التقليديه، من حيث الدوافع ومن حيث الاساليب والادوات المستخدمه في تنفيذها، وكذلك من حيث نوعيه مرتكبيها ولذا فان التعامل معها يتطلب درايه كافيه بالاحوال المجتمعيه وتدريبها بكفاءة على الادوات والاجهزه التكنولوجيه ومزيد من التفاعل مع المؤسسات والجماعات الاجتماعيه وأعادت النضر في الاستراتيجيات الامنيه الداخليه

التغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه وعلاقتها في ظهور الجرائم المستحدثه:

اولا: سياسة الاصلاح والتحولات الاقتصاديه وأثرها في ظهور الجريمه المستحدثه:

ان ما رافق سياست الاصلاح والانفتاح الاقتصادي في بعض الدول العربيه ومن بينها الاردن، من افراط تشريعي وارتجاليه في اتخاذ القرارات المشبوهة وغير المنسجمه مع الواقع، اضافه الى ما صاحب ذلك من افرازات لتلك التحولات الاقتصاديه من انعكاسات على توجيهات وسلوكيات افراد المجتمع، والسعي السريع الى تكوين الثروه، وظهور بعض الوسائل غير المشروعه للكسب، وظهور الطبقيه، وفي المقابل فأن الفئات المنتجه كانت الاكثر معاناه في المجتمع في ضل هذه التحولات، حيث اسهم هاذا بدوره في تدهور قيمة العمل المنتج واصبحت المكانه الاجتماعيه المتميزه غير مرتبطه بمضاهر العلم والثقافه، بالاضافه الى سيادة قيم الفرديه واللامبالاه بمصالح المجتمعات، وظهور الطبقات الطفيليه التي تقوم بتجميع الثروه بشكل لا يتناسب وطبيعه العمليه الانتاجيه السائده ، دون اسهام حقيقي في تحقيق قيمه مضافه للاقتصاد الوطني (عبد المولى،2006).

كما ان الشركات الاجنبيه كان لها قدر كبير من الفساد في الدول المضيفه حيث ان التجارب العمليه اثبتت ان تلك الشركات استطاعت المشاركه في الصراع السياسي الداخلي ، عن طريق انشاء علاقات وثيقه مع بعض الفئات المحليه ذات النفوذ، المتمثله في دوائر رجال الاعمال والسلك السياسي والدوائر العسكريه والحكوميه، وتحاول تلك الفئات تحقيق مصالحها من خلال وسائل متعدده بدءا من تقاضي الرشوه حتى الاعمال المشتركه مرورا بالمساعدات الماليه للاحزاب السياسيه وتخطيط الدعايه الانتخابيه ، واسغلال السلطه الساسيه في الحصول على التراخيص والاوذونات وتقديم التسهيلات والزج بالمال العام في مشروعات غير مدروسه.

اما البنوك الاجنبيه فقد هيمنت مراكزها الرئيسه على جزء كبير من النشاط الاقتصادي في بعض الدول، من خلال تمتعها بوضعيه خاصه في النضام المصرفي نتيجة اشغال عدد من الوزراء ونوابهم وكبار المسؤولين السابقين مناصب قياديه لعدد منها ،كما تحولت هذه البنوك الى اماكن لعمل ابناء الطبقه الجديده للتمتع بمزايا الرواتب العاليه ، الأمر الذي شكلت فيه تلك البنوك جماعه ضغط في بعض القرارات الوزاريه .

كما ان خصخصة البنوك دون الشروط والاذونات الواجبه، يمكن ان يعرض أمن الجهاز المصرفي للخطر، الأمر الذي يؤدي الى الدخول في انشطه تتسم بالمجازفه والخطر ، كالاتجاه لتمويل الانشطه المقيده من قبل، والدخول في انشطة المضاربه مثل اسواق الاوراق الماليه (عبد المولى،2006).

كل هذا جاء الى جانب التطور السريع في استخدام التكنولوجيا وارتكاب الجرائم المعلوماتيه ، حيث اتاح هذا التطور فرصه التلاعب في المدخلات.

حيث انه من السهل تغذيه الحاسب ببيانات زائفه، او منع ادخال بيانات ووثائق معينه، فهذه الطريقه تساهم في حدوث اكثر من نصف الجرائم المعلوماتيه اضافه الى التلاعب ايضا بالبرامج.

ومن الامثله على استخدام برامج معده خصيصا لتنفيذ وأخفاء الجريمه ما قام به خبير الحاسبات الالكترونيه (ميخائيل طوسون) الذي تمكن إبان عمله في بنك الكويت التجاري للمشاركه في تحديث انضمته المعلوماتيه من خلال فرصة سفر المشرف على

عمله الى الباكستان لزياره شقيقه المريض واطلع على حسابات المودعين الاثرياء وتخير من بينها خمسة حسابات راكده بخمسه فروع محليه مختلفه للبنك كي يأخذ لنفسه بعض المبالغ (سعد،2004).

ثانيا: تدخل الدول الناميه في النشاط الاقتصادي ، لضمان تحقيق اهدافها الاقتصاديه، من خلال الحفاظ على النظام والامن والقانون وإقامه الخدمات التعليميه والصحيه والاجتماعيه وشبكات الطرق والمرافق:

ان هذا التدخل واجه الكثير من الجدل بين مؤيد ومعارض مع ما تعانيه المملكه من عدم كفايه البنيه الاساسيه رأس المال الاجتماعي ونقص رؤوس الاموال الممتاحه للاستثمار ، وعدم كفايه الحوافز والمؤسسات الداعمه للشركات والمؤسسات الاستثماريه، اضافه الى اعتمادها الكبير على معونات الخارجيه للحصول على الاموال والسلعه الرأس ماليه اللازمه لأغراض التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه كما ان انسحاب الدوله بعيدا عن العديد من الانشطه الاقتصاديه والاجتماعيه، نتج عنه ظهور شركات توظيف الاموال وما تحدثه من ضياع لمدخرات صغار المستثمرين، وهناك العديد من الدوافع وراء تفشي فرص الجريمه، حيث تبرز حاجة الفرد المتزايده لتحسين دخله مستقبلا ، وعدم اتاحة فرص استثماريه للمدخرات الفرديه الصغيره بالاضافه الى ازمة الثقه في البنوك والاوعيه الادخاريه الحكوميه

كما ان سياسه التشغيل والتوضيف في المملكه لم تتمكن من محاربه البطاله والقضاء عليها، بل تزايدة بشكل كبير ووصله الى ما بين 15الى 20% واذا كان التعليم يساعد الفرد على اختيار السلوك القويم بعيدا عن ارتكاب الجرائم ، فان العمليه التعليميه تصبح غير ذات جدوى اذا لم يرافقها سياسه رشيده في التوضيف،(عبد الحميد،2003).

اضافه الى غياب التنسيق في السياسات الاقتصاديه بين الدول العربيه، واختلاف النظم الاقتصاديه التي تطبقها الدول العربيه، حيث ان كل دوله لها سياستها الاقتصاديه وأهدافها، حيث افرزت هذه النضم المختلفه، سواء كانت مقيده او حره او مختلطه، سياسات اقتصاديه مختلفه تماما ، كل منها يسعى الى تحقيق اهداف مغايره عن الاخرى، تتفاوت بين السعي الى اشباع حاجات المجتمع الكلي، وبين تشجيع

التصدير والاستيراد والسعي الى الوجود في السوق العالمي، الامر الذي ساهم في تضارب الاهداف والنتائج، وعدم التمكن من الاستفاده من المزايا النسبيه او من فكره السوق الكبير والتخصص في الانتاج بكميات كبيره وبتكلفه اقتصاديه تمكن من المنافسه، بالاضافه الى انه ما تزال الاجراءات والممارسات الجمركيه تعيق انسياب السلع والخدمات بين الدول العربيه ، وفرض القيود الكبيره على انتقال العمال بين هذه الدول ، التي يلجا بعضها الى العماله الاجنبيه التي تأتي بأنماط سلوك اجتماعيه تؤدي الى الجريمه (عبدالسميع،1996).

لكل هذه الاسباب المحليه والاقليميه مجتمعه ، كان للجريمه المستحدثه ظهور في الدول العربيه بشكل يوازي الدول المتقدمه اقتصاديا وتكنولوجيا، حيث ان التقدم التقني لدى بعض هذه الدول كان له اثر في ظهور الجريمه المستحدثه، نظرا لقيام تلك الدول بالتركيز على موضوع التطور دون التركيز على وضع خطط الامان الاقتصادي لمواجهة التنوع الجرمي، في حين ان الدول العربيه لم يكن لديها ذلك حيث تفعل ما يتصدى لتقدمها،الا ان تخطيطها في كل في كل ما تم ذكره من اصلاحات وسياسات وغياب التنسيق المستمر اضافه الى غياب الدور الايجابي لمؤسسات المجتمع المحلي المدني والمتمثله في الاحزاب السياسيه وجماعات المصالح والتنظيمات الجتماعيه كل هذه ساهم في تفشي الجريمه وتزايد حجمها.

ثالثا : معاناة معظم الدول العربيه للمشكلات الاقتصاديه والاجتماعيه المعززه لتنامي الجريمه المستحدثه:

ان المعاناة التي واجهتها الدول العربيه والتي لازالت تواجهها اقتصاديا واجتماعيا، كان لها الأثر الكبير في ظاهرة البطاله ثم المديونيه الخارجيه وتواضع نمو معدلات الادخار والاستثمار كمحددات رئيسيه للتطور الأقتصادي وتدني مستويات الدخول وارتفاع تكلفة المعيشه مع نقص كبير لتدفق الاستثمارات الأجنبيه المباشره للدول العربيه، وتزايد الفوارق الطبقيه وهجرة الاموال العربيه للخارج، وزيادة حجم الديون الخارجيه حيث تتحمل البلدان العربيه عبئا ثقيلا في الديون الخارجيه وخدماتها كنسبه من حصيلة صادراتها السلعيه والخدمية (عبد المولى،2006).

كل هذا كان بالاضافه الى انتشار ظاهرة الفقر وتزايد الفوارق الطبقيه وتنامي معدلات الجريمه، حيث ان زيادة الفقر وسوء توزيع ثمار النمو الاقتصادي بين افراد المجتمع يؤدي الى زيادة معدلات الجريمه ولا سيما الجريمه المستحدثه منها، كما ان عدم توفر الامن الاقتصادي والاجتماعي والفقر وتدني الرعايه الاجتماعيه يؤدي الى معارضة المجتمع والتمرد عليه وانتشار الجرائم الاقتصاديه(العمرات،2002).

كما ان ضعف التوجه الديني، وتدني أساليب التنشئه الاجتماعيه من الاسره والمدرسه والنادي، والانتماء الى فئات هامشيه في المجتمع، ووجود استعداد شخصي دتخل الفرد، تظهر في صورة سمات سلوكيه كالنبذ الاجتماعي والتخلف الدراسي، واللجوء للارتباط بآخرين تجمعهم نفس الخصائص، والخروج عن المعايير الاجتماعيه السائدة والقلق النفسي، وسوء التوافق الاجتماعي، مع الشعور بالتهميش والعزله لهم ولأسرهم، كلها اسباب تؤدي الى ارتكاب الجريمه. كما إن تدني الثقافه السياسيه والفكريه لدى الشباب، تساهم في تزايد جرائم العنف والإرهاب، بالأضافه إلى أفتقارهم قنوات التعبير الحر والاستماع الجيد من القدوه الحقيقيه ، كما يتأثر الشباب بأسلوب الوساطه التي تحكم الوظائف والإسكان، والحصول على المال بأساليب الاحتيال وعدم وجود ارضيه للحوار السليم وتحول الثقافه من خدمه جماهيريه تدعمه الدول الى الثقافه الربحيه البعيده عن الفائده والمضمون (الخليفه،1999).

كما يساهم الاعلام الهابط في تفشي روح الاحباط والكراهيه والحقد ، الناجم عما يعرضه من برامج وثقافات متدنية المستوى، بعيده عن الثقافات السياسيه والاجتماعيه والثقافيه الهادفه، وبعدهم عن الاحداث والتطورات السياسيه المحليه والاقليميه والدوليه، كل ذلك يساهم في ظهور الافكار المتطرفه والعنيفه والهدامه، فالافكار والمعتقدات التي يحملها كل فرد اتجاه مجتمعه وافراده هي التي توجه سلوكه نحو المجتمع، فالعمل السياسي والتنشئه تقوم بغرس قيم الولاء والانتماء والمواطنه والتوعيه بقضايا ومشاكل مجتمع والتحديات التي يواجه .

رابعا: عدم فعاليه الاجراءات المتبعه في مكافحه الجريمه المستحدثه:

نظرا لما تشهده المنطقه العربيه خاصه والعالم بأجمعه من تطور سريع في كل مجالات الحياة ، وما صاحب ذلك من تطور ايضا على الجريمه التقليديه في اسلوب

ارتكابها وأدوات استخدامها، فان ما كان يتبع من اجراءات تقليديه في مكافحه الجريمه التقليديه اصبح لا فعاليه له في مكافحة الجريمه المعاصره، والتي تتطلب منا تحديثا لطرق الوقايه والمكافحه وأسلوب التحقيق والأدوات المستحدثه في المتابعه من اجل الوصول الى الجاني.

اضافه الى التأهل النفسي للمحققين بشكل يفوق علم الجاني وفنياته المستخدمه، كل هذا ايضا لا بد من ان يصاحبه تحديث للقوانين والانضمه والتشريعات بشكل يضيق الخناق على الجاني المستحدث ، وحتى لايفلت بأفعاله نضرا لقصور القوانين التقليديه وعدم تطورها، حيث ان الجريمه المستحدثه في السنوات الأخيره ذات سمات مختلفه عن سابقتها في العقود الماضيه، فارتكاب هذه الجرائم اصبح يتم بواسطة طبقات مثقفه عن طريق استخدام نفوذها، اضافه الى ان هذه الجريمه ظاهره اجتماعيه تتحدد انماطها وبواعثها بالسياق والحدث الاجتماعي والاطار الثقافي والقيمي ودرجه وعي ونضج افراد المجتمع بعمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

والتدابير التقليديه كانت مرتكزه على اسلوب الردع كوسيله وقائيه، اذ يدفع المجرم ثمن الجريمه من حريته وكرامته وماله وينبذ من المجتمع ، اضافه الى التربيه والاخلاق والدين والتي تشكل بمجملها الدرع الواقي من الجريمه .

كما ان اختلاف القوانين العربيه في طبيعتها من حيث تعريفها لانواع الجرائم الاقتصاديه، اذ ان بعض الاعمال يعد ممنوعا في بعض هذه القوانين ، والبعض الاخر لا تمنعه ولا تجرمه، ومثال ذلك :ان بعض الشريعات العربيه يمنع ويحرم الخمور وتعاطيها والتعامل بها والبعض الاخر يتيح ذلك، فهذا الاختلاف القانوني من ابرز العوامل المشجعه على انتشار الجرائم الاقتصاديه، الامر الذي يوجب اعداد استراتيجيه تشريعيه عربيه متماثله تساهم مجتمعه في مكافحة الجريمه المستحدثه بشتى انواعها (المساعده،2007).

خامسا: هيمنة القطاع العام على مجريات الحياه فيه، فمعظم المنافع الحيويه من الخامات والمصادر والخدمات لا تزال تدار بواسطة بروقراطية الدوله الآخذه في النمو والتوسع المطرد، تحت وطئت الانفجار السكاني في غالبية بلدان العالم العربي من جانب والتدهور البيئي من تصحر وشح في المياة. الامر الذي جعل القطاع العام

الملاذ الاخير المستوعب للطاقات البشريه المستمره في التدفق، مما ساهم بشكل او بآخر في تعميق مشكلة ما يسمى بالبطاله المقنعه والمشكلات الناتجه عنها .

ولعل ما يهمنا في اطار تحليل العمليات المرتبطه بظهور الجرائم المستحدثه هيمنة القطاع العام على مجريات الامور في المجتمعات العربيه المصاحب لغياب الهيئات او المنظمات المستقله الفاعله المنوط بها مسأله المراقبه والاشراف على الاداء العام للنظام، مما يعمل على ايجاد مناخ خصب يسمح بظهور جرائم ذوي الياقات البيضاء، اظافه الى توفير الفرص السانحه لتغلغل الجريمه المنظمه بصورها التآمريه والابتزازيه، الامر الذي يعرض الامن الاجتماعي للمخاطر الفادحه(الخليفه،1999) .

كل هذا لا يعني ان القطاع الخاص بمنأى عن دوره في المشاركه في ظهور الجريمه المستحدثه، حيث ان هيمنت القطاع العام كمراقب نزيه ومشرف امين على اداء القطاع الخاص يشكل دورا يسمح بتهيئة الفرص المتنوعه لظهور الجريمه المستحدثه ، خاصه ما يتعلق بغسيل الاموال والجرائم المرتبطه بجودة ونوعية الواردات والصادرات، والاتجار بالممنوعات وعدم التقيد بالمواصفات والمقاييس المحدده رسميا (عبدالمولى،2006).

ويجب علينا ان لا ننكر حقيقه ندركها جميعا، وهي ان ارتباط بلدان العالم العربي كدول طرفيه بالدول الصناعيه كدول محوريه والسعي الحثيث والدول الطرفيه للحاق بالركب الحضاري الذي احرزته دول المحور، والذي يتضح في حرصها المتسرع في الاستفاده من التطور التكنلوجي ، انعكس كل ذلك على عبور مشكلات تلك الدول الصناعيه وما بداخلها من جرائم مستحدثه الى داخل الدول المستورده لتلك التقنيه، حيث يقول بعض الفقهاء الغربيين في هذا الموضوع من المتوقع استمرار وأنتشار مثل هذه المشكلات الاجتماعيه المعتاده والمرتبطه بالاقتصاد الغربي والنمو الحضري وذلك عندما تصبح دول العالم الآخرى مشابه للدول الغربيه (SMELSER 1996).

اضافه الى ذلك فان استيراد التكنولوجيا الحديثه دون السعي الى تطوير وتدريب الكوادر البشريه المحليه، يترك المجال امام الخبراء الاجانب لإدارة هذه التكنولوجيا، الامر الذي يمكنه من اختراق خصوصيات البلدان والوقوف عن كثب على ما يوجد في

انظمتها من ثغرات، مما قد يهيىء الفرصه لظهور الانشطه غير المرغوبه من قبل هؤلاء.

اما صناعة السياحه في العالم العربي فقد وفرت وتوفر مناخا خصبا لغزو الجرائم المستحدثه لبلدان العالم العربي ، فنظرا للمكانه التاريخيه والثقافيه والدينيه للعالم العربي المتعلقه على وجه الخصوص فظهور العديد من الحضارات الانسانيه القديمه فقد وجدت عددا من البلدان العالم العربي نفسها محطا لأنظار الزائرين والسائحين لمشاهدة آثار الحضارات الانسانيه المنتشره هنا وهناك ، حيث ادى ذلك بلا شك الى ازدهار صناعة السياحه، وأصبحت تشكل مصدر دخل اساسيا، الامر الذي هيأ فرصا للجرائم المنظمه لتجد مجال سانحا لها في تلك الدول من جانب، والى ظهور انماط اجراميه جديده في بعض الدول العربيه التي تتعرض سنويا لاعداد هائله من الزوار والسائحين (الحاج،2002).

التغيرات العالميه التي هيأت للجرائم المستحدثة:

لقد ساهم الانفجار التكنولوجي والازدهار الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية إضافة إلى الوضع الساسي والجغرافي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، في نمو وتبلور الجريمة المستحدثة والأشكال التي ظهرت وتظهر فيها، حيث إن فترة الستينيات تشكل الفترة التي ظهرت فيها العديد من التغيرات السياسية التي ظهرت في العقود اللاحقة ساهمت وتساهم في الإسراع بالجرائم عبر الدول(الأمم المتحده، 2006).

كما يوكد بعض الفقهاء الغربيين على أهمية الاتجاهات الراهنة والمستقبلية المحتملة للتغير الاجتماعي في فهم العديد من المشكلات الاجتماعية الجديدة وما يرتبط بها من صور حديثة للجريمة، حيث يرى ضرورة الالتفات على الاقتصاد والى التدويل المستمر للاقتصاد ووضع ذلك في الاعتبار لفهم الأنماط الجديدة من المشكلات والجرائم .

وقد تم حصر تلك الاتجاهات، التي يري البعض انها تبدو اتجاهات حتمية ولا بد من وقوعها في ثلاث اتجاهات (الشناوي،2006).

اولاً: يتمثل الاتجاة الأول في النزعة المستمرة نحو الإنتاج الاقتصادي والثراء القومي والمنافسة الدولية، أو ما هو معروف في علم الاجتماع بفكرة التطوير، ويعتقد بأنه اتجاه مرغوب من كافة الفاعلين في الأنسقة الاجتماعية المختلفة على حد سواء، بما في ذلك المجتمعات الصناعية الراغبه في ذلك لحماية مصالحها، والمجتمعات الصناعية الحديثه لتحمي مواقعها المكتسبه الجديده، والمجتمعات الناميه للتخلص من المأزق الاقتصادي المحدق بها.

ثانياً: يتجلى الاتجاه الثاني، المصاحب أو الموازي للنزعة الاقتصادية، متمثلاً في الرغبة الجامحة لتطوير التكنولوجيا وتطبيقاتها في جميع الأنحاء بما في ذلك الزراعة والصناعة مع عناية خاصة بتقنية المعلومات.

ثالثاً: أما الاتجاة الثالث والأخير من تلك الاتجاهات، فيتمثل في أن حركة الاقتصاد تجري نحو تدويل وتسارع أكثر في اي بعد يحقق الهدف، كالإنتاج أو التجارة أو التمويل، أو الاعتماد على الهجرة السكانية.

والى جانب تلك الاتجاهات، يرى بعض الفقهاء الغربيين ان هنالك اتجاهات اخرى قريبة لتلك، ستنتقل مباشرة إلى القرن القادم، والتى ليس من الممكن عزلها عن فهم المشكلات الحديثة التي أخذت تلوح في الافق وتتمثل في: (عبدالمولى،2006).

– استمرار النمو الاقتصادي المعتمد على التقنية في تغذية مزيد من التباين الاجتماعي ومزيد من التعقيد، ومزيد من تقسيم العمل المحلي والدولي، ومزيد من الأدوار المهنية المتخصصة، ومزيد من البيروقراطية، ومزيدا من المنظمات المعقدة الضرورية لإدارة تلك التعقيدات.

– يصاحب كل ما ذكر في الفقرة أ المذكورة آنفاً، المزيد أيضاً من المكافآت والحوافز التي ستعمل الدول والمنظمات التابعة لها على وقوعها مالجمعي:ن تطبيق المعرفة .

– سيساهم الانتشار السريع للعلوم والتقنية، ونمو الأعراف المعيارية العامة، بما في ذلك القانون في انتشار الثقافة وتدويلها عبر الإعلام الجمعي:

– سيشهد العالم ايضا في المجال السياسي السعي المتسارع نحو الديمقراطية حيث يشمل ذلك حقوق المواطنة والمشاركة السياسية، والمساواة ونشر العدالة والسعادة، وارتفاع مستمر للتوقعات السياسية لمعظم الناس في العالم

- اما الاتجاة الأخير فيتعلق بحيوية أو فاعلية المجتمع المحلي، حيث إن جميع الاتجاهات التي تم الإشارة اليها سوف يكون دورها واضحاً في تآكل الأسس التقليدية للتضامن الاجتماعي الذي يضم العائلة، والحوار والمعتقدات، في حين أنة في الوقت نفسة ستظهر الأسس التحالفات القوية في مجال الثقافة أو اللغة، العرق أو الطائفة، أو الإقليم الأمر الذي سيشار إليها بمفهوم (الأسس الجديدة للتضامن الاجتماعي).

إضافة إلى تلك العوامل التي تمت الإشارة اليها فإن هناك عوامل وعمليات اجتماعية مباشرة تغذي ظهور الجريمة المستحدثة وتطورها، وهي:

1- نمو الانشطه والسلوكيات غير المشروعة جنباً إلى جنب مع نمو الأنشطة المشروعة، حيث إن نمو النشطة المشروعة يتيح العديد من المجالات والفرص لنمو الأنشطة غير المشروعة، فالنمو الشامل والمتسارع للأنشطة التجارية والاقتصادية وتوسع المدي الدولي المتزايد والتسيهلات التي يتم إدارتها بها أدي الى زيادة في الأنشطة غير المباحة عابرة الدول .

2- كما إن التطور التكنولوجي في مجالات الاتصال والمواصلات بعيدة المدى أو عابرة الدول ،وتوسع مجالات استخدمها ومستخدميها من أفراد ومنظمات بعد أن كانت مقتصرة على التنظيمات الكبرى (دول، مؤسسات) يشكل عاملاً أساسياً ومؤثراً بشكل كبير في تطوير وظهور الجرائم المستحدثة وعابرة الدول، فزيادة الطيران التجاري وتطور السفر والسياحة إلى أمور مؤسسة، وزيادة تقنية الاتصالات بعيدة المدى بما في ذلك الهاتف الفاكس، شبكات الكمبيوتر واستخداماتها، أدت كلها إلى أمور انعكست على ظهور الجرائم في عصرنا الراهن بصيغة العولمة والتدويل. (درويش،2003).

3- كما ترتب على تطور التكنولوجيا، خاصة تكنولوجيا المعلومات، ما قد يمكن نعتة بالفراغ القانوني، فأتسام القوانين الجنائية بالمحلية والإقليمية وتمثيلها للخصائص الثقافية لمجتمعاتها يجعلها أداة غير فاعلة في مواجهة الجرائم والصور المستحدثة من الجريمة، التي استغلت قدرة تكنولوجيا المعلومات على انتهاك الحدود الدولية، ما يشكل فراغاً قانونياً يتيح مزيداً من الفرص المستثمرين الذين يجنون العوائد الجمة في ضوء ذلك الفراغ القانوني.

4- وعلى صعيد السياسى ن فإن انهيار الكتلة الاشتراكية في اوربا الشرقية وتفكك الاتحاد السوفايتي، إلى جانب ظهور الاتحاد الاوربي، اصبح له العديد من الإفرازات ذات الصلة المباشرة بتطور الجريمة وظهور أنماط مستحدثة منها فمن هذا الجانب فقد أدت تلك التحولات السياسية إلى ظهور حدود دولية غير منظبطة، مما شجع مثلاً ظهور تهريب أسحلة الدمار الشامل، التي شكلت مع بداية التسعينيات مشكلة دولية أخرى، حيث لعبت جماعات الجريمة المنظمة والمجرمين ذوي الياقات البيضاء، دوراً مهماً في بروز هذا النوع من الجرائم التي تعود على تلك الجماعات بالأموال الهائلة التي يتم إيصالها إلى تلك الجماعات، عن طريق آلية غسيل الأموال، والتي أصبحت ممكنة وسهلة بفعل انتشار نظم المصارف الدولية وسهولة عمليات التحويلات النقدية. (الردايده،2013).

5- كما إن تلك التحولات أدت إلى التغيير في محتوى الصراع وما يدور حولة من محاور ففي العقد الخير من هذا القرن حلت العديد من الصراعات العرقية والطائفية او القبيلة او الدينية الصغيرة محل المواجهات الأيدولوجية الكبري في العديد من مناطق العالم، كما تشهد به الإحداث الدامية التي جرت وتجري في البلقان، الشيشان، افرايقيا، حيث ساهمت هذه الحروب الصغير في تطور الجريمة وبخاصة الجرائم المنظمة عابرة الدول، من خلال زيادة الطلب على المخدرات واستخدام عائداتها في شراء الأسلحة الفتاكة، مما اوجد سوقاً سوداء لتلك السلعة، ففي الدول النامية ذات الاقتصاديات الفقيرة المعتمدة على السلع والبضائع الزراعية، يسعي الافراد والجماعات تحت ضغط وتدهور أسعار المنتجات الزراعية إلى زراعة المخدرات كوسيلة للحصول على السيولة النقدية والتي إذا لم يتم تأمينها وجهت وسخرت لشراء الأسلحه لتلك الأغراض من سوق الأسلحة غير المشروعة المعروضة من قبل جماعات الجرائم المنظمة عابرة الدول. (عبد السميع،1996).

6- ولم تقتصر عملية التدويل على الظواهر الموضحة أنفاً بل شملت التنظيمات الإجرامية، حيث اصبحت جماعات الجريمة المنظمة الأن جماعات متعددة الجنسية او جماعات عابرة الدول، الأمر الذي لا يمكن لأي حكومة ان تكون

مسؤولة عن ضبطه، ناهيك عن قدرتها بشكل فردي علي ذلك إضافة إلى ذلك فإنة حتى إذا تمكنت حكومة من القضاء على جماعة معينة، فان هؤلاء الاعضاء يستطيعون دائماً الحصول على ملاذ لهم في الدول اخرى، وعلية فإن شبكة تدعيم القانون ذات العديد من المخارج او الفجوات التي يصبح معها ضبط هذه الجرائم والسيطرة عليها على الارجح أمراً يلوح في الافق على المدى القريب (عبدالمولى،2006).

7- تحرير التجارة الدولية وانفتاح اسواق المال العالمية، لقد كان لأسواق المال العالمية وانفتاحها دور كبير في تزايد معدلات الجريمة، إضافة إلى أختلال التوازن وعدم العدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتهريب الموال وظهور الجرائم الإلكترونيه والإنترنت، وتحرير اسواق المال العالمية، وتزايد حركة انتقال رؤوس الأموال، والأدوار المختلفة للشركات الدولية متعددة الجنسيات، حيث تزايدت المخاطر المصاحبة لحرية تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات والسيطرة على انتاج الثروات الطبيعية واستغلالها في الدول النامية وصاحب حرية انتقال عناصر الإنتاج تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايد اعداد العصابات الإجرامية وتصاعد موجات العنف والإرهاب الدولي.(الشناوي،2006).

وإنني أرى أن هذا النوع من الجرائم هو مرض سرطاني ينمو وينتشر بسرعة فائقة جدأ، حيث إن غذاءه هو التقنية المتطورة والبعد عن الآخلاق والدين والتربية وهذه الجريمة مهما عقدت لها المؤتمرات ووضعت لها الميزانيات واقترحت لها المواجهات والخطط فإن المفكرين في كل هذه المحاور هم في وهم ولإحصاءات السنوية المتجددة خير شاهد على ذلك حيث إن الفاعلين لن يستقيموا إلا إذا عدنا إلى أصل هذا المرض وهو تحصين القلوب قبل العقول وتهذيب الأنفس وخلق وازع داخلي في النفس البشرية إضافة الى قيام ساسة الدول ومسؤوليتها بتأمين مجتمعاتهم بشبكة الأمان الاجتماعي والاقتصادي لسد عوزهم وحاجياتهم المادية .

العولمة والتقنية المتطورة وأثرهما في ظهور الجريمة المستحدثة:

إن العولمة والتطور التقني السريع وثورة المعلومات والاتصالات ، تلعب دوراً في تسهيل مهام الجريمة المنظمة ، فالتحولات البرقية والمصرفية السريعة ونظام بطاقات الائتمان يؤدي الى تحويل المال فوراً.

ففي ظل العولمة فإن نشاط الجريمة المنظمة سيصبح دولياً أكثر منه محليا أو إقليمياً بحيث يصبح ميدان ذلك النشاط على النطاق الدولي . كما تزداد جرائم العنف والإرهاب وهذا وقد بدأت ملامحه اخيرا ، حيث يلاحظ التزايد في مثل هذه الجرائم كما يلاحظ ازدياد ظاهرة العنف السياسي وما يتبع ذلك من ازدياد ظاهرة الإجرام لشكلها الدولي، نتيجة للانفتاح الذي تبشر بع العولمة، كما إن ظاهرة ترويج المخدرات تنتشر اكثر، وفي ظل عدم العثور على الحدود والضوابط للتنقل والانتقال فإن جرائم المخدرات على النطاق الدولي ستجد رواجاً في ظل العولمة. (ابوشامه،2001).

كما إن نظام العولمة قد لعب في تكوينة التقدم العلمي في المعلومات ووسائل نقلها ،مما اوصى بظاهرة القرية العالمية، فأجهزة الاتصال والمعلومات أضحت متاحة على نطاق واسع، ولاشك في قيمة ذلك لصالح الإنسانية ورفاهية الإنسان ،ولكن في نفس الوقت فإ أحد مظاهر هذه العولمة يساعد على إن يكون هو نفسة مطية في يد زعماء المافيات والعصابات الإجرامية، ولااستفادة من تلك التقنيات في عمليات التصنت والاحتيال على المصارف والمستودعات المالية والتهريب وتنظيم العمليات الإجرامية العالمية وفتح شبكات الإرهاب وتعلم فنون عمل المتفجرات، وكذلك ساعد على ابتزاز المؤسسات والتعتيم على الحسابات المصرفية وتدميرها، وهذا نتيجة لما اصبح متاحاً للجماعات المنظمة الإجرامية من التعرف والوصول إلى اسرار تلك المؤسسات المالية وتمكنها من التصنت والاطلاع على تلك الأسرار ايضا.(الردايده،2013).

لذلك فإن الجريمة أصبحت أكثر قوة بفضل التقنية الحديثة، كما إن هذة التقنية فتحت أفاقاً واسعة للجريمة المنظمة للتهرب من القونون والهرب من يد العدالة كما تمكنت العصابات ايضاً من الاستفادة من هذه القضية الحديثة في تنظيم عملياتها

وترويج سلعها المتنوعة، وقد تمت الإشارة على أن المافيا الايطالية اصبحت بفضل التقنية الحديثة، تستخدم برامج ذكيه للغايه، حيث تستطيع تلك البرامج تحويل اي مستند في حالة معرفة الرقم السري له إلى حروف مبعثرة لا معنى لها، وبالتالي يحفظ المستند الخاص بالعصابة في الكمبيوتر ولا يمكن معرفة مضمونة إلا بواسطة رئيس العصابة او من لدية الرقم السري.

هذا وبعد أن أزيلت الحواجز لاقتصاديات السوق بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتجزئته، فإن المافيا الروسية استخدمت أساتذة الجامعات والعلماء من مختلف التخصصات وبأجور مغرية، تمكنت من خلالها من أختراق أنظمة عدد من الشركات والبنوك، وبذلك تمكنت من معرفة البرامج الخاصة بتلك الشركات والبنوك، ومن ثم الوصول إلى الأسرار المالية والتمكن من تحويل مبالغ كبيرة من الأموال، إلى جانب معرفة الصفقات التي تعقدها تلك المؤسسات المالية (العمرات،2002).

ومن الشواهد على استخدام التقنية لغايات الجريمة، ما ذكرتة إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية أن احدى العصابات قد استثمرت حوالي 500 مليون دولار لإنشاء قاعدة تكنولوجية خاصة بها، وعندما اقتحمت الشرطة الكولومبية مقر أحد العصابات وعثرت على وحدات اتصال وتنصت حديثة أمكن عن طريقها الإصغاء إلى الأحاديث الهاتفية ورسائل الفاكس بالإضافة إلى التحكم في خطوط الطيران القادمة والمغادرة لمدينة كالي (العاصمة المعروفة للمخدرات) ومخزن فيها ملايين المحادثات الهاتفية، لا سيما تلك الواردة لجهات أ منية حساسة أجنبية ومحلية، وذلك لتحاشي وقوع أى خطر على تلك العصابات.

بل إن محاولات العصابات لم تقف عند هذا الحد، بل كانت بصدد إطلاق قمر صناعي خاص بها، من أجل توزيع المهام وتبادل المعلومات الإجرامية الخاصة بها بين فروعها في دول العالم (اليوسف،2004).

ثم إنه، وتأكيداً لعامل السرية لتلك العصابات، فقد نشأت سوق سوداء لبيع الهواتف المتنقلة المسروقة، حيث يستخدمها رجال العصابات مرة واحدة فقط، حتى لا تتمكن الشرطة من معرفة رقم الهاتف والوصول إلية أو التنصت على مكالمته ومراقبة تحركاته، إلى جانب ذلك وبفضل استخدام أجهزة إلكترونية حديثة تمكن رجال

العصابات من معرفة شفرات الهواتف الأخري وتمكنت من نسخ هذه الأرقام السرية واستخدامها بواسطة جهازهم المسروق ومن ثم الحديث كما يشاؤون.

من هذا كله يمكن الإرهاب:التقنية يمكن أن تستغل في الجوانب الإيجابية وهذا هو الأصل الذي وجدت من أجلة، ويمكن أن يتم تحويل إلى الجوانب السلبية، وهذا الذي نرضى به ونحاربة، فإذا حئنا إلى تعريف التقنية في مدلولها الإيجابي فهي تعني استخدام وسائل مفيدة ناتجة عن تطبيق المعرفة العلمية في الحقول المختلفة، وهي تشمل المنتوج الإنساني المادي كالسيارات والطائرات والإنارة والطرق والحاسب والإنترنت وقواعد المعلومات.

أما إذا جئنا إلى تعريف التقنية في مدلولها السلبي وأثر ذلك في إحداث الجريمة المستحدثة فلا بد لنا ان نلقي الضوء على اثر التقنية على كل نمط من أنماط الجريمة المستحدثة:

اثر وسائل الإتصال والتكنولوجيا الحديثه على الإرهاب:

لقد ساهمت التكنولوجيا بدور أساسي في انتشار الإرهاب وجرائم العنف، حيث سهلت وسائل الاتصال التكنولوجية عملية إدارة جرائم العنف والتحكم فيها عند البعض، نظراً لتوفير تقنيات الاتصال الحديثة مثل الهاتف النقال والإنترنت والحاسبات المتطورة والسريعة وسهلة الاستخدام، فبسبب وجود هذة الوسائل التكنولوجية المتقدمة أصبح التحكم في إدارة العملية الإجرامية والإرهابية يمكن أن يكون في مكان ما بعيد عن الجريمة، مثل مقتل ابو عياش في إسرائيل بواسطة الهاتف النقال، ومقتل زعيم الشيشان جوهر دوداييف بالطريقة نفسها (مطر،2005).

اثر التغير على جرائم المخدرات :

إن أبشع وجه من وجوه المخدرات أنها أصبحت دولية رائجة، تقوم بها عصابات واسعة تشكل في مجموعها ما يسمى امبراطورية المخدرات، والخطير في هذا الأمر، أن ثروات المخدرات تتجاوز ما يوجد في خزائن عدد كبير من دول العالم الثالث، بل إن كثيراً من أقطاب المخدرات يقدمون القروض لحكوماتهم في أمريكا الجنوبية، وقد تمكن أباطرة المخدرات في بعض دول العالم من التغلغل في العديد من قطاعات المجتمع، وفي تكوين بعض الأحزاب السياسية، ويوجد تحت تصرفهم أساطيل جوية، ولا تعود مسؤولية الانتشار لهذا السم القاتل على المنزل والأسرة او الشارع او المجتمع بشكل العام ن بل يعود سبب انتشارها إلى التقنية الحديثة وما أدخلتها لنا وسائل الاتصال الحديثة من أنظمة حديثة، جعلت العالم وكأنه قرية صغيرة متصلة الأطراف حتى يستيقظ العالم ليجد أمامه مشكلات ومعظلات لا يجد لها العلاج الناجح.

وقد استطاع اباطرة المخدرات من تسخير التكنولوجيا والعالم في صالحهم، ليس فقط في مجال انتقال المخدرات بسرعة فائقة الى جميع أرجاء العالم عبر وسائل الاتصال المتعددة، بل إن الأمر تجاوز ذلك، من خلال استخدام بعض الكيميائيين لتصنيع عقاقير مقلدة لها خصائص مماثلة للمواد الأصلية، ولكنها تخرج عن دائرة التجريم بحكم تكوينها الكيميائي المختلف، ولكنها تخرج عن دائرة التجريم بحكم تكوينها الكيميائى المختلف مثل بدائل الهروين (عيد،2003).

أثر التغيرعلى جرائم غسيل الاموال:

لقد سهلت التقنية على عصابات المخدرات سبل التصرف بالأموال التي يحصلون عليها من المتاجرة بالمخدرات، دون ان تطالهم يد العقاب، فعلي سبيل المثال تلجأ عصابات غسيل الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية الى نقل الأموال خارج الدولة عبر قنوات دولية باستخدام التحويل بالبرقيات، ويعتمد هذا الأسلوب على وجود مؤسسات داخل الدولة مستعدة لقبول ودائع ضخمة من النقود دون إخطار سلطات مكافحة جرائم غسل الأموال فيها، وكثيراً ما تكون الرشوة سبيلهم لإغراء كبار العاملين في المؤسسات المالية (اليوسف،2004).

اثر العولمة والتقنية في جرائم ذوي الياقات البيضاء :

يعرف سذر لاند (Sutherland) جرائم ذوى الياقات البيضاء بانها الأفعال التي يقوم بها افراد من الطبقة الاجتماعية والاقتصادية العليا، وتعد مخالفة للقوانين التي تنظم المهنة، وقد بين سذرلاند طبيعية واثر هذه الجرائم ويقرر أنها جرائم حقيقة، أى مخالفة للقانون الجنائي والقواعد العرفية المتعلقة بالعمل التجاري ومخالفتة لقواعد الثقة والائتمان بين الناس

ويشير سذرلاند (Sutherland)إلى أن تلك الجرائم على أساس تشوية الحقائق أي على الخداع والاحتيال والغش ،وكذلك على الازدواجية في استغلال الفرد لسلطاته واستثمارها في مصالحه الشخصيه، مما يجعلها مساوية للخيانة (الحاج،2002).

هذا وتشمل جرائم ذوي الياقات البيضاء انماطاً مختلفة من الممارسات وتوظف فيها كل ما وصلت إلية التكنولوجيا الحديثة من تقدم، بهدف تحقيق ارباح مادية سريعة بطريقة غير مشروعة، مثل تقليد العلامة التجارية المميزة للشركات الأجنبية المعروفة، ووضعها على البضائع المصنعة محلياً او المصنعة في بلدان آسيوية، أو شراء معلبات قبل انتهاء فترة صلاحياتها بقليل واستبدال ما عليها من ملصقات لتحمل تواريخ جديدة تتجاوز ستة شهور أو سنة، وحسب معلومات المجلة البوليسية الامريكية فإنه يخدع المستهلكون في الولايات المتحدة الامريكية ب 42-12 مليار دولار سنوياً في مختلف دوائر الدولة باستخدام جميع الوسائل التكنولوجية الممكنة لتحقيق ذلك، ويتضح من هذا انه تنفذ يومياً جرائم ضد المواطنين اكبر من السلب والنهب في الشارع، والمشكلة في جرائم ذوي الباقات البيضاء تتمثل في ان الناس لا يعدون مخالفات ذوي الياقات البيضاء جرائم كما إن رجال الاعمال لا يرون انفسهم مجرمين عند ممارسة تلك المخالفات ولا يعانون من الشعور بعقدة الذنب كما يشير مجرم الشارع التقليدي(اليوسف،2004).

اثر التقنية على الجرائم الاقتصادية:

لا يوجد لغاية الآن اتفاق على تعريف محدد لهذه الجريمة، حيث يرى البعض من المفكرين أن الجريمة الاقتصادية هي كل سلوك يؤثر بالاقتصاد الوطني بصفة عامة , مثل جرائم اختلاس المال العام وجرائم تزييف النقود وجرائم التهريب الجمركي

وبهذا فإن الجريمة الاقتصادية هنا هي كل فعل أو امتناع من شأنه المساس بسلامة البنيان الاقتصادي وكما تعبر عنه القواعد الآمرة للنظام الاقتصادي المشمولة بالجزاء الجنائي الشناوي،2006).

ويشير بعض المفكرين في نفس الاتجاه الى ان الجريمة الاقتصادية هي السلوك الذي يحظره القانون بسبب إخلاله بالتوزيع العادل للثروة بين الأفراد ومقتضيات إسعاد اكبر عدد منهم مهما كان مظهره وأيا كان موضوعه ،وتختلف الجرائم الاقتصادية حسب نوع النشاط الاقتصادي فهناك الجرائم المالية المتعلقة بالسرقة والاختلاس والرشوة والتهريب والتزوير للعملات النقدية وعدم سداد الديون والنصب والاحتيال وهناك جرائم تجارية مثل الغش التجاري في كافة السلع والخدمات الاحتكار والتجارة في الممنوعات وفي رأسها المخدرات والسطو على المحلات التجارية والتدليس في البيع والشراء والسوق السوداء وتزوير الأوراق والمستندات التجارية . وهناك جرائم زراعية مثل العبث بالموارد الطبيعية من مصادر المياة والنباتات والحيوانات وزارعة المنتجات المحرمة(المساعده،2007).

أما الجرائم الصناعية فتبدو في صناعة المنتجات المحرمة والتي تضر المجتمع أو تخالف المواصفات والمقاييس المطلوبة أو تضر بالبيئة أو دفن النفايات النووية في الأرض العامة وهناك جرائم في مجال الخدمات المالية والمصرفية مثل اصدار شيكات بدون رصيد أو التزوير فيها أو استخدام التقنيات المتطورة في الحاسب الالي في اختلاس الأموال وتحويل الأرصدة النقديه(النمري،1999).

هذا وتتمحور العلاقة بين التقنية والجرائم الاقتصادية في استخدام التكنولوجيا والتقنيات المتطورة لإجراء بعض العمليات الاقتصادية التي لا يجيزها النظام فعلى سبيل المثال : نجد أن التقنييات المتطورة في مجال الحاسب الآلي سهلت للمجرمين اختلاس الأموال وتحويل الأرصدة النقدية بطرق غير مشروعة، كما إن سرقة التيار الكهربائي والمياة وخطوط الهاتف والعبث بها وإتلافها ومخالفة المواصفات والمقاييس في بناء الطرق والكباري اى الجسور المعلقة (يعد جريمة اقتصادية كبرى تستخدم فيها كل وسائل التكنولوجيا الحديثة لتحقيق الربح السريع الذي لا يجيزة النظام والقانون

وهذا يمثل لمحات وإشارات سريعة لمجالات استخدام التقنية لتحقيق الكثير من الجرائم الاقتصادية التي يصعب حصرها في هذا المجال (اليوسف،2004).

التقنية والفساد الإداري:

الفساد الإدارى سلوك منحرف مقرون بهدف معين يتمثل في المصلحة العامة، وبذلك يكون الفعل الفاسد هنا بمثابة سلوك معاد سواء اكان رسمياً أم غير رسمي، بحيث يضمن للشخص الذي يقوم به مميزات واضحة ومكاسب معينة، مثل المكافاة المادية والترفيع السريع، وللفعل الفاسد مظاهر عدة منها الاختلاس والرشوة والخيانة والخديعة، وبذلك يتضمن الفساد انتهاك للواجب العام وانحرافاً عن االمعايير الأخلاقية في التعامل، ومن ثم يعد هذا السلوك غير مشروع من ناحية وغير قانوني من ناحية اخرى .(شتا،2000).

هذا ويتمثل الفساد الإداري في اشكال مختلفة، منها الرشوة في الوظائف العامة والاختلاس من المال العام والاحتيال والنصب والتزييف والتزوير في التقارير الرسمية، ولا شك أن تلك الجرائم قد تجاوزت ما كانت تتصف به سابقاً من محدودية وتقليدية، نظراً لاستحداث اساليب وطرق جديدة، لان إنجازها مرتبط ارتباطا وثيقاً بالتقنيات العلمية المعاصرة، فقد أصبح التزوير في مجالات رسمية او التزييف تستخدم فية أدق الأساليب العلمية المتطورة بحيث يصبح المحرر المزور مماثلاً للمحرر الأصلي، مما يجعل اكتشافة أمراً عسيرا وشاقا، وينسحب نفس الكلام على قضايا الاختلاس من المال العام والاحتيال والنصب وغيرها من صور الفساد الإدراى التي أصبح المجرمون يوظفون فيها كل ما وصلت إلية التكنولوجيا من تقدم في هذا المجال لتحقيق مصالحهم وأهدافهم الشخصية (الردايده،2013).

تعرف جريمة الحاسوب على انها الجريمة التي يتم أرتكابها إذا قام شخص ما باستخدام معرفتة بالحاسوب بعمل غير قانوني، ومن أمثلة هذه الجرائم سرقة النقود والسلع والبيانات أو تدميرها، واستخدام وقت الحاسوب بشكل غير قانوني، أو استخدام الحاسوب لإنجاز اغراض شخصية ليس لها علاقة بالعمل المكلف به الشخص (درويش،2003).

هذا وتعد الجرائم المتعلقة بالحاسب الآلي نمطاً حديثاً من أنماط لم تعرفها إلا المجتمعات المعاصرة، فقد أدى الاستخدام الواسع لأجهزة الحاسب في المعاملات الحكومية المدنية والعسكرية والمعاملات التجارية إلى دفع بعض الأشخاص إلى الاستفادة غير القانونية من هذه التكنولوجيا المتقدمة، ومن الامثلة على استخدام الحاسب أو استخدام كأداة للجريمة سرقة الخدمات، وذلك بأن يقوم مجرم الحاسب بالاستخدام غير القانوني للحاسب أو استخدام الحاسب من أجل إجراء أنواع متعددة من العمليات غير القانونية، كالدخول على حسابات العملاء وتحويلها إلى حساب شخصي أو سرقتها، بالاضافة إلى سرقة الممتلكات عن طريق الحاسب بطريقة غير شرعية، كل ذلك من الوسائل التي يستخدمها المجرمون للاستفادة من التكنولجيا لتحقيق المكاسب الشخصية غير المشروعة، مستفيدين من ما وصلت إليه التكنولوجيا من تقدم للوصول إلى أغراضهم، فعلى سبيل المثال تقدر تكلفة الخسائر التى تتكبدها الشركات الأمريكية بسبب الاستخدام غير القانوني للكمبيوتر بما مقداره من خمسمائة مليون إلى خمس بلايين دولار سنويا.

التقنية وبطاقات الائتمان:

يقصد ببطاقة الائتمان البطاقة البلاستيكية التي تحوي صوراً مجسمة وشريطاً ممغنطاً وشريطاً خاصاً بالتوقيع، تصدر عن بعض المؤسسات المصرفية والبنوك والشركات الكبري، وتستخدم كبديل للنقود أو الاوراق النقدية، بغرض تسديد المشتريات، كما تستخدم لسحب اوراق نقدية عن طريق أجهزة وماكينات الصرف الإلكترونيه .

وقد ظهرت مثل هذة البطاقات خلال الخمسينيات في امريكا عندما صدرت بطاقات (Dinner Club) عام 1950م ثم تلاها أمريكان اكسبرس عام 1959م، ثم صدرت بطاقات الفيزا من بنك امريكا، ثم أصدر اتحاد البنوك بطاقة ماستر شارج، وفي عام 1968 م صدرت بطاقة الاعتماد (Credit Card)، وعندما أصبح هناك عدد لا بأس به من هذه البطاقات، فتمت إضافة الشريط الممغنط خلال العام 1969م وبذلك أصبحت البطاقات هي وسيلة الدفع وتسديد المشتريات، وبانتشار هذه البطاقات وتعدد وتنوع استخدامها ظهرت صور إجرامية لم تكن معروفة من قبل تشمل استخدام بطاقات مزيفة جزئياً واستخدام بطاقات صحيحة صدرت بطريقة غير مشروعة، وكذلك

تواطؤ بعض التجار من المجرمين في استخدام البطاقات، وذلك بقبول بطاقات من أشخاص غير مصرح لهم باستخدامها وليسوا أصحاب هذه البطاقات، وأصدار فواتير شراء غير حقيقية، أو القيام بتجزئة قيمة المشتريات لتفادي حد الصرف المسموح به للبطاقة، أو تزويد المزورين ببيانات حسابية للاستفادة منها بعمليات التلاعب بهذة البطاقات، او قبول التعامل مع بطاقة مزيفة او بواسطة إستخدام أدوات إلكترونية، حيث كان من أبتكارات قراصنة المعلومات في الولايات المتحدة الامريكية جهاز حجمة أصغر من علبة السجائر يقرأ بطاقات الائتمان الصغيره ويخزن المعلومات الموجودة عليها في ثانية واحدة، وغالبا ما يحدث هذا في المطاعم، إذ يعتمد خادم غير مؤتمن يسلمه الزبائن بطاقاتهم الائتمانية للدفع حيث يتم تمرير هذة البطاقة في ما بعد، وهنا لا ينتبة الزبون فوراً ان بطاقته قد نسخت إلا عندما ترد له كشوفات من الجهة المصرفية تشعره بالمبالغ المسحوبة .

التقنية وأثرها في التعامل غير المشروع بجسد الإنسان:

لقد أنتهز رواد الجريمة وخبراؤها الطفرة العلمية الهائله التي سجلتها مهنة الطب الجراحي، الذي نجح في زراعة الأعضاء البشرية في جسد الإنسان، وفاجئوا العالم بجرائم مستحدثة، تساير مستجدات العصر، ناتجه من انعدام الرضى من الشخص المأخوذ منه العضو، أي أن يتم استئصال العضو دون توافر الرضى، عن طريق الإكراه أو نقص الأهليه، وبشكل عام فإن كلتا الحالتين تشكلان جريمه يعاقب عليها القانون.

هذا وقد انتشرت عمليات بيع وشراء الأعضاء البشرية بين الأشخاص الراغبين ببيع أحد أعضاء أجسادهم، وبين المرضى المحتاجين لمثل هذه الأعضاء ن حيث شهدت هذه التجارة في الأعوام الأخيرة في كثير من دول العالم وخصوصاً بلدان العالم الثالث رواجا كبيراً لم تشهد له مثيلاً من قبل، بسبب الحاجة والفقر.

ولا شك أن هذا النوع من الإجرام مرشح للمزيد من الرواج والانتشار، بسبب تقدم العلم، خصوصاً بعد الكشف عن إمكانيات وقدرات تكنولوجية جديدة في مجال الجراحة الطبية وعلوم البيولوجيا، والتي تسير بشكل حثيث نحو التقليل من الانعكاسات السلبية والاثار الجانبية على الاشخاص الذين يتم استئصال أحد اعضائهم او

المستفيدين من تلك الاعضاء، والذين وضع الطب الحديث حداً لاحتمالات رفض أجسادهم للأعضاء الغريبة التي تزرع فيها، مما يشجع الجانبين على الأقدام على عمليات المتاجرة في العضاء البشرية دون تردد، الأمر الذي يتطلب التصدي لهذة الجريمة بحزم، نظراً لما تنطوي عليه من ابتذال وامتهان لكرامة الإنسان، ولما تحملة من مخاطر على أمن الفرد والمجتمع (الحربي،2011) .

إن أجهزة العدالة الجنائية هي تلك الجهات الرسمية المكلفة، بموجب القانون، بحماية حقوق الناس وحرياتهم وأموالهم وأعراضهم وممتلكاتهم، وتنفيذ القوانين المرعية وتطبيقيها، لضمان حماية هذه الحقوق من الجور والاعتداء من قبل الآخرين، سوءاً اكانوا افراداً أم مدنيين أم مواطين أم أصحاب سلطة، ومن ثم الطلب منهم وبموجب هذة القوانين منع هذا الاعتداء أو الجور، وذها هو واجب الشرطة بصفتها المعنية بوظيفة الضبط الإداري، وذلك قبل وقوع الجريمة، ولكن إذا وقعت الجريمة فإنهم معنيون بالبحث من أجل الكشف عن الغموض الذي يكشف الجريمة، وهذا هو واجب الضابطة العدلية والمدعي العام بصفتة رئيس الضابطة العدلية ومساعدية ومنهم افراد الشرطة العاملون في مجال الشرطة القضائية والبحث الجنائي، لكونهم الكثر عوناً للمدعي العام والنيابة العامة بشكل عام.

وإذا ما اكتمل دور البحث والتحري والتحقيق وجمع الأدلة وتوجية التهمة وحصرها بأشخاص محددين ،فإننا سوف تنتقل الى الدور النهائي في التحقيق، وهي الجهات القضائية المعنية بالتحقيق والتدقيق وتطبيق النصوص القانونية وإصدار الاحكام

ولهذا نستطيع القول إن أجهزة العدالة الجنائية هي تلك الجهزة المعنية بحماية حقوق الضحايا قبل ان تقع الجريمة أو بعد وقوعها وحتى صدور الأحكام على فاعليها وتنفيذها، كما إنها معنية أولاً وقبل غيرها بالوقاية من الجريمة من خلال إجراءات الضبط الإداري، وهي معنية أيضاً بالضبط القضائي فيما إذا وقعت الجريمة ن وأخيراً إصدار الأحكام القضائية بحق مرتكبي الجريمة، وهولاء هم جميعاً الشرطة والنيابة العامة والقضاء، كل منهم يعمل بحدود صلاحياتة الممنوحة له بموجب القانون(الردايده،2013).

أما المقصود بمؤسسات الدولة الاخرى المعنية بمشاركة أجهزة العدالة الجنائية في الوقاية من الجريمة المستحدثة ومواجهتها فعندها سنبدأ بالمؤسسة الدينية وإبراز دورها ومن ثم المؤسسة الاجتماعية والمؤسسة التعليمية والمؤسسة الإعلامية والمؤسسة الثقافية حيث تعتبر هذه المؤسسات من أهم مؤسسات الدولة المعنية في الوقاية من الجريمة المستحدثة في مكافحتها إذا وقعت.

أما بالنسبة إلى دور هذه المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية فهي تضطلع بدورين مهمين في مواجهة الجرائم المستحدثة : الدورالأول يتمثل بالوقاية، والأخر يتمثل في المكافحة، فأما الوقاية فيقصد بها منع حدوث الجريمة قبل وقوعها، وبالتصدى للعوامل الأساسية المؤدية إليها، وهي تختلف عن مكافحة الإجرام التي تتضمن الإجراءات التي تستخدم في الكشف عن الجرائم وضبطها وجمع الأدلة عنها والتحقيق الجنائي فيها وإجراءات محاكمتها وتنفيذ العقوبات بحق مرتكبيها وغيرها من الإجراءات الأخري ......، كما تختلف الوقاية عما يعرف بعلاج المجرمين، إذ إن هذا العلاج يعني اتخاذ الاساليب الإصلاحية من عقوبات وتدابير احترازية في المؤسسة العقابية، لإعادة تأهيل هؤلاء المجرمين بحيث يصيرون أناساً صالحين اجتماعياً، وعلية فإن الوقاية من الجرائم المستحدثة تعني ؛ إتخاذ التدابير الاحتياطية اللازمة من قبل الجهات والمؤسسات المعنية، للحيلولة دون قيام الأشخاص بارتكاب مثل هذه الجرائم.

وأما المكافحة فهي تعني اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لجمع المعلومات عن الجرائم والتحري عنها والقيام بكافة الإجراءات الأخرى تمهيداً لإحالة مرتكبيها على القضاء لإنزال العقاب العادل بحقهم.

وتتنوع مؤسسات المجتمع على هذين الجانبين بنسب متفاوتة، فبعض المؤسسات يكون دورها الوقائي أكثر بروزاً كمؤسسات الأسرة والإعلام والإرشاد الديني والتوعية، وبعضها الآخر يتمثل دوره في مكافحة الجريمة بصورة أكبر كالمؤسسة الأمنية والنيابة العامة والقضاء والسجون، وإن كان هذا لا ينفي أن لكل مؤسسة دور في الوقاية ودور في المكافحة (العكايله،2009) .

طبيعة وأشكال التغيرات الاجتماعية في المجتمع الأردني:

1. التغيرات على نطاق الأسرة:

تعتبر الأسرة هي البيئة الأولية التي يولد فيها الفرد وتشكل ملامح شخصيته وتصقلها ويكتسب فيها القِيَم والعادات، ومن هنا تبدأ العلاقة الترابطية بين الأسرة والجريمة، حيث أن الفرد ينطلق من الأسرة ويكون عضواً في نظامين معاً، هما النظام الأسري ونظام الطبقة الاجتماعية المحيطة به للبحث فيها عن الوجود والمكانة والرقي ويكون لها الأثر في تنمية شخصيته.

إلاَّ أنَّ دور الأسرة الرئيسي يكمن في أسلوب التربية والتنشئة السليمة القائم على غرس القِيَم والتقاليد والعادات والأعراف في شخصية الفرد، وذلك مرتبط بتماسك الأسرة وتعاونها والإشراف الملائم على الأبناء والعلاقة المترابطة بين جميع أفرادها.

إلاَّ أنَّه وفي السنوات الأخيرة بدأت ملامح التغيرات تنال من دور الأسرة ووظائفها، حيث فقدت الأسرة دورها المحوري في المجتمع وضعفت سلطتها على أفرادها، وبدأت ملامح التفكك تظهر عليها نتيجة لتغيرات الحياة، حيث يرى (جون تونكلن) أن حركة المساواة بين الرجل والمرأة ،ادت بالمجتمع الى التفكك، كما أصبح من الضروري خروج الوالدين للعمل والغياب لساعات طويلة، أو قد تكون أيام، حيث أصبح الأبناء يشعرون بقلة الرعاية والاهتمام من قِبَل الوالدين، وتأثير المخالطة الفارقة عليهم ورفقاء السوء، حيث أدت هذه التغيرات إلى تصدّع العديد من الأسر، مِمَّا انعكس سلباً على عوامل السلوك الإجرامي والانحراف، بحيث أصبح الأبناء أكثر تكيفاً وقرباً واندماجاً مع جماعات أخرى تحقق لهم الرضا والسعادة، حيث يتشبع الأبناء بأفكار وقِيَم واهتمامات وسلوكات تلك الجماعات فيسهل انجرافهم نحو السلوك الجرمي سواء عن طريق الجماعات أو بمفردهم.

وفي الحقيقة فإنَّ كثير من الدراسات والأبحاث قد أكدت على أن أغلب المجرمين يأتون من أسر متصدعة، فالطلاق والهجر، والانفصال الطويل يؤدي إلى تغيب أحد الوالدين أو كليهما عن دوره في الرعاية الأسرية، حيث يتعرض الأبناء لأزمات اقتصادية، وكذلك نقص الرعاية والتوجيه والعلاقة العاطفية والوجدانية، حيث يصبح الأبناء أقرب إلى الانحراف نتيجة لاضطرابات وعوامل نفسية معقدة.

ويرى (سذرلاند) أن الأسر التي يكون بعض أفرادها أو غالبيتهم من ذوي الميول الإجرامية أو الميول اللاأخلاقية هي أسر متصدعة مفككة.(المبيضين،2010).

2. التغيرات في العادات والعلاقات الاجتماعية والدين:

إنَّ التغير في طبيعة العلاقات الاجتماعية والعادات والقِيَم يعتبر من الأسباب المؤدية إلى تفاقم السلوك الإجرامي، حيث أنَّه من المتعارف عليه في علم الإجرام وعلم الضحايا أنَّه كلما زادت عدد الأطراف في العلاقة يكون احتمال الصراع والخلاف، ومثال ذلك فإنَّ احتمالية الخلاف والصراح في الأسرة الممتدة يكون أكبر من الخلاف في الأسرة النووية، وأن انتشار الأسرة أدى إلى زيادة نسبة الصراع والخلاف، وفي الآونة الأخيرة تغيرت طبيعة العلاقات في المجتمع الأردني لتكون مبنية على المصلحة والمادة في ظل غياب العلاقات المبنية على روح التعاون والفطرة والعاطفة، كل هذا دفع بشبكة العلاقات كل هذا دفع بشبكة العلاقات والتكامل الاجتماعي إلى التنافس والصراع، وإنَّ طبيعة العلاقة في المجتمع تحول دون تفاقم الجريمة وتطورها ونقلها إلى خارج نطاق المجتمع وتدخل السلطات والقانون لحلها، وإن ما طرأ على المجتمع من تغيرات في قيمه وعاداته نتيجة للمدخلات الهائلة بطرق متسلسلة نتيجة لانحراف أبناء المجتمعات الفقيرة والضعيفة والسعي وراء لقمة العيش، واعدم اكتراثهم بما يتسرب إليهم من هذه المدخلات، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أعباء المعيشة وتعدد التزاماتها.

وأخذت العزلة الاجتماعية تحل محل الروابط الاجتماعية واحتلال وسائل الإعلام مساحة واسعة لتؤثر على سلوكات الأفراد وعاداتهم، فالحياة الاجتماعية والعلاقات تنظم حسب توقيت برامج البث التلفزيوني، وأصبحت العلاقات والمراسلات الكتابية عبر الإنترنت هي الشائع للاتصال بالأهل والأقارب وقل سماع الأصوات.

ونتطرق إلى زيادة الاحتكاك بين أبناء المجتمع وأثره على السلوك الجُرمي، فإن زيادة التعرّض والاحتكاك ينتج عنها الخلاف والصراع بدلاً من أن يكون نتيجة ذلك الفهم المتبادل والتعاون، وذلك ناتج عن تغير قِيَم المجتمع التي باتت مبنية على حب المال والكسب والمصلحة الفردية التي أدت إلى تمزق نسيج المجتمع والعادات التقليدية والروابط الاجتماعية، وتدني أخلاق المجتمع وانتشار الفساد والسلوكات المغايرة لثقافة مجتمعنا الأردني(الضلاعين،2009).

وإن من أهم العوامل المؤثرة في انتشار الجرائم المستحدثة وارتفاع معدلاتها هو ضعف تأثير الدين على أخلاقيات الفرد مِمَّا انعكس على طبيعة التعامل والعلاقات في المجتمع الأردني، والانفتاح الاجتماعي والتزايد في الانحلال الأخلاقي وانتشار الرذيلة بجميع أشكالها وبين جميع فئات المجتمع.

إذ أنَّ الضبط الاجتماعي يعتبر الدين من أهم وظائفه لبناء قواعد السلوك الأخلاقية التي تستمد مبادئها الروحية والأصول العقائدية والشرعية، كما أن للدين تأثيراً قوياً في تكوين الحاسة الأخلاقية للإنسان، حيث تغرس في نفوس الأفراد قِيَماً تهذب من سلوكهم، وتقوي في نفوسهم المقدرة على مقاومة الجريمة وتبعدهم عن الجري وراء المال والشهرة والشهوة، وهي اعتبارات تقف كثيراً وراء السلوك الإجرامي، وفي الآونة الأخيرة ونتيجة للتغيرات التي حصلت في المجتمع فإنَّه انعكس سلباً على دور المؤسسات الدينية من حيث نشر الوعي الديني والقِيَم السامية وحث الناس على الابتعاد عن المعاصي ومكافحة الجريمة من خلال تبصيرهم بأضرارها ومخاطرها على الفرد والمجتمع.

3. التطور التكنولوجي وأثر وسائل الإعلام والاتصال:

إن التطور التكنولوجي الذي يشهده مجتمعنا في جميع مجالات الحياة، لم يكن دون جانب مظلم أدى إلى تطور أشكال السلوك الجرمي وتدمير الأمن والاستقرار الاجتماعي، وأصبحت الحياة أكثر خطورة مِمَّا كانت عليه من قبل؛ لأنَّها أصبحت مشبعة بالتلوث القِيَمي والأخلاقي نتيجة لانتشار نموذج الثقافة الغربية بشكل كبير نتيجة للإعلام الغربي الموجه الذي يصعب السيطرة عليه نتيجة لعرضه لنماذج من العلاقات الأسرية الاجتماعية الجنسية المفتوحة والسائدة في الغرب، وكذلك الموسيقى والغناء والأزياء والمنتجات، وانتشار الهاتف الخلوي والنت وما نتج عنه من تفشي للانحلال الخلقي والرذيلة.

وقد لعبت وسائل الاتصال المتطورة في تعليم أساليب فنية حديثة للجريمة عن طريق المجلات والتلفزيون والراديو والفيديو، حيث أن هذه الوسائل تقوم بعرض صور المجرمين ومحاكمتهم وعمل مقابلات صحفية معهم ونشر مذكراتهم ، شأنهم في ذلك شأن الأبطال من رجال الحرب والسياسة، كما أن الأفلام والمسلسلات البوليسية التي

نشاهدها يبرز اللص بمظهر البطل الذكي الذي يمتلك المقدرة للتخلص من رجال الشرطة بل والسخرية منهم، مِمَّا يؤدي إلى اتخاذ بطل الفلم هو المثل الأعلى والأمثل لدى الجيل الناشئ، ويحاولون تقليده مِمَّا يصبح لديهم الخلط بين العمل غير الاجتماعي والعمل البطولي والخلط بين الحقيقة والخيال والواقع، فيندفعون نحو الجريمة وكذلك المواقع الإباحية اللاأخلاقية التي تحتويها مواقع النت والفضائيات، حيث أصبح الهم الأكبر لأبناء المجتمع الأردني البحث عن اللذائذ والمتع متجاهلين القِيَم والأعراف المجتمعية والدينية، حتى سادت بجميع المقاييس الثقافات الغربية وتشبه بها فكر أبناء المجتمع، وأصبحت هي الثقافة السائدة والمسيطرة التي أدت في النهاية إلى خلق جيل يبحث عن السلوك الجُرمي الحديث المتميز (الشقفي،2001).

ولم يشهد أي عصر تطوراً فنياً كما شهده عصرنا الحالي في تطور تكنولوجيا المعلومات، من حيث الأجهزة والمعدات أو شبكات الاتصالات أو البرمجيات أو القوى العاملة في هذه التكنولوجيا، وفي تقرير أصدرته دائرة الإحصاءات العامة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل لعام (2009) من خلال المسح الذي أجرته توصلت إلى نتائج من أهمها ما يلي:

1. زيادة في توفر الهاتف الخلوي لدى الأسر من (86%) عام (2008) إلى (94%) عام (2009) وفي المقابل فإن هناك تراجعاً ملموساً على توافر الهاتف الثابت من (42%) عام (2008) إلى (31%) عام (2009)، كما أن معظم الأسر الأردنية (94.3%) لديها خط هاتف خلوي وحوالي ثلاثة أرباع الأسر لديها أكثر من خط.
2. حوالي خمس الأسر أي ما نسبته (39%) يتوافر لديها حاسب آلي وقد زادت هذه النسبة مقارنة بالعام الماضي بحوالي أربع نقاط مئوية.
3. زيادة في نسبة الأفراد ممن أعمارهم خمس سنوات فأكثر الذين يستخدمون الحاسوب بغض النظر عن مكان ووقت الاستخدام بحوالي سبع نقاط مئوية عن العام الماضي، وما يزيد عن نصف الأفراد، أي (53%) ممن أعمارهم خمس سنوات فأكثر يستخدمون الحاسوب، وبالنسبة الأعلى منهم في الفئة العمرية (10-15) سنة.

4. ارتفاع ملحوظ في نسبة الأفراد مِمَّن يستخدمون الإنترنت من ذوي خمس سنوات فأكثر بغض النظر عن المكان والوقت بين عام (2008–2009) من (15.6%–21.6%) على التوالي ومعظمهم من الذكور.
5. معظم الأفراد مستخدمين الإنترنت هم من الفئة العمرية من (15–24) سنة.
6. حوالي فرد واحد من كل خمسة أفراد مِمّن يستخدمون الكمبيوتر وحوالي ثلثي مستخدمي الإنترنت لديهم بريد إلكتروني.

4. التغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني:

تعتبر التغيرات الاقتصادية من أهم العوامل الرئيسية التي تؤثر على ظاهرة الإجرام، حيث أن العامل الاقتصادي مرتبط بمعدل الجريمة، وعند دراستنا للبُعد الاقتصادي وتأثيره على معدل الجرائم وبالأخص في الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني الآخذة في الازدياد وتعدد أنماطها وطرقها وأدواتها، فإننا نستهدف في تلك الأبعاد الاقتصادية النظام الاقتصادي السائد في المجتمع الأردني والتحولات الاقتصادية التي أثرت فيه والفقر والبطالة والتقلبات الاقتصادية وعدم المساواة في توزيع الثروه في المجتمع.

والبناء الاقتصادي الأردني والذي تحددت وتبلورت شخصيته في ثمانينات القرن الماضي، حيث انتقل من اقتصاد زراعي بدائي إلى اقتصاد تجاري استثماري متطور، إلاَّ أنَّه هيمن عليه القطاع العام حيث أصبحت جميع المنافع الحيوية والمصادر والخدمات تدار بواسطة بيروقراطية الدولة الآخذة بالتسارع والنمو والتوسع تحت وطأة الانفجار السكاني من جهة، وتدهور البيئة والتصحر وشح المياه، الأمر الذي جعل القطاع العام الملاذ المستوعب للطاقات البشرية الآخذة بالتدفق بشكل كبير، مِمَّا ساهم بشكل أو بآخر في تعميق مشكلة ما يسمى بـ"البطالة المقنعة"، والمشكلات المتعددة الناشئة عنها في المجتمع الأردني، ولعل أهم الأمور المرتبطة بظهور الجرائم المستحدثة هو هيمنة القطاع العام على مجريات الأمور في المجتمعات بغياب ملحوظ للهيئات والمنظمات المستقلة الفاعلة المنوط بها مسألة المراقبة والإشراف على الأداء العام، مِمَّا أدى ذلك إلى خلق المناخ المناسب لإيجاد وخلق جرائم ذوي الياقات

البيضاء، وتغلل الجريمة المنظمة بجميع صورها التآمرية والابتزازية مِمَّا عرّض الأمن الاجتماعي للمخاطر الفادحة. (الضلاعين،2009).

والقطاع الخاص وعلى الرغم من الاتجاهات لتنمية هذا القطاع فإنَّ ما يلاحظ عليه بكافة مؤسساته وشركاته ومنظماته ليس مستقلاً استقلالاً يسمح له بتلاقي الإفرازات الاجتماعية والتنظيمية المرتبطة بهيمنة القطاع العام، فغالبية رؤوس الأموال الموظفة في القطاع الخاص ترتبط بشكل أو بآخر بالمتنفذين بزمام الأمور في القطاع العام، وإن استمرار هذا الواقع عمل على تغييب دور القطاع العام كمراقب نزيه ومشرف أمين على أداء القطاع الخاص، وهو ما شكل وضعاً يسمح بتهيئة الفرص لظهور ونمو جرائم مستحدثة وخاصة ما يتعلق بجرائم غسيل الأموال، والجرائم المرتبطة بجودة ونوعية الواردات والصادرات وعدم التقيد بالمواصفات والمقاييس المحددة رسمياً.

ومن التغيرات الاقتصادية المؤثرة في الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني الخصخصة للمشاريع والشركات حيث لعبت دوراً بارزاً ومباشراً في التفكك الاجتماعي، لأنَّ الخصخصة أدت إلى فقدان العديد من العاملين لوظائفهم من خلال تقليص وتخفيض عدد العاملين وعدم توفير الأمن الاقتصادي، مِمَّا أدى إلى تكوين اتجاهات خطيرة تنحو إلى معارضة المجتمع والتمرد عليه، فلأنظمة الاقتصادية التي تفرضها الخصخصة في المجتمع مسؤولة عن حدوث تفكك اجتماعي والتحكم في كمية الإنتاج وفرض سلع وخدمات جديدة وبأسعار جديدة على المستهلك ضمن أطر سياسية لا علاقة لها بالأسعار الاقتصادية، كل ذلك أدى إلى ظهور الكثير من الظواهر الاقتصادية مثل تدهور الإنتاجية وانخفاض معدل النمو للدخل القومي، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة واشتغال معدلات التضخم، مِمَّا انعكس على ارتفاع معدلات الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني وتعدد صورها وأساليبها.

وبما أنَّ المجتمع والاقتصاد والجريمة هم المحور في دراسة التغيرات الاقتصادية وعلاقتها في الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني، فإنَّنا سنتطرق إلى **العوامل الاقتصادية المؤثرة في الجريمة، وهي:**

1. التحول الاقتصادي:

ويراد به التغير الذي يطرأ على التنظيم الاقتصادي في الدولة يؤدي في نهاية الأمر إلى نظام اقتصادي مغاير تماماً لِمَا كان عليه من قبل، وعندها يثبت هذا النظام وستقر نسبياً، ومن أبرز صور هذا التحوّل أو التطور هو الانتقال من النظام الزراعي البدائي إلى النظام الصناعي، حيث كان لهذا التحول آثار جذرية هامة لها دور كبير في جميع مناحي الحياة، ومن بينها تغير جذري في ظاهرة الجريمة، حيث أدى هذا التغير إلى تطور نمط الجريمة وتعدد أشكالها وصورها.

2. نشأت التجمعات البشرية الكبيرة:

فقد ترتب عل التحول الذي طرأ على المجتمعات الزراعية إلى مجتمعات صناعية نشوء تجمعات بشرية كبيرة ذات قواعد إقليمية تقوم على مبدأ اجتماع لتجمعات بشرية ضخمة في أماكن محددة يرتبطون بها من حيث مصالحهم الاقتصادية، حيث أخذت هذه التجمعات البشرية في ظل التحول الاقتصادي صورتين:

الصورة الأولى: نشوء المدن الكبيرة:

إنَّ نشوء هذه المدن وتطورها يرجع إلى هجرة العمال من الريف إلى المدن طلباً للزرق، حيث أن التطور الذي أصاب الاقتصاد الصناعي وتوجهه نحو التصنيع، فقد تميز بالمشاريع الصناعية الضخمة مما رتب عليه أعداد ضخمة من العاملين حيث عملت هذه المشاريع إلى اجتذاب كثير من سكان الأرياف والبوادي للعمل فيها برواتب ثابتة وامتيازات أخرى، مِمَّا أدى إلى تناقص أعداد أهل الريف وهجروا زراعتهم وقدموا إلى المدينة سعياً وراء المزيد من الكسب، الأمر الذي ترتب عليه زيادة أعداد الأفراد وتركزهم في المدن حتى ازدحمت مساكنهم وضاقت بهم (الوريكات،2004).

الصورة الثانية: نشوء المشروعات الصناعية الكبيرة:

إنَّ ظهور المدن الصناعية الكبيرة ترتب عليه نشوء مشروعات صناعية كبيرة لاستقطاب العمال الزاحفين من الأرياف إلى تلك المدن، حيث المشروعات الصناعية الكبيرة التي لا يقوى على الصمود أمامها المشروعات الصناعية الصغيرة لمنافستها ومجاراتها، فلا سبيل أمامها إلاَّ الانهيار أو الاندماج في المشروعات الضخمة.

وإنَّ هذه التجمعات بصورتيها ساهمت بشكل كبير في تطور ظاهرة الجريمة ،حيث اتسمت بطابع الإجرام الحضري في ظل الاقتصاد الصناعي السائد، واتسمت هذه الجرائم بالخبث والدهاء، إذ غلب عليها صور حديثة من الإجراء لم تكن معروفة من قبل، مثل جرائم النصب والرشوة والاحتيال والخيانة والسرقة والتزوير والإتلاف والغش، كما أنَّه نتيجة لازدياد هجرة العمال من الريف إلى المدينة أدى إلى بروز أزمة في المساكن، مِمَّا دفع بالعديد إلى اقتسام السكن الواحد، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاحتكاك وإقامة العلاقات والصلات بين الأسر، مِمَّا أدى إلى ظهور علاقات جنسية غير مشروعة كالاغتصاب والزنا وهتك العرض فضلاً عن جرائم الاعتداء على الأشخاص ولاسيّما جرائم الضرب نتيجة للاختلاط وكثرة التعامل فيما بينهم وتعارض المصالح وتنشأ تبعاً لذلك المنازعات والأحقاد، مِمَّا يدفع البعض منهم إلى انتهاج السلوك الجُرمي.

ومِمَّا لا شك فيه أن أبرز نتائج التغيرات الاقتصادية ارتفاع مستوى المعيشة بالنسبة لمختلف أفراد المجتمع، وهذا انعكس بدوره على ظاهرة الجريمة، فانخفضت جرائم العنف والسرقة وازدادت نسبة ارتكاب جرائم العرض، وهذا يجسد في تفسيره تحسن الأوضاع الاقتصادية قد سهل على الكثير من الأفراد ارتياد أماكن اللهو بما تقدمه من عروض متبذلة لأجساد النساء، مِمَّا يطلق شهوات مشاهديها دون قيود، فيلجأوا إلى إشباع رغباتهم بطرق غير مشروعة إضافة إلى أنَّ هذه الأماكن توفر المشروبات الرومية والمسكرات والمخدرات، مِمَّا أدى إلى ارتفاع حجم الجرائم في المجتمع وتعدد صورها وأشكالها(المبيضين،2010).

3. التقلبات الاقتصادية:

ويقصد بها التغيرات المفاجئة التي تطرأ على ظاهرة أو أكثر من الظواهر الاقتصادية الجزئية، وتتميز هذه التغيرات بأنَّها تكون وقتية وقد تستمر فترة ما حتى تتغير بعد فترة وجيزة، فهي ليست دائماً مستمرة كما هو الحال في التحوّل الاقتصادي وإنما تحدث في فترات مجددة بحيث يعود النظام الاقتصادي إلى ما كان عليه بانتهاء تلك الفترة، وقد يتكرر حدوثها في ظل ظروف معينة، ومن ثم تنتهي بزوال تلك الظروف وضمن هذا الإطار تعتبر تقلبات الأسعار والتضخم والكساد، وتقلبات الدخول

وفترة الرخاء والانتعاش الاقتصادي وكذلك فترة الكساد الاقتصادي من أبرز صور التقلبات الاقتصادية، ونتطرق لكل صورة من هذه الصور وبيان مدى تأثير كل منها في الظاهرة الإجرامية:

1. تقلبات الأسعار وأثرها على الجريمة:

نعني بتقلبات الأسعار عدم ثباتها واستقرارها، فهي ترتفع وتنخفض دون ثبات، وهذا التغير له أثر على الجريمة في الحالتين ارتفاعاً وانخفاضاً.

إنَّ ارتفاع أسعار المواد الغذائية غالباً ما يصحبه زيادة في نسبة ارتكاب بعض الجرائم، ولاسيَّما جرائم السرقة وجرائم الاعتداء على الأشخاص وإن انخفاض أسعارها غالباً ما يصحبه انخفاض في نسبة ارتكاب الجرائم ولاسيَّما جرائم السرقة.

وإنَّ التقلبات في الأسعار يؤثر على أسعار المواد الغذائية ذات الأثر الشديد على نسبة الزواج في المجتمع، وكذلك نسبة المواليد، وكذلك على عددٍ من الظواهر الاجتماعية الأخرى مِمَّا يساهم في زيادة ملحوظة في الإجرام، فإنَّ لتقلبات الأسعار صلة وثيقة بأنواع معينة من الجرائم، مثل: السرقة وخيانة الأمانة، والتزوير، والنصب، والغش.

وما يصدق على ارتفاع أسعار المواد الغذائية يصدق على ارتفاع أسعار غيرها من المواد والخدمات الضرورية للإنسان، ومثالها أجور السكن، أسعار مواد البناء، نفقات التعليم والصحة، الزيادة في الضرائب والرسوم، فارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجريمة.

كما أنَّ الارتفاع في الأسعار يعرض بعض العاملين للطالبة؛ لأنَّ ارتفاع أسعار السلع يقلل من الطلب عليها، مِمَّا يترتب عليه انخفاض في أرباح المنتجين لها، مِمَّا يدفعهم إلى الإقلال من إنتاجها، وتصريف بعض العمال الذين يتحولون في هذه الحالة إلى عاطلين عن العمل، فلا تمكنهم ظروفهم من تأمين مستلزماتهم الأساسية والضرورية فيندفعون في سبيل تحقيقها إلى ارتكاب الجرائم، وفي جميع أشكالها.

ومِمَّا تجدر الإشارة إليه أنَّه لا يكون لارتفاع الأسعار تأثير على الظاهرة الإجرامية إذا صاحبه ارتفاع أو زيادة في دخل الفرد؛ لأنَّ القوة الشرائية لدخل الفرد تبقى ثابتة.

وإنَّ انخفاض الأسعار يترتب عليه انخفاض في معدل الجرائم، ولاسيَّما الجرائم الاقتصادية وجرائم الأموال والسرقة، حيث يستطيع الأفراد سد احتياجاتهم الضرورية بالطرق المشروعة، إلاَّ أنَّ انخفاض الأسعار وإن لم يجد تأثيره على الجرائم الواقعة على الأموال، فإنَّه يؤدي بالمقابل إلى زيادة نسبة جرائم الاعتداء على العرض، وهذا ما يجد تفسيره في أن البعض أمام انخفاض الأسعار ينفق ما يدخره من أموال في سبيل البحث عن المزيد من اللذة والمتعة في تناول المسكرات، وتعاطي المخدرات، وارتياد أماكن اللهو، حيث المجال مفتوحاً أمامهم لإشباع غرائزهم الجنسية بطرق غير مشروعة، فيرتكبون الزنا والاغتصاب وغيرها من جرائم العرض.

2.تقلبات الدخول وأثرها على الجريمة:

مِمَّا لا شك فيه أن تقلب الدخول الفردية ارتفاعاً أو انخفاضاً يحدث أثره على الظاهرة الإجرامية، خاصة وأن الدراسات العديدة التي أجريت بهذا الشأن أثبتت أن العلاقة بين الدخل الحقيقي للفرد وظاهرة الإجرام إيجابية وقوية، وعلى وجه الخصوص جرائم الأموال. فانخفاض الدخل الحقيقي للفرد يؤدي إلى زيادة في ارتكاب جرائم الأموال، إذ أن العلاقة بين هذا الدخل وهذه الجرائم علاقة ثابتة، فإذا انخفضت الدخول ازدادت نسبة ارتكاب جرائم الأموال، ولاسيَّما جرائم السرقة، لأنَّ انخفاض الدخل يشكل حائلاً بين الفرد وبين إشباع حاجاته ومستلزماته الأساسية، مِمَّا يدفع به إلى سلوك طريق غير مشروع لإشباع هذه الحاجات فيرتكب الجريمة (الوريكات،2004).

ومِمَّا هو جدير بالملاحظة أنَّ انخفاض دخل الفرد لا يقود إلى الجريمة إلاَّ إذا كانت الأسعار في حالة ثبات؛ لأنَّ انخفاض الدخل إذا اقترن بتدني الأسعار وانخفاضها، فإنَّ قوة الدخل الشرائية تبقى على حالها دون تغير، مِمَّا يجعل هذا الانخفاض عديم الأثر في مجال جرائم المال، لأنَّ الفرد يتمكن من إشباع احتياجاته بطرق مشروعة على أن لا يصل انخفاض الدخل إلى الحد الذي لا يستطيع معه الفرد من تحقيق متطلباته الأساسية، أمَّا إذا كان الدخل مرتفعاً أصلاً وانخفض بشكل طفيف بحيث يمكن الفرد من تحقيق مطالبه، فإنَّ نسبة الجرائم لا تميل إلى الزيادة وإنما تبقى على حالها دون تغيير.

كما أنَّ ارتفاع الدخل الذي لا يصاحبه زيادة في الأسعار، يمكِّن الأفراد من شراء ما يزيد عن حاجتهم ويفيض عن مطالبهم نتيجة لدخلهم المرتفع، وقد يدفع البعض إلى إنفاق ما يزيد عنه من المال في إشباع رغباتهم وشهواتهم بما يخالف القانون مثل تناول المسكرات وتعاطي المخدرات، مِمَّا يؤثر على ارتفاع الظواهر الإجرامية ولاسيَّما ارتفاع في نسبة جرائم الاعتداء على العِرض.

أما إذا صاحب ارتفاع الدخول ارتفاعاً في الأسعار بما يتناسب معه ويحفظ للقوة الشرائية ثباتها، فإنَّ هذا الارتفاع يكون معدوم الأثر على الظاهرة الإجرامية (عبد الستار،1985) .

3. الفقر والبطالة وعلاقتها بالجريمة:

لقد أشار عدد كبير من الباحثين إلى أن هنالك علاقة بين الفقر والجريمة حيث نجدهم يؤكدون على أن الفقر الذي تتسم به المناطق المتخلفة هو السبب في معدلات الجريمة، فصور الجريمة ترجع إلى الفقر والحياة في المناطق المتخلفة، حيث ندرة الخدمات الاجتماعية، إلاَّ أنَّ الدراسة التي قام بها "سذرلاند" تؤكد أن الجرائم كما تقع بين الفقراء تقع كذلك بين من ينتمون إلى الطبقات العليا في المجتمع، أي أنَّ الفقر في ذاته ليس سبباً للجريمة، ومع ذلك لا يمكن القول بأنَّه ليس هنالك علاقة بين الفقر والجريمة.(عوض،2001).

فالجريمة فقط ترتبط بالفقر إذا صاحب الفقر نوعاً من المطامح الرئيسية وتحقيق لرغبات معينة ولا توجد الفرصة لتحقيقها بالوسائل المشروعة، فالفقر إذن نسبي وقيام علاقة بين الفقر والجريمة تشير إلى خلل في عوامل التربية والقِيَم الأخلاقية، ولنا في رسول الله ﷺ أسوة حسنة حيث يقول: "تموت الحرة جوعاً ولا تأكل بثدييها"، وإذا كان أغلب المجرمين فقراء، فإنَّ غالبية الفقراء ليسوا مجرمين فنسبة المجرمين الذي يسرقون لحاجاتهم أو لفقرهم إلى نسبة المعدمين أو الفقراء نسبة ضئيلة، والفقير الريفي يتسم عموما بالأمانة ولكن الفقير الحضري الذي يكون قريباً من الثروة فيكون الإغراء على ارتكاب الجريمة أكبر.(الضلاعين،2009).

ولكن هل يمكن القول أنَّه كلما تقدّم المجتمع وارتقى في مستواه الاقتصادي قلت معدلات الجرائم فيه؟، في الحقيقة فإنَّ الواقع يكذب هذا القول، فالبيانات الرسمية وفي

جميع دول العالم تشير إلى ارتفاع معدلات الجريمة نظراً للتقدم والتطور والانفتاح، حيث أدى ذلك إلى خلق أنواع جديدة من الجرائم وأشكال جرائم لم تكن معروفة من قبل.

أمَّا بالنسبة للبطالة وعلاقتها بالجريمة، حيث يرى "جون كونكلن" أنَّ هناك علاقة ارتباط بين البطالة والجريمة، فكلما زاد معدل البطالة زادت الجريمة، كما أن هناك علاقة ارتباط بين معدل البطالة ونسبة الأفراد الذين يرتكبون الجرائم، فكلما زادت نسبة البطالة زادت نسبة الناس الذي يدخلون السجن، فعدم العمل بالنسبة لبعض الناس قد يكون دافعاً لهم نحو ارتكاب الجرائم بصورة أكبر بكثير من الناس الذي يعملون أو يرتبطون بمهنة، حيث أنَّه ليس هناك عمل يخافون أن يفقدون في حالة القبض عليهم والسجن، وليس لديهم مال يمتلكونه لكي ينفقوه، هذا بالإضافة إلى أن لديهم وقت فراغ كبير فكيف يستغلونه، وكذلك تلعب نسبة المشاركة في العمل بنسب ضئيلة منخفضة إلى زيادة نسبة الجريمة، وهنالك فرق أيضاً بين الذين يعملون بصفة دائمة أو الذين يعملون بصفة مؤقتة، وبين الذين لا يعملون إطلاقاً، وهنالك حقيقة مؤداها "أن الأكثر أهمية من الحصول على العمل هو كيفية المحافظة عليه"، أمَّا الأشخاص الذين لا يعملون يشعرون بأنَّ فرصتهم ضئيلة أو معدومة في التقدم والنجاح، فلذلك يرون السلوك الإجرامي هو المنفذ الوحيد لهم.

لهذا نرى ارتفاع نسبة الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني نتيجة لارتفاع معدلات البطالة وبين فئة الشباب، على الأخص، وذلك لضعف فرص التقدم والنجاح وتحقيق رغباتهم، حيث يرون الطريق مظلم أمامهم، فلا يرون سوى الانحراف طريق للنجاة والنجاح. (شتا،2000).

النظريات الاجتماعية المفسرة لموضوع الدراسة:

هناك العديد من النظريات المتعلقة بموضوع الدراسة والداعمة لها، ومنها:

نظرية الآنومي (اللامعيارية) (Anomie Theory):

فقد مرت نظرية الأنومي من حيث التطور بمرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى ومن أبرز روادها أميل دوركايم (Emile Durkheim)، حيث كان أول من استخدم مفهوم الأنومي للدلالة على السلوك المنحرف، فلقد ذهب دوركايم إلى أن ظروفاً معينة

ما تؤدي إلى وجود نمط من الطموح والآمال كبير وزائد عن الحد، يؤدي الفشل في تحقيقه إلى انهيار القِيَم والمعايير داخل المجتمع.

وتتضح نظرية دوركايم في الجريمة والتفكك الاجتماعي وعلاقتها بالتغير الاجتماعي من خلال نظريته في التغير الاجتماعي وأسبابه واتجاهاته، فقد رأى أن المجتمع التقليدي الذي يستند إلى التشابه في الوعي الجمعي (التضامن الآلي) ينتقل إلى التضامن العضوي مستنداً إلى التكامل الذي يتطلبه تقسيم العمل، وتقسيم العمل بدوره حالة متوقعة للمجتمع ترجع إلى زيادة الكثافة الخلقية لدى السكان، وهذه الكثافة تنشأ نتيجة زيادة عدد السكان وتحسن وسائل الاتصالات والمواصلات، وخلال عملية التغير هذه تهتز الطبيعة الخلقية للمجتمع، حيث أن النظم الاجتماعية الأساسية لا تجاري هذا التغير وتنتج حالة اللامعيارية حيث تكون طموحات الناس أكبر من قدرة الاقتصاد على إشباع رغباتهم، وهنا يمكن توقع أن يكون التفكك الاجتماعي مرتفعاً خلال هذه المرحلة الانتقالية (الصالح،2004).

ويمكن توضيح نظرية دوركايم في التغير الاجتماعي من خلال تقسيم العمل، على أنَّه توجد مجتمعات صناعية تتجه نحو التحضر بشكل عام، وبالتالي تتشكل المدن وتتطور وهي في الوقت نفسه تتجه نحو التحضر وهذا نتيجة الزيادة في عدد المواليد وعدد السكان والهجرة، وكذلك نتيجة وسائل الاتصال والمواصلات من حيث الكم والكيف إلى زيادة التحضر والتجمع، وبالتالي نتيجة تجمع هذه الأشياء في المدينة، يؤدي إلى ظهور كثافة سكانية، وهذا التحضر با يرافقه من كثافة سكانية يؤدي إلى تقسيم العمل، وهذا الأخير ومن خلاله تظهر اللامعيارية والتي بدورها تؤدي إلى حدوث الجريمة والانحراف والتفكك الاجتماعي.

وإذا كان دوركايم هو أول من استخدم مفهوم الأنومي بمعناه الاجتماعي في تفسير السلوك المنحرف، فإن روبرت ميرتون (Robert Merton) يعد من أبرز رواد المرحلة الثانية الذي جعل من نظرية دوركايم عن الأنومي نظرية أكثر تنظيماً واتساقاً، حيث وجه الانتباه إلى أنماط العلاقة بين الأهداف والقِيَم الثقافية، وبين الوسائل والمعايير الاجتماعية المتاحة لتحقيق هذه الأهداف.

ويمكن تطبيق نظرية الأنومي (اللامعيارية) في العلاقة بين التحضر والانحراف حيث أن المهاجرين من الريف إلى المدينة غالباً ما يكونون من ذوي التعليم المنخفض والمهن الدنيا، مما يؤدي إلى عدم حصولهم على مهن تؤمن لهم حياة آمنة وتمكنهم من إشباع حاجاتهم وتحقيق أهدافهم الاجتماعية والشخصية، ونظراً لارتفاع كلفة الحياة في المدينة وزيادة معدلات البطالة فإن هؤلاء الأفراد لا يستطيعون تحقيق الأهداف المقبولة اجتماعية (العمل والكسب المشروع) بطرق مقبولة اجتماعياً، فغياب الوسائل المقبولة اجتماعياً بفعل انخفاض التعليم والتدريب ونوعية المهن، تؤدي إلى عدم قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم الاجتماعية، ما يجعلهم يخبرون حالة الأنومي والانخراط في الانحراف وخاصة السرقة لتحقيق أهدافهم الاجتماعية التي أهمها تحسين الوضع المادي لهم (البداينة،2004).

نظرية التفكك الاجتماعي (Social Disorganization Theory):

يقصد بالتفكك الاجتماعي هو حدوث تغير في سلوك أفراد المجتمع سواء كان في القِيَم أو العادات، نتيجة للانتقال من مجتمع إلى مجتمع آخر، مثل الانتقال من مجتمع الأسرة إلى مجتمع المدرسة أو العمل، أو من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري، فلكل من هذا المجتمع أفكاره وسلوكه يختلف عن المجتمع الآخر، هذا مما يعرض الشخص أو الفرد إلى التفكك.

ومن رواد هذه النظرية العالم ثورستن سيلين والعالم برجس، والمفهوم الأساسي لهذه النظرية ينبع من حقيقة التنظيم والتكامل الاجتماعي وما يرتبط بها من تناسق وانسجام بين الأفراد، وهذا الانسجام هو الذي يصنع الضمير العام أو الشعور بالتكامل الاجتماعي، وهذا الشعور هو خط الدفاع الأول ضد الانحراف والجريمة، وإن انعدام ذلك الشعور بسبب التفكك الاجتماعي وضعف التناسق بين أفراد المجتمع هو الذي يؤدي إلى ازدياد نسبة الانحراف والجريمة في المجتمع، ولهذا ترى النظرية بأن تفكك الروابط الاجتماعية بين الأفراد (في إطار الأسرة وفي إطار الحي وفي إطار المدينة) هو السبب الحقيقي الكامن من وراء ازدياد معدلات الجريمه خاصة في المجتمعات المتحضرة .

نظرية صراع الثقافات (Cultural Transmission Theory):

تعود الجذور الفكرية لهذه النظرية للعالم ثورستن سيلين (Theorstn Sellin) والذي ذهب إلى أن من أسباب الانحراف والجريمة هو الصراع الدائر بين الثقافات في المجتمع، حيث أن كل جماعة لديها قِيَم وأعراف ومبادئ تختلف عن الجماعات الأخرى، هذا مما يؤدي إلى تصارع الثقافات ونشوب التعارض بين الجماعات، ففحوى هذه النظرية هو اختلاف الثقافات بين الجماعات تؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي.

وهذا التصارع بين الثقافات فقد قيمه معظم العلماء والباحثين أمثال سيلين وسذرلاند إلى نوعين من الصراع، الأول هو الصراع الخارجي وهو التعارض بين ثقافات مجتمعين حضاريين مختلفين، ويرى بعض العلماء أن أسباب هذا الصراع الخارجي الاستعمار والهجرة والاتصال في مناطق الحدود (عبد الستار،1985)وكذلك مثل حالة الاستعمار، حيث تكون ثقافة الجماعة المسيطرة متصارع مع ثقافة الجماعة المسيطر عليها، أو في حالة المهاجرين من مجتمع إلى آخر أو من حوله إلى أخرى تختلف عن الثانية ثقافتها .

أما الصراع الداخلي، فهو يحدث نتيجة تنوع الاتجاهات والقِيَم الاجتماعية داخل المجتمع، وهو صراع يتم أصلاً بين الثقافة الأصلية العامة وبين الثقافة الجزئية التي تسود الجماعات الفرعية داخل الجماعة الواحدة، بل إن جماعة المجرمين ذاتها تعكس هذا التباين في الثقافات داخل الجماعة في فترات الاضطراب التي تستهدف لها الجماعة أنماطاً معينة من السلوك تتعارض مع الثقافة للجماعة (الصيفي وأبو عامر،1998). ومن أمثلة على هذا التصارع الداخل في الثقافات هنالك جماعة الأسرة وجماعة العمل، وقد تسود في كل من هذا الجماعات مبادئ تختلف عن تلك التي تسود في الأخرى وتتعارض معها في الاتجاه، فينساق الفرد إلى السلوك الذي يرضي إحداها فحسب وربما كان سلوكاً غير مشروع (عبد الستار،1985).

وترى نظرية الصراع الثقافية أن التباين في معدلات الجريمة ناتج عن التباين الثقافي بين الجماعات الأولية وثقافتها الفرعية، وهذه تحدد المعايير النسبية للسلوك

المنحرف، وقد تكون المعايير الجماعية معارضة لمعايير جماعية أخرى ينتمي إليها الفرد، مِمَّا يؤدي إلى الصراع الثقافي (البداينة،2004).

وهنالك ثلاث حالات يمكن من خلالها أن يحدث الصراع الثقافي بين الجماعات، ففي الحالة الأولى يكون من خلال اتصال ثقافي مستمر يجري بين ثقافتين غير متصلتين تمام الاتصال، ولكنهما قريبتان إلى بعضها البعض، وفي الحالة الثانية يكون صراعاً بين ثقافتين أحدهما غالبة والأخرى مغلوبة، وهذا ما يتيح لثقافة الغالب فرض سيطرتها على ثقافة المغلوب ولكنها لا تقوى بأي حال من الأحوال على القضاء على الثقافة المغلوبة قضاءً تاماً، أما الحالة الثالثة فهي بين ثقافتين أحدهما غالبة والأخرى مغلوبة، وهذا ما يتيح لثقافة الغالب فرض سيطرتها على ثقافة المغلوب ولكنها لا تقوى بأي حال من الأحوال على القضاء على الثقافة المغلوبة قضاءً تاماً، أما الحالة الثالثة فهي بين ثقافتين أحدهما ثقافة صغيرة ولكنها أصلية جاءت بها أقلية مهاجرة، وبين ثقافة سائدة كبيرة، سرعان ما تستوعب الثقافة الصغيرة وتصهرها، ومع ذلك فقد تحتفظ الثقافة الصغيرة وتصهرها، ومع ذلك فقد تحتفظ الثقافة الصغيرة بعزلة ثقافية مدة طويلة من الزمن قد تجاوز أجيالاً عديدة (الدوري،1984).

نظرية الصراع (Conflict Theory):

لقد وضع أساس هذه النظرية العالم كارل ماركس (Karl Marx) في سنة (1859) والذي يذهب إلى مدى علاقة وتحكم النظام الاقتصادي في الإجرام خلال جميع مراتب أو طبقات المجتمع (عريم،1963) وتجدر الإشارة هنا إلى أن ماركس لم يكن عالم اجتماع أو عالم جريمة بل كان مفكراً اقتصادياً واجتماعياً، ووضع تفسيراً للتغير الاجتماعي، قائماً على المادية التاريخية موضحاً أهمية نمط الإنتاج وعلاقاته بالأفعال الإنسانية، وإن نمط الإنتاج في الحياة المادية يحدد الصفة العامة للعمليات الحياتية كالاجتماعية والسياسية والروحية... الخ، لأنه في مواقع أخرى سنة (1969) يرى ماركس أن القانون والمؤسسات الأخرى تتفاعل مع القاعدة الاقتصادية في علاقات ديناميكية، وبناءً على ذلك يمكن القول إن القوانين لا يمكن أن تكون ذات جوهر مستقل، وبعيدة عن التأثيرات الطبقية (الوريكات،2004).

وقد لقيت هذه المدرسة قبولاً لدى الكثير من علماء الإجراء في بلجيكا وفرنسا وألمانيا، وفي هولندا نشر بونجر (Bonger) سنة (1916) مؤلفاً عنوانه الإجرام والأوضاع الاقتصادية كشف فيه مثالب النظام الرأسمالي وتحدث عن المنافسة والأجور والأسعار وتقلبات السوق واستغلال الطبقة العاملة وسيطرة الرأسماليين على وسائل الإعلام، وأثر ذلك كله على ظاهرة الإجرام، وعلل بونجر انتشار الجرائم في المجتمعات الرأسمالية بما تمارسه الأوضاع الاجتماعية من ضغط على الدوافع الاجتماعية لدى الأفراد فتضعفها وفي الوقت الذي تشتد فيه الدوافع الفردية حدة وعنفاً، وبذلك تتهيأ السبل لارتكاب كثير من الجرائم (الصيفي وأبو عامر،1998) وأن الارتباط الوثيق بين السلوك الإجرامي والنظام الرأسمالي يفسره بونجر بقوله: "إن الإنسان منذ طفولته يكتسب غرائز اجتماعية غيرية، فإذا صادف عبر سنوات حياته ظروفاً ملائمة ازدادت هذه الغرائز رسوخاً في نفسه وضعفت لديه الغرائز الفردية، أما إذا اعترضه على العكس من ذلك ظروف غير ملائمة اهتزت لديه غرائزهن الاجتماعية، وازدادت قوة الغرائز الأنانية التي تدفع به إلى هوة الجريمة"، ويقرر بونجر أن من أهم العوامل التي تخلق الظروف غير الملائمة النظام الرأسمالي وما يوجده نم فوارق اجتماعية تولد الأحقاد لدى الطبقة العاملة نحو طبقة أصحاب رؤوس الأموال، مِمَّا يدفع بعض أفرادها إلى ارتكاب الجريمة (عبد الستار،1985).

وإنَّ هذا النظام الرأسمالي كما يقول بونجر قائم على المنافسة والاستغلال والسيطرة على السوق الاقتصادية ويستخدم الوسائل غير المشروعة لكسب معركته في السوق، وما يترتب عليها من سيطرة على الصحف ووسائل الإعلام، بحيث يدخرونها لتحمي أغراضهم الرأسمالية، أو يترتب عليها من استغلال للعمال وحرمانهم من الحياة الاجتماعية الملائمة، وكل هذه عوامل مساعدة على انتشار الظاهرة الإجرامية في المجتمع الرأسمالي (الصيفي وأبو عامر،1998).

نظرية الضبط الاجتماعي (Social Control Theory):

من رواد هذه النظرية العالم هرشي (Hirschi, 1969) وقد وردت كتابة أسباب الجنوح (Causes of Delinquency) عام (1969) (الصالح،(2004 ، وقد طرح سؤال: "لماذا لا يرتكب الناس الجريمة؟" وهو مخالف عما طرحه العلماء من قبل مثل

العالم هوبز والذي كان سؤال "لماذا يرتكب الناس الجريمة؟" وكانت الإجابة هي العلاقة بين الفرد والمجتمع، فكلما كانت علاقة الفرد بالمجتمع قوية كلما قلت فرص الانحراف، ولكن ليس بالضرورة، والحقيقة أن المجتمع الأمريكية في تلك الحقبة كان بحاجة إلى نظرية محافظة لتفسير انحراف الأحداث، وهكذا وضع هيرشي ثم طورها فيما بعد سنة (1990) مع هندلق إلى النظرية العامة في الجريمة، وقد وضع هيرشي أربعة عناصر لقياس علاقة الفرد بالمجتمع وهي الارتباط والانغماس والالتزام والاعتقاد (الوريكات،2004)، وأما العالم ماتزا (Matza,1964) فقد نشر في عام (1964) ما يعتبر رد فعل للقبول الجماعي من قبل علماء الاجتماع لنظريات التنشئة الاجتماعية في الجناح، وذلك في كتابه الجناح والانحراف، وقد اقترح ماتزا في هذا الكتاب بديلاً للانحراف سماه نظرية (Drift) الانحراف وتعتبر نظريته ضمن التراث النظري في الانحراف والضبط الاجتماعي (الصالح،2004).

في حين قام العالم ركلس (Reckless) بسلسلة من الدراسات أسهمت في تطور وترسيخ نظرية الضبط الاجتماعي، وترتكز دراسته على أهمية عوامل الاحتواء الداخلي والخارجي في تفسير الاستجابة الفارقة للانحراف. وقد عبر ركلس وزملاؤه عن عدم رضاهم عن نظريات التنشئة الاجتماعية لعجزها عن تفسير الاختلاف بين الأشخاص في استجابتهم وخضوعهم لظروف التفكك الاجتماعي، وتفترض نظرية الاحتواء لدى ركلس وجود مصادر داخلية وخارجية للضبط الاجتماعي، وأن الأفراد عموماً يمكن إلزامهم بالامتثال للمعايير الاجتماعية (الصالح،2004).

ويعد النظام هو جوهر هذه النظرية والتجاوز عن النظام يعني الانحراف، وهنالك دائماً نوعاً من التغذية الراجعة بين الفرد والمؤسسات، وقدرة الأنظمة العقلانية في الضبط والسيطرة على بعض مناحي البيئة في فحص الأنظمة الضابطة مع مراعاة الأهداف والنتائج التي ترمي إليها يعني ترى هذه النظرية أن علاقات الشخص الملتزم لا تشجعه على الانحراف، والأنظمة الاجتماعية من أجل أن تكون فاعلة عليها مواجهة المشاكل المتعلقة باختيار الأهداف وتشكل المعايير حتى يستطيع المجتمع أن يحقق أهدافه بمعنى لا بد من التركيز على الجانب التنفيذي والتحصيل، فمعظم الأوقات تجد المعايير الرسمية وغير الرسمية تتشابه أو تكمل بعضها من حيث الأهداف في تحقيق

الضبط الاجتماعي، وبالتالي فإن أدوات الضبط تتوزع على جميع مستويات العلاقات الاجتماعية ومؤسساتها، فالأسرة كنظام تمارس الضبط الاجتماعي، كما تمارسه جماعات الصداقة والعصابات، كل بما يحقق انتظام الأعضاء وامتثالهم لنظام الجماعة، وينطبق القول نفسه على الجماعات الثانوية والرسمية من أصغرها وحتى الدولة، وتمتاز الدولة بوجود أجهزة خاصة للضبط في مختلف أوجه الحياة، كما أن تختص بالتشريع والتنفيذ والقضاء (عثمان،2005).

وعموماً فإنَّ استخدام مفهوم الضبط الاجتماعي في فهم الجريمة على مستوى المجتمعات والدول قد اقتصر على مستوى التفسير والتعامل مع الضبط الاجتماعي كمتغير وسيط طالما أن الضبط الاجتماعي يمثل عملية تتحدد في ضوء ما يطرأ على النسق الاجتماعي الأكبر من متغيرات كالتصنيع والتحضير والتعقد التي بالضرورة تؤدي إلى إضعاف قوة المؤسسات الاجتماعية، مما يحرر الأفراد من تلك الاحتواءات أو القيود، الأمر الذي يسمح بظهور الأشكال المختلفة من الجريمة والانحراف (الخليفة،1999).

النظرية العامة في الجريمة (A General Theory of Crime):

يقصد بالنظرية العامة هو الضبط الذاتي، وقد ظهرت هذه النظرية بعد نظرية الضبط الاجتماعي مباشرة من قبل العالمين هيرشي وجوتفردسون (Hirschi&, Gottfredson 1969) في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وتذهب هذه النظرية إلى أن العامل الرئيسي في الانحراف أو الجريمة هو ضعف الضبط الذاتي، فكلما كان الضبط الذاتي منخفضاً كلما كانت الفرصة لارتكاب الجريمة أكبر، وكلما كان الضبط الذاتي مرتفعاً كلما كانت الفرصة منخفضة لارتكاب الجريمة.

ويشكل الضبط الذاتي عند الفرد من خلال جوانب كثيرة، أهمها:

القِيَم والعادات التي يتعلمها هذا الفرد من الوالدين، حيث يتكون لديه فكرة سريعة، وإن مخالفة هذه القِيَم والعادات جريمة يعاقب عليها المجتمع، وبالتالي تكون هنالك مناعة ذاتية من قِبَل الشخص ي عدم ارتكاب الانحراف والذي ينافي قِيَم المجتمع، أما الجانب الثاني الذي يكون الضبط الذاتي لدى الفرد التوبيخ الذي يتلقاه الطفل منذ طفولته عند عمل مخالف لأفكار الوالدين وأفكار المجتمع، يحدث نتيجة هذا

التوبيخ وبشكل تلقائي ضبط ذاتي لهذا الطفل، وعدم تكرار ذلك الفعل، ويستمر ذلك حتى عند حصوله على أولاد بعد الزواج، وبالتالي يصبح متوارث بين الأجيال، أما الجانب الأخير لتشكيل الضبط الذاتي لدى الفرد هو القوانين الرسمية، حيث من المعروف أن مخالفة هذه القوانين أو عدم الالتزام بها، يؤدي إلى العقوبة، فهي في هذه الحالة تعمل على ضبط ذاتي للفرد بعدم مخالفتها وعدم ارتكاب سلوك منحرف يعاقب عليه القانون الرسمي.

نظريات التحديث (Modernization Theories):

تعود الجذور الفكرية لنشأة هذه النظرية إلى عدد من العلماء أمثال دوركايم وفيبر وبارسونر والتي تحدثوا فيها عن تقييم المجتمعات والاختلاف بين كل مجتمع وآخر، سواء من حيث الحياة العامة أو من حيث العمل، وكذلك من حيث المعتقدات، ونقصد هنا الدين، فهي لها دور كبير في تشكيل الثقافة والقِيَم والمثل لدى المجتمعات، من أجل التحديث والتطور، ويطلق على هذه المرحلة دوركايم وفيبر وبارسونز مرحلة التحديث الأولي، أما مرحلة التحديث الثانية فظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تعد هي الفترة التي تبلورت فيها هذه النظرية، واعتمدت من قِبَل مؤسسات ومنظمات دولية متعددة قام بتبنيها، ولو نظرنا إلى نظرية التحديث، نجد أنه ليس هناك نظرية واحدة (هاريسون،1998).

ومصطلح التحديث هو اختزال لعدد من المنظورات التي طبقها غير الماركسيين على العالم الثالث في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، وإن الموضوعات التي سادت في هذه المنظورات، برزت من التقاليد السوسيولوجية التي اشتملت على إعادة تفسير لاهتمامات علم الاجتماع الكلاسيكي، فالمنظور التطوري (بتركيزه على التباين المطرد)، والانتشاري، والبنائي الوظيفي، ونظرية الأنساق، والنظرية التفاعلية، ساعدت في مجموعها على تشكيل مجموعة الأفكار التي عرفت بنظرية التحديث، وقد كانت هناك بعض المدخلات من حقول أخرى، كالسياسية والأنثروبولجيا، وعلم النفس، والاقتصاد، والجغرافيا، وقد ازداد الاهتمام في العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية، بتطبيقه هذه المنظورات على العالم الثالث (هاريسون،1998).

وبالتالي فهي نظرية سوسيولوجية قامت كرد فعل ثقافي على الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتمثل محاولة متفائلة حول مستقبل الإنسانية، وقد ظلت هذه النظرية تتمتع بتقدير محمود وانتشار واسع منذ الخمسينات وحتى أوائل السبعينات، باعتبارها دليلاً تهتدي به استراتيجيات التنمية ، لما تتمتع به هذه النظرية من نظرة ثاقبة للاحداث التي تمر بها دول العالم، ونتيجة الفجوة الكبيرة بين الشمال والجنوب من حيث الجانب الاقتصادي والجانب التكنولوجي، وغيرها من الجوانب الأخرى، والتي أحدثه الفارق بين المركزين.

وتعتمد نظريات التحديث إلى اختزال الواقع التاريخي والمعاصر، ثم تحويله إلى علاقات مجردة صورية، تشكل ثنائيات بين مرحلتين أساسيتين: (التقليد والتحديث)، (الإقطاع والرأسمالية)، ويظهر مفهوم المجتمع الحديث أو المتقدم في نظريات التحديث كمفهوم صوري، غير تاريخي، وتجريد أيديولوجي، فنماذج المجتمع المتقدم هي مجتمعات أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، والدول المتخلفة تستطيع أن تكرر التجربة التاريخية التي مرت بها تلك الدول، بل ويمكن اختزال عملية التنمية إلى نموذج صوري يكون محتواه متنوعاً تاريخياً.

وقد أكدت نظرية التحديث الأولى بشكل خاص على عوامل خاصة بمجتمعات معينة، وبشكل عام، فهي عبارة عن الكليات التي كانت موضوع التحليل البنائي الوظيفي، وتحليل دور القِيَم، والثقافة وخصوصاً الدين، الذي استحوذ على اهتمام نظرية التحديث، ومن بين القِيَم التي تسود مجتمعات العالم الثالث تلك المرتبطة بالمتغيرات النمطية التقليدية في مرحلة ما قبل الصناعة، والتي طورها بارسونز وهي: النسب، والانتشار الوظيفي، والعمومية، ولم يكن هناك إحساس بأن النمو الاقتصادي قد كان نتيجة مباشرة لتطبيق القِيَم الحديثة، ولكن ساد اعتقاد بأن التقاليد تشكل عقبة في طريق النمو (هاريسون،1998).

ويذهب ماكس فيبر إلى القول بأنه على الرغم من وجود عناصر متعددة لما يسمى الاقتصاد الرأسمالي في الماضي في كثير من مجتمعات أوروبا، إلا أننا يمكن أن نلاحظ أن الرأسمالية الحديثة تمثل ظاهرة فريدة وتنحصر الخصائص الأساسية لروح الرأسمالية الحديثة في المشروع التقليدي القائم على التنظيم العقلي الذي يدار

على أسس علمية، والثروات الخاصة والإنتاج من أجل الربح والحماس المتزايد، والروح المعنوية العالية والكفاءة في العمل تلك التي تتطلب تفرغاً كاملاً من الفرد يكل يزاول مهنته أو عمله، وهذا التفرغ يجعل من العمل المهني هدفاً ومطلباً رئيسياً في حياة الفرد، إذ أن المجتمع يقيد الفرد الذي يتفوق، فالرأسمالية تشجع الاختراع والتجديد بكل الوسائل الممكنة، وترفض التقليدية والخيالية والنزعة اللاعقلية، ومن ثم تحققت للرأسمالية الحديثة خصائص جعلتها مختلفة عن الرأسمالية في العصور القديمة والوسطى (العيسى وآخرون،2003).

أما بالنسبة لدوركايم، فيذهب إلى أن المجتمعات تتطور من المراحل الدنيا إلى المراحل العليا، وتنتقل من مراحل بسيطة متجانسة أو متماثلة متباينة إلى مراحل أكثر تعقيداً، وأن المجتمع الصناعي الغربي مع وجود نظام تقيم العمل المتطور فيه، هو في نهاية الأمر متفوق على مجتمع ما قبل محلة الصناعة، ولكن هذا التفوق لم يتحقق إلا عندما عالج مشكلات التكامل الاجتماعي، والإجماع القيمي، ومجمل القول، أنه يمكننا أن ننظر إلى هذه الأفكار كموضوعات مسيطرة للنظرية التطورية، والتي يمكن أن تكون جزءاً من نظرية التحديث، وذلك من خلال دوركايم وكتاب آخرين عاشوا في القرن التاسع عشر، وقد تم تشكيل هذه النظرية في فترة التغير الاجتماعي والاقتصادي، عندما كانت الأنظمة الاجتماعية التقليدية تتعرض للهجوم، وكانت قوانين المجتمعات الحديثة في طريقها إلى الصناعة، أو أنه لم تتم صياغتها بعد، فقد انتعشت بعد الحرب العالمية الثانية خلال فرة مشابهة للتغير السياسي الاقتصادي الاجتماعي، وعلى أية حال، فقد ساهم التطور المنظم لبلدان العالم الثالث في تمرين عقول العلماء الاجتماعيين الغربيين (هاريسون،1998).

ويعتبر روستو (Rostow) من أبرز مؤيدي وأنصار هذا النموذج (التحديث) حيث يرى أن المجتمعات النامية يجث أن تجتاز مراحل خمس مرت بها الدول المتقدمة في حصولها على تحقق التنمية، وإن كل مرحلة من هذه المراحل تحدد المستويات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات في سلم التطور التدريجي وهذه المراحل هي (عثامنة،2003):

المرحلة الأولى: أطلق عليها اسم المجتمع التقليدي حيث يرتفع نسبة الأفراد الذي يعملون بالزراعة، وليس لديهم مدخرات وتنتشر بينهم الأمية ولا يستخدمون التكنولوجيا وأهم تنظيماتها الاجتماعية الأسرة والعشيرة، المرحلة الثانية: التهيؤ للانطلاق، وفيها يتجه المجتمع إلى دخول مرحلة انتقالية متجاوزاً حالته التقليدية، ولا بد من توافر ظروف اقتصادية واجتماعية معينة في المجتمع حتى يكون معداً للانطلاق، وهذه المرحلة الثالثة التي ترتفع فيها نسبة الادخار، وقد بدأت في أوروبا الغربية في أواخر القرن الثامن عشر، فبالتحديد بدأت في بريطانيا بعد عام (1782)، وفي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حوالي بسنة (1840)، وفي روسيا حوالي (1890)، وفي الهند والصين حوالي (1950)، وبعد ذلك يكون المجتمع مستعداً لولوج الانطلاق حيث يتم القضاء على العقبات التي تقف في طريق النمو المضطرد، وعندما يستكمل المجتمع مقومات مرحلة الانطلاق يبدأ في الدخول في مرحلة الاتجاه نحو النضج، وهنا يستطيع المجتمع أن يتيح كل ما يرغب فيه، وتتميز هذه المرحلة بانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة ويوجه المجتمع نسبة من دخله إلى الاستثمار ويتمكن الاقتصاد القومي من تثبيت أقدامه في المجال الدولي، باقتراب المجتمع من مرحلة النضج تحدث تحولات اقتصادية وثقافية، وهذه المراحل الأربع هي مقدمة للمرحلة الخامسة وهي مرحلة الاستهلاك الوفير التي يرتفع فيها معدل الاستهلاك (العيسى، وآخرون،2003).

وبالتالي فإن نظرية روستو تشترك في بعض خصائصها مع نظريات التحديث الأخرى، فمدخله الخطي في التنمية وفكرته حول المجتمعات التقليدية، ولا يقتصر على مطالبة هذه المجتمعات بتغير اقتصادها، وإنما يتعدى ذلك إلى مطالبتها بتغيير قيمتها الاجتماعية وبنائها الاجتماعي، وفي الحقيقة، إن هذه كانت خطوة للاقتراح في حالة إزالة العقبات الثقافية، يمكن أن تصبح التنمية الاقتصادية إلى حد ما سهلة، وذلك بمساعدة النخبة التي تتصدر عملية التحديث مع وجود قليل من الانتشار عن الخارج (هاريسون،1998).

2.2 الدراسات السابقة:

يستعرض هذا الجزء الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية:

قام (النجداوي،2003). بدارسة بعنوان: "الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن" هدفت إلى معرفة مدى ارتباط الجريمة بالبطالة والمشكلات الأسرية في المجتمع الأردني، وذلك من المنظور التشابكي للعلاقة، حيث ركزت الدراسة على الخصائص الشخصية والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين وأسرهم، وتكون مجتمع الدراسة من مجموع النزلاء في داري الإصلاح والتأهيل في الجويدة (عمان) وبيرين (الزرقاء)، وبلغ عددهم (1750) نزيلاً، واختيرت منهم عينة عشوائية بلغت (150) نزيلاً، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وجمعت البيانات بواسطة الاستبانة، وخلصت الدراسة إلى أن الميل لارتكاب الجريمة بين أفراد العينة يرتفع تصاعدياً بارتفاع العمر بعد (20) سنة، وأن فئة العزاب أكثر ميلاً بنسبة (53.3%) يليهم المتزوجون بنسبة (42.7%)، وأن المستوى التعليمي ذو دلالة مهمة في ارتكاب السلوك الإجرامي، فهنالك (57.7%) من حجم العينة هم من ذوي المستويات التعليمية المنخفضة، وأن نسبة مرتفعة من المجرمين هم من الطبقة العمالية الذين يمارسون أعمالاً ذات مردود مادي متدن، وبلغت نسبتهم (50.5%)، وهذا يدل على أنَّ المستوى الاقتصادي المتدني، أو المتمثل بالأجر المنخفض بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار أدى إلى سلوكهم الجُرمي، وأن الأوضاع الاقتصادية السيئة والمستوى الاقتصادي المنخفض للفرد هما من المؤشرات المباشرة في تغير اتجاه الأفراد نحو السلوك المنحرف، وذلك لمواجهة المتطلبات والحاجات الأساسية، وأن سكان المدينة أكثر ميلاً من غيرهم لارتكاب الجريمة، ويشكلون نسبة (62.7%) وأن الأحياء الشعبية في المدينة تشكل بيئة خصبة لإفراز الجريمة وانتشارها، فقد وصلت نسبة الجرائم التي يرتكبها أفراد العينة ممن يقطنون بيوتاً شعبية إلى (64%)، وإن أغلب المستجيبين من أفراد العينة هم ممن يعملون في أعمال مؤقتة ومتقطعة بنسبة (46.7%) إلاَّ أنَّهم في حالة شبه تعطل عن العمل، وهذا يدل على أن البطالة وعدم توافر عمل دائم ومستمر هما السبب وراء ارتكاب الجريمة، وأن معظم المبحوثين كانوا يعانون من مشكلات

زوجية بنسبة (56.3%) وأن الفقر يحتل المرتبة الأولى من بين المشكلات التي كان يعاني منها النزلاء.

وفي دراسة قام بها (رابيعة،1984) بعنوان: "أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة" حيث اشتملت الدراسة على عينة من ثلاث دول عربية هي (السودان، مصر، الأردن) عرض فيها الباحث الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة في هذه الدول، وكشفت عن أن العمر والتعليم والحالة الزوجية والمهنة هي عوامل أساسية تؤثر في تباين الجريمة وأنواعها وبين أن الجريمة تتركز في الفئات العمرية دون (30) سنة، وفي المستويات التعليمية المنخفضة وضمن العازبين والعمال وغير المهرة والعمال الحرفيين.

كما حاول الباحث دراسة اتجاهات الجريمة في الوطن العربي خلال السنوات العشر الأخيرة، ولاحظ أن معظم أدوات وطرق ارتكاب الجريمة متطورة وما زالت مجهولة بالنسبة لأجهزة الأمن، كما توصلت الدراسة إلى أن الفقر هو الدافع الأول لارتكاب الجريمة، يليه التفكك الأسري، ثم جماعات الجوار والأقارب ورفاق السوء.

وخلصت الدراسة أيضاً إلى أنَّ الجريمة لا تتوزع توزيعاً متساوياً في البيئات الاجتماعية المختلفة التي يتكون فيها المجتمع العربي، حيث ثبت أن نسبة الجريمة في المدن أعلى منها في البيئات الاجتماعية الأخرى، وتوصل الباحث أيضاً إلى أن هناك أنماطاً من الجرائم أكثر انتشاراً من غيرها، فقد تبيّن أن الجرائم المتصلة بالسرقة، وتعاطي المخدرات، والقتل وإيذاء أجسام الآخرين أكثر أنماط الجرائم انتشاراً في المجتمع العربي.

وفي دراسة قامت بها (خربطلي،1992) بعنوان "أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على جرائم النساء في المجتمع الأردني"، حيث أجريت الدراسة على النزيلات المحكوم عليهن والموزعات على مركزين من مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن هما الجويدة (إلى الجنوب من عمان)، وقفقفا (بالقرب من إربد) وعددهن (106) نزيلات، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أكثر الفئات عدداً فئة النزيلات اللواتي تقع أعمارهن بين (20-29) سنة و(30-39) سنة، وقد بلغت نسبة هاتين الفئتين (72.64%)، أما أصغر الفئات عدداً

فهي الفئة التي تقل أعمار أفرادها عن (20) سنة، حيث بلغت نسبة النزيلات ممن هن دون هذا السن (18.87%).

2. معظم النزيلات أميات، إذ بلغت نسبة الأميات إلى المجموع العام (58.49%).
3. نسبة النزيلات اللواتي كن يعانين من الخلافات العائلية والتفكك الأسري بلغت (62.3%).
4. نسبة النزيلات ذوات المستوى الاقتصادي المتدني بلغت (53.77%)، أي أن الوضع الاقتصادي المتدني يؤدي في أغلب الأحيان إلى دفع النساء إلى الجريمة.
5. إنَّ عمل المرأة خارج البيت لا يساهم في زيادة نسبة ارتكابها للجرائم، فالنسبة العظمى من النزيلات هن من ربات البيوت.
6. العدد الأكبر والنسبة العظمى من النزيلات كنّ من سكان المدن، إذ بلغت نسبتهن (51%) أما سكان الريف فقد لغت نسبتهن (44.3%)، والنسبة الأقل كانت لساكنات البادية، حيث بلغت نسبتهن (4.7%).

وفي دراسة قام بها (المبيضين،2010) بعنوان "الخصائص الديموغرافية للمحكومين وأثرها على الجريمة في الأردن". حيث أجريت الدراسة على عينة من المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل في المملكة الأردنية الهاشمية، والبالغ عددهم (682) محكوماً، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- إن غالبية الجرائم تتركز في السرقة، حيث شكلت ما نسبته (29.5%) من مجموع الجرائم التي أودع مرتكبوها في مراكز الإصلاح، تليها جرائم ضد الأموال بنسبة (23.6%) أما جرائم العرض والشرف فجاءت في المرتبة الثالثة وكانت نسبتها (22.7%)، فجرائم المخدرات بنسبة (14.4%) وآخرها جرائم القتل وكانت النسبة (9.85%) من مجموع الجرائم، ويدل ذلك على ما يلي:

1. انخفاض نسبة في جرائم المخدرات مقارنة بما يشاع في وسائل الإعلام المختلفة.

2. جرائم الأموال وجرائم السرقة أكثر من نصف الجرائم في المملكة، إذ إن مجموعها (362) حالة، تشكل ما نسبته (53.1%) من الجرائم محل الدراسة.

3. ارتفاع نسبة جرائم العرض والشرف من بين أنواع الجرائم.

4. عدد النساء في مراكز الإصلاح أقل من الرجال.

ب- فئة العزاب أكثر ارتكاباً للجرائم من المتزوجين.

ج- هنالك علاقة عكسية واضحة بين المستوى التعليمي ودرجة تمثيل تلك الطائفة في مراكز الإصلاح، إذ إن نسبة حملة الشهادة الإعدادية فما دون في مراكز الإصلاح تصل إلى (73.6%) تليها حملة الثانوية بنسبة (18.5%).

د- أصحاب الدخول المتدنية أكثر ارتكاباً للجرائم.

هـ- إن الجرائم الأكثر تكراراً بين نزلاء مراكز الإصلاح هي جرائم سرقة تليها جرائم إصدار شيك بدون رصيد وهتك العرض وتجارة المخدرات.

وأجرت (برقاوي،1995) دراسة حول "أثر العوامل الاجتماعية في الدفع لارتكاب الجريمة"، حيث هدفت إلى معرفة أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة، ومِمَّا إذا كانت هناك علاقة بين الجريمة وبين القوى والعوامل الاجتماعية المختلفة، وقد اختار لهذه الغاية عينة مسحية من المحكومين في سجن دمشق للذكور، تمثل (40%) من مجموع المحكومين، أما بالنسبة لعينة النساء فقد أخذت جميع النساء نظراً لقلة عدد النساء المحكومات، وقامت بإجراء مسح اجتماعي شامل لجميع المحكومات في سجن دوما للإناث، وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

1) أكثر الجرائم انتشاراً بين أفراد العينة الذكور هي جرائم القتل، السرقة، الاتجار بالمخدرات، وتنتشر بين النساء السجينات المحكومات جرائم: القتل، وبين الموقوفات الجرائم الأخلاقية (الدعارة).

2) تزداد الجريمة وخاصة السرقة والقتل بين الذكور العاملين في المهن التالية: عمال، سائق، تاجر، مهن حرة.

3) أغلب مرتكبي هذه الجرائم يعانون من مستوى اقتصادي متدني، وكذلك السجينات المحكومات.

4) أن السجناء والسجينات أفراد العينة عاشوا تحت وطأة ظروف أسرية قاسية (أي عاشوا التفكك الأسري بنوعيه المادي والمعنوي).

5) تحتضن المدينة النسبة العالية من مرتكبي الجريمة من الجنسين.

6) اختلاف تأثير أصدقاء السوء عند كلا الجنسين، فالذكور أكثر تأثيراً من الإناث بأصدقاء السوء.

وفي دراسة أجراها (عبيدات،1998) بعنوان "أنماط الجريمة في محافظات الشمال والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي هذه الجرائم"، حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على أنماط الجريمة وأسلوب توزيعها ومعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي هذه الجرائم، ودورها في دفع بعض الأفراد إلى الإقبال على أنماط من الجرائم أكثر من غيرها، ولتحقيق هذا الهدف؛ قام الباحث باختيار عينة ممثلة من النزلاء في مركز إصلاح وتأهيل قفقفا، الذي يضم جميع النزلاء من أبناء المنطقة. وقد تم جمع البيانات من أفراد العينة بواسطة استبانه تم تصميمها لهذا الغرض، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

1. أكثر الجرائم انتشاراً في محافظات شمال الأردن هي جرائم : السرقة، شيك بدون رصيد، هتك عرض، القتل، الإيذاء الجسماني، الزنا، الشروع بالقتل، وشكلت (83.9%) من مجموع الجرائم التي ارتكبها المجرمون من أبناء المنطقة).
2. تنتشر الجرائم على اختلاف أنماطها وأشكالها في المدن، أكثر من انتشارها في التجمعات الأخرى، فيما عدا جريمتي هتك العرض والزنا التي تنتشر في الأرياف أكثر من التجمعات البشرية الأخرى.
3. غالبية أفراد العينة هم من فئة الدخول المنخفضة والفقراء والعاطلين عن العمل الذين لا تتوفر لهم سُبل العيش الكريم.
4. غالبية النزلاء هم من فئة صغار السن والعمال والأفراد الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية منخفضة وهم الأميون.
5. كشفت الدراسة عن وجود علاقة قوية بين أنماط الجريمة وبين متغيرات مختلفة تناولتها الدراسة.
6. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة قوية بين أنماط الجريمة المختلفة وبين الدوافع لارتكابها.

وأجرى (شمس وعقاد،1999) في دراستهم "تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة"، حيث هدفت الدراسة إلى دور العوامل الاقتصادية

والاجتماعية في ارتكاب الجريمة، واشتملت الدراسة على عينة عشوائية من نزلاء الإصلاحيات والسجون الموقوفين في المملكة العربية السعودية، حيث تكونت عينة الدراسة من (2280) سجين، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن المشاكل الأسرية قد تسببت في (10.83%) من جرائم السرقة و(5.88%) من جرائم التزوير، و(14.29%) من جرائم ترويج المخدرات، والتي سببت القتل في معظم الأحيان، و(12.5%) من جرائم التعاطي والتي سببت في بعضها ارتكاب جريمة القتل ضد صديق، وقد أوضحت الدراسة أن العوامل الاجتماعية الممثلة في غياب دور الأسرة هي السبب الأكثر في ارتكاب الجريمة.

وأجرى (الزعبي، 2004) دراسة بعنوان: "أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأكاديمية في الميل نحو السلوك العدواني لدى طلبة الجامعة الهاشمية" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر بعض التغيرات في الميل نحو السلوك العدواني لدى طلبة البكالوريوس في الجامعة حيث تكون مجتمع الدراسة من الطلبة المسجلين في مرحلة البكالوريوس للعامل الدراسي (2003-2004)، والبالغ عددهم (13974) طالباً وطالبة، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة الميل في السلوك العدواني، وجاءت بعدها درجة الميل للسلوك العدواني نحو الآخرين، وأن جميع مجالات درجات الميل نحو السلوك العدواني كانت بالاتجاه المنخفض لدى أفراد عينة البحث، وتأثر درجة الميل نحو السلوك العدواني بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة تبني وسائل الإعلام وبرامج توعية تربوية للأسرة بأهمية دورها التربوي ومسؤوليتها في التنشئة الاجتماعية وضرورة الحسم من قبل إدارات الجامعات المختلفة في تعاملهم مع الطلاب من خلال تطبيق اللوائح والتعليمات على مخالفات الطلبة دون تهاون أو مجاملة.

وفي دراسة قام بها (الرفاعي وآخرون،2005) بعنوان "العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم العولمة والأدوات التي أسهمت في انتشارها، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي لوصف الحالة، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ هناك الكثير من السياسات والمتغيرات العالمية التي تؤثر وتنعكس نتائجها على مختلف نواحي الحياة البشرية على المستوى

الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، كذلك المستوى الحضاري أكثر هذه المتغيرات انتشاراً أو شيوعاً هي تلك الظاهرة التي أطلق عليها الكوكبة أو العولمة، أخيراً أطلق عليها الأمركة كون الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الأكبر والأكثر تأثيراً من خلال هذه الظاهرة.

وفي دراسة (الخوالدة،2005) تم تحديد العوامل المسببة للجريمة وما ينجم عنها من آثار وتحليل العلاقة بين الجريمة وأهم العوامل المؤثرة فيها في محافظة البلقاء، حيث قام الباحث بأخذ عينة مكونة من الأشخاص المحكومين في مركز إصلاح وتأهيل البلقاء ومركز إصلاح وتأهيل النساء، وعمد إلى توزيع استبانة أعدت لغاية الدراسة، وأظهرت نتائج التحليل أن أكثر أنواع الجرائم وقوعاً هي جرائم الاعتداء على الأموال (بنسبة إجمالية 57%)، وأن فئة الشباب (18–39 سنة) هي أكثر الفئات ارتكاباً للجرائم، وأن هنالك علاقة إيجابية بين معدلات الجريمة وازدياد الكثافة السكانية والبطالة والعمالة الوافدة والفقر، وأن هناك علاقة سلبية بين معدلات الجريمة ومستوى التحصيل العلمي، وأوصت الدراسة بتوفير كافة الإمكانيات للأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة ووضع ميزانية تكفل ذلك وتشجع سياسات تنظيم الأسرة للحد من تزايد السكان وتوفير السياسات للحد من الهجرة الداخلية ووضع الخطط للارتقاء بمستوى الأجور والعمل على إحلال العمالة المحلية بدلاً من العمالة الوافدة، وأخيراً وضع برنامج للعناية والمتابعة اللاحقة بعد الخروج من مركز الإصلاح والتأهيل.

وأجرى (العبد الرزاق والوريكات،2008) دراسة بعنوان "أثر المتغيرات الاقتصادية على الجريمة في الأردن"، بهدف بيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجريمة في الأردن خلال الفترة (1973– 2003). ويتركز محور هذه الدراسة على دور البطالة ومستوى الدخل القومي الحقيقي في الجريمة باستخدام منهج متجه تصحيح الخطأ (VECM). وقد استخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة التكامل للمتغيرات الاقتصادية، وطريقة جوهانسن–يوليوس للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية بين المتغيرات الاقتصادية. وأظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى. ودلت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل. وبذلك فإن هناك

علاقة سببية بين المتغيرات، إلا أن الاتجاه غير محدد. وتشير نتائج نموذج تصحيح متجه الخطأ ودالة الاستجابة الفورية وتحليل التباين إلى وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة كما وأن اتجاه السببية هو البطالة إلى الجريمة. وكذلك وجد أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل الحقيقي والجريمة.

وفي دراسة قامت بها (علاوي،2009) بعنوان "العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن (1997-2006)"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف إلى العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن ومدى تأثير مؤشرات التنمية البشرية في المعدل العام للجريمة، ومعدل الجرائم في الأردن خلال الفترة المحددة (1997-2006)، ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام منهج البيانات المتوافرة عن مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى:

أ. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المعدل العام للجريمة تبعاً لمتغير الإقليم، وكانت الفروق لصالح إقليم الشمال والوسط والعاصمة.

ب. وجود علاقة ارتباط عكسية بين المعدل العام للجريمة ومؤشر المستوى الصحي، وفسر ما نسبته (74.2%) من التباين في معدل الجرائم.

ت. وجود علاقة ارتباطية عكسية بين معدل الجرائم الواقعة على الإنسان، ومؤشر المستوى الصحي، وفسر ما نسبته (79.9%) من التباين في معدل الجرائم على الإنسان.

ث. وجود علاقة ارتباط عكسية بين مستوى التنمية البشرية، ومعدل الجرائم الواقعة على الأموال، وفسر ما نسبته (77.1%) من التباين في معدل الجرائم الواقعة على الأموال.

وتوصي الدراسة بضرورة إجراء مزيد من البحوث والدراسات العلمية الميدانية حول موضوع الجريمة والتنمية البشرية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والأهلية لإقامة مشروعات تحقق مستوى تنمية أفضل.

وأجرت (المراشدة،2009) دراسة بعنوان "الجرائم الاقتصادية في الأردن للفترة من (2000-2008)" حيث هدفت الدراسة إلى العرف على حجم الجرائم الاقتصادية

في الأردن وأنواعها، ومعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي هذه الجرائم، والأدوات المستخدمة في ارتكابها، وكذلك التعرف على علاقة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجرائم الاقتصادية بالعوامل والأسباب المؤدية لارتكابها، والتعرف على أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجرائم الاقتصادية، حيث اعتمدت الدراسة على منهجية المسح الاجتماعي وتوصلت إلى مجموعة من النتائج الهامة.

من حيث الجرائم الاقتصادية المرتكبة في الأردن من عام (2000–2008) فقد تبين أن الجرائم الاقتصادية تزاد من عام لآخر، وأن أكثر الجرائم الاقتصادية كانت جرائم السرقات، تليها جرائم إساءة الائتمان، ثم جرائم الاحتيال، ثم الاختلاس والرشوة، وأن الذكور أكثر ارتكاباً للجرائم الاقتصادية من الإناث، حيث بلغت نسبة جرائم الذكور (93.3%) مقابل (6.7%) للإناث، وأن ذوي الدخول المتدنية والمنخفضة هم أكثر ارتكاباً للجريمة، وأن أكثر العوامل والأسباب وراء ارتكاب الجرائم الاقتصادية كان الحصول على المال باعتبار أن قيمة الفرد بما يملك وأن المال العام ملك للجميع، وجاء الفقر بالدرجة الخامسة من حيث أهميته كدافع للجريمة.

الدراسات الأجنبية:

في دراسة لشنايدر (Schnidder,2000) بعنوان "العلاقة بين التغير الاقتصادي والجريمة" حيث هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير التطور الاقتصادي على نسبة ومعدل الجريمة، وقد تكونت عينة الدراسة من (25) مكتباً قانونياً من مكاتب محكمة الجنايات من مجتمع الدراسة الأصلي (أستراليا)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أنَّ التطور الاقتصادي يؤثر على نسبة الجرائم بشكل كبير في أستراليا، وأنَّ التطور الاقتصادي ومستوى عيش الفرد والفقر يؤثر على قابلية ارتكاب الجرائم بشكل طردي.

وقام كلينارد (Clinard, 2001) بدراسة بعنوان "العلاقة بين التنمية والجريمة في الدول النامية" التي هدفت إلى معرفة العلاقة بين الجريمة والتطور والتنمية والعوامل التي تؤدي إلى زيادة مستوى الجريمة في الدول النامية ودول العالم الثالث. وكانت عينة الدراسة مكونة من (500) حالة من مجتمع الدراسة الأصلي (أفريقيا). استخدم في الدراسة أدوات الاستبانة والملاحظة والمقابلة، وقاس الباحث في دراسته مدى

العلاقة بين التطور الاقتصادي والتنموي والجريمة والزيادة العالية في مستوى الجريمة في قارة أفريقيا.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: هناك علاقة عكسية بين التطور والتنمية والجريمة، أي كلما ازداد التقدم والتطور انخفض مستوى الجريمة، وأن (85%) من عينة الدراسة تعاني من الفقر الذي يسببه انعدام التطور والتنمية وتعاني الدول الإفريقية بشكل عام من الجريمة بسبب التخلف وعدم القدرة على مواكبة التقدم الحضاري العالمي، مما ينعكس على عامة الشعب سلباً، ويتحول إلى ضغط داخلي يخرج على شكل تصرفات خارجة عن القانون والجرائم، وتفتقر الدول الإفريقية إلى المؤسسات الداعمة لمكافحة الجريمة، وتفتقر إلى برامج التوعية والإرشاد للشباب، لكي تتجنب ارتكابهم للجرائم، وتبين من خلال الدراسة تأثير التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد الأفريقية على نسبة انحراف الأفراد وازدياد نسبة الجريمة.

وفي دراسة شيلي (Shelly, 2003) بعنوان "العلاقة بين التطور والجريمة" التي هدفت إلى قياس مدى تأثير مستوى الجريمة بالتطور وتكونت عينة الدراسة من مجموعة عشوائية من حالات المحكمة الفدرالية في مينابولس من مجتمع الدراسة الأصلي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. هناك علاقة وثيقة بين التطور من جهة والجريمة من جهة أخرى.

ب. ترتبط نظرية الجريمة بنظرية التطور في تفعيل نمو وتطور المجتمع.

ج. أنَّ (70%) من مرتكبي الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية ينتمون إلى بيئة محدودة المصادر وغير متطورة.

د. أن هناك علاقة كبيرة بين مكافحة الجريمة والحد منها في الولايات المتحدة الأمريكية وبين تطوير خطة استراتيجية اقتصادية واجتماعية.

وفي دراسة قام بونانو (Buonanno, 2005) بعنوان "الجرائم التي ترتكبها النساء لأسباب اقتصادية واجتماعية في إيطاليا" حيث استخدم الباحث منهجية البحث النوعي القائمة على التحليل والملاحظة والمقابلة، حيث قام الباحث بالاطلاع على قضايا (550) نزيلة ايطالية ومقابلتهن طرح عليهن سؤالاً حول نوع جريمتهن والأسباب التي أدت إلى ارتكابهن للجرائم. وبينت الدراسة أن تدني الدخل والفقر والظروف

المعيشية الصعبة كانت من أهم مسببات الجرائم مثل السرقة والاختطاف والانضمام للعصابات. وفي الجانب الاجتماعي أشارت إلى أن (23%) من النزيلات ارتكبن جرائم قتل بحق الشريك أو أحد أفراد الأسرة بسبب غياب التفاهم العائلي أو العنف الأسري. كما بينت الدراسة أن هذه الفئة من النساء تتسم بالعدوانية والعنف واللامبالاة.

وهدفت دراسة دونيس (Donis, 2006) بعنوان "بطالة الشباب والجريمة في فرنسا" إلى دراسة تأثير البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، وعلى جرائم العنف التي تم التبليغ عنها لدى الشرطة في فرنسا خلال الفترة (1990-2000). ويعد اختبار (Donis) فرضية بيكر (Becker, 1968) تبين أن الميل نحو ارتكاب الجريمة يعتمد على مقارنة التكاليف والمنافع المتوقعة من العمل المشروع وغير المشروع. وقد استخدم بيانات على المستوى الجزئي والكلي. وجاءت نتائج الدراسة المقطعية دالة على وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة لدى الشباب الفرنسي.

مايميز هذه الدراسه عن الدراسات السابقه:

لعل اهم ماتتميز به هذه الدراسه هو موضوعها بحد ذاته ، حيث تناولت هذه الدراسه الميدانيه اتجاهات من يعملون في سلك القضاء والمحاماه ، فئه مستهدفه لتفسير طبيعة التغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه ، وعلاقتها بالجرائم المستحدثه في المجتمع الاردني ، وأرائهم واتجاهاتهم نحو تلك التغيرات ، وكذلك تناولها لإلقاء الضوء على أبرز التغيرات في المجتمع الأردني، وهي أيضا دراسه نوعيه وجديده لم يسبق أن درس موضوعها بحدود علم الباحث ، بالإضافه إلى استخدامها إستماره خاصه صممت لرصد اتجاهات وأراء العاملين في سلك القضاء والمحاماه في محافظة الكرك.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة وعينتها ومجتمعها وخصائصها واداة الدراسة واسلوب تحليل البيانات .وفيما يلي وصفا لمفردات التصميم والمنهجية:-

1.3 منهجية الدراسة :

تم الإعتماد على منهج المسح الإجتماعي ، الذي تضمن مسحا مكتبيا بالرجوع إلى المراجع والمصادر الجاهزه لبناء الإطار النظري للدراسه والإستطلاع الميداني من أجل التعرف على علاقة التغيرات الإجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه في الجرائم المستحدثه في المجتمع الأردني "دراسه ميدانيه" حيث تم بناء وتطوير استبانه بهدف جمع البيانات من خلال عينه تم سحبها من مجتمع الدراسه .

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من العاملين فى سلك القضاء والمحاماه والبالغ عددهم (400) ، حسب إحصائيات قصر العدل في محافظة الكرك لغاية 2014/1/1 موزعين بين (محامي، وقاضي، ومدعي عام) كما في الجدول التالي:

العاملين في سلك القضاء والمحاماة في محافظة الكرك	العدد
محامي	360
قاضي	35
مدعي عام	5

3.3 عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (89) شخص ممن يعملون فى سلك القضاء والمحاماه وقد تم إختيار العينه عشوائيا وتم توزيع الإستبانات على أفراد العينة باليد بعد أخذ موافقة الجهات المسؤولة فى قصر العدل في محافظة الكرك وتم توزيع الإستبانات

على النحو التالي 60 إستبانة للمحامون و 24إ ستبانة للقضاة و 5 إستبانات للمدعين العامين .

4.3 خصائص عينة الدراسة:

يتبين من خلال الجدول (1) المتعلق بخصائص عينة الدراسة أن حوالي (74.2%) من أفراد عينة الدراسة من الذكور مقابل حوالي (25.8%) من الإناث وكان المؤهل العلمي حوالي (82.0%) ممن يحملون شهادة البكالوريس و (18%) منهم حاصلين على شهادات عليا ،وتوزع أفراد العينة فكان ما نسبتة (67.4%) محامي (27.0%) قاضي و (5.6%) مدعي عام، وكذلك توزع أفراد العينة على الخبرة حيث كانت ما نسبتة (19.1%) ممن خبرتهم أقل من (5) سنوات، وما نسبتة (29.2%) ممن تترواحت خبرتهم ما بين 2-5 سنوات وما نسبتة (28.1%) ممن تترواحت خبرتهم ما بين 10-15 سنة، وما نسبتة (23.6%) ممن تترواحت خبرتهم اكثر من 15 سنة .

وتوزع افراد العينة على الفئات العمرية حيث كانت نسبة التى تتراوح بين 35.25 سنة (29.2%) وممن تترواح أعمارهم بين (45-35) سنة (50.6%) والذين تترواح اعمارهم ما بين (45-55) سنة (20.2%).

ومن خلال الشرح السابق يلاحظ ان عينة الدراسة كانت فى الغالب من فئة الذكور الشباب والحاصلين على درجة البكالوريس وهم المحامين وأن سنوات خبرتهم من 5-10 سنوات وأن اعمارهم تترواح ما بين (35-45).

جدول (1)

افراد عينة الدراسة وتوزيعها حسب متغيراتها

المتغير		العدد	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكور	66	74.2
	أناث	23	25.8
المؤهل العلمي	بكالوريوس	73	82.0
	دراسات عليا	16	18.0
المهنة	محامي	60	67.4
	قاضي	24	27.0
	مدعي العام	5	5.6
الخبرة	اقل من 5 سنوات	17	19.1
	5اقل من10سنوات	26	29.2
	10اقل من10سنوا	25	28.1
	15سنة فأكثر	21	23.6
العمر	25-35	26	29.2
	35-45	45	50.6
	45-55	18	20.2

5.3 اداة الدراسة:

تم بناء اداة الدراسة بعد الإطلاع والبحث في كل ما يمت للدراسة بصلة من الدراسات السابقة والاطار المرجعي للدراسه حيث تكونت اداة الدراسة من استبانة مغلقة وقد إشتملت على ثلاثة أجزاء :-

الجزء الأول: يشتمل على البيانات والمعلومات الديموغرافيه لأفراد عينة الدراسة (الجنس، الموهل العلمي، الخبرة، المهنة، العمر)

الجزء الثاني: يشمل على ثلاثة جداول تبين صوراً من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافي فى المجتمع الأردني

الجزء الثالث: يتعلق بعرض انواع الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني

6.3 صدق أداة الدراسة:

بعد إكتمال المحتوى تم عرض الاستبانة بشكلها الأولي على(6) محكمين كان من بينهم (3) من الاساتذة المختصين فى كلية العلوم الاجتماعية و(2) من المحامين و(1) قاضي الذين قاموا بوضع ملاحظاتهم على بعض المفاهيم واعادة صياغة بعض الاسئلة والفقرات حيث تم الأخذ بآرائهم ومقترحاتهم والقيام بتعديلاتهم بما يتناسب مع العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

7.3 ثبات اداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات اداة الدراسة ، من خلال عرضها مبدئياً وتوزيعها على عينة إستطلاعية تجريبية بلغت 20 مبحوثاً . وتم تعديل الاستمارة بناء على آراء عينة الدراسة الاستطلاعية . وبعد التعديل تم استخراج معامل ثباتها بإستخدام معادلة (كرونباخ ألفا) Cronbach Alpha حيث بلغ (0.91) .

8.3 اسلوب تحليل البيانات:

تم في تحليل الدراسة استخدام اساليب الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة ، وكذلك تم استخدام التكرارات والنسب المئوية ، وكذلك تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regremon وكذلك تم استخدام اختبار ال (T) للعينات المستقلة Independent T Test .

الفصل الرابع:
عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

السؤال الأول: ما التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه ، التي أثرت على الجرائم المستحدثه في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في سلك القضاء والمحاماة؟
للأجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة والجدول(2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لحجم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في سلك القضاء والمحاماة .

جدول (2)
المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارايـة لحجم التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
التغيرات الاجتماعية	3.34	.77	2	متوسط
التغيرات الاقتصادية	3.65	.72	1	متوسط
التغيرات الثقافية	3.30	.75	3	متوسط
الكلي	3.43	.66		متوسط

يتبين من الجدول (2) أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الاردني جاءت بمستوى متوسط بمتوسط حسابي (3.34) وانحراف معياري (66.0). وقد حل مجال التغير الاقتصادي في المرتبة الأولى وبمستوى متوسط بمتوسط حسابي (65.3) وانحراف معياري (0.72) تم جاءت في المرتبة الثانية التغيرات الاجتماعية وبمستوى متوسط بمتوسط حسابي (3.34) وانحراف معياري (0.77) وأخيرا جاءت التغيرات الثقافية والأخلاقية وبمستوى متوسط بمتوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري (0.75) وفيما يلي عرض تفصيلي لفقرات كل مجال :

1-التغير الاجتماعي

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات أفراد عينة دراسةعلى مجال التغيرات الاجتماعية والجدول (3) يبين ذالك :

جدول (3)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات التغيرات الاجتماعية في المجمتع الاردني

الفقره	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		المستوى
التخلي عن بعض العادات الاجتماعية السائده هو نتاج للتغيرات الاجتماعية	3.17	1.06	11	متوسط
تزايد حدة الخلافات الاجتماعية وزعزعت الاستقرار الاجتماعي هو أنتاج للتغيرات الاجتماعية	3.41	1.00	5	متوسط
التغيرات الاجتماعية في المجتمع الاردني دور في احلال النزعة المادية لتطغى على النزعة الروحية والتعاون والاخاء	3.09	1.06	12	متوسط
للتفكك الأسري دور في زيادة الجرائم في المجتمع الاردني	3.21	1.10	9	متوسط
انتشار الفوضى والفتن في المجتمع الاردني	3.18	1.07	10	متوسط
القلق والتوتر نتيجة لضغول الحياة أدى الى ارتفاع نسبة الجريمة المستدثة	3.63	.87	1	متوسط
ازدياد نسبة الطلاق في المجتمع الاردني دور في زيادة الجرائم المستحدثة	3.25	1.02	8	متوسط
انعدام الثقة بين أفراد المجتمع أثر سلبا على الولاء والانتماء	3.39	1.00	6	متوسط
البعد عن الدين	3.54	.97	2	متوسط
نظام التعليم وفشل الابناء في الدراسة	3.46	1.17	4	متوسط
عدم اتخاذ العقوبة الرادعة والصارمة من قبل الدولة على المخالفين وانحسار مسؤوليتها	3.47	.95	3	متوسط
التغيرات الاجتماعية	3.34	.77		متوسط

جدول (4)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات التغيرات الاقتصادية في المجتمع الاردني

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
الانفتاح الاقتصادي وزيادة النشاط المالي والتجاري دور في زيادة الجرائم المستحدثة	3.56	.90	7	متوسط
ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطن	4.06	.94	1	مرتفع
تفشي الفقر والعوز دفع لي ظهور جرائم جديدة في المجتمع الأردني	3.43	.90	11	متوسط
تقلبات الاسعار بين ارتفاع وانخفاض وعدم استقرارها دور بارز في الجرائم المستحدثة	3.49	.95	3	متوسط
متطلبات الحياة وتبعاتها والرغبة في الحصول على فرص العمل	3.83	.92	5	مرتفع
كثرة العمالة الوافدة ومنافستها على الحصول على فرص العمل	3.65	.85	2	متوسط
تفشي الفساد المالي والتنافس الاقتصادي غير العادل أدى الى انتشار الجريمة	3.98	.84	5	مرتفع
تراجع قدرة الحكومة على السيطرة والتوجيه لانشطة الاقتصادية	3.67	.89	6	متوسط
الخصخصة وزيادة الاستثمارات الاجنبية	3.39	.92	12	متوسط
المبالغة في الترويج للمنتج الاجنبي وسيادة الفكر الاقتصادي	3.72	.95	4	مرتفع
ارتفاع نسبة البطالة بين فئة الشباب في المجتمع الاردني	3.55	.88	8	متوسط
الازمات الاقتصادية والكساد والتضخم دور في تفشي الجريمة	3.44	.86	10	متوسط
التغيرات الاقتصادية	3.65	.72		متوسط

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التغيرات الثقافية في المجمع الأردني من وجهة نظر العاملين في سلك القضاء والمحاماة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
انتشار الافلام البوليسية التي تعظم البطل وتمجده وتخلق من شخصية محبوبة ليكن قدوة لغيره	3.44	.82	3	متوسط
وسائل الاعلام تعتبر من الادوات الخطيرة التي تلعب دورا مميزا في حياة الافراد الثقافية من حيث التواجته لتحكم	3.13	1.04	12	متوسط
ان عرض وسائل الاعلام المرئية للبرامجوالافلام المسلسلات التي تنضوي على ادخال الرعب في نفوس الناس	3.24	1.03	8	متوسط
ضعف الروابط الاجتماعية والدينية واختلال نظام القيم ضعف الرقابة الاجتماعية أدى الى زيادة حجم	3017	.97	11	متوسط
غياب الوالدين عن البيت ادى الى نوع من التفكك الاسري لمخالطة الفارقة	3.47	.87	2	متوسط
طبيعية العلاقات بين افراد المجتمع القائمة على المصلحة حقيق المكاسب	3.27	1.02	7	متوسط
ادى التطور التكنولوجي الى ظهور الجرائم المستحدثة	3.56	.82	1	متوسط
خروج المرأة الى العمل واعطاءها دور في الانتاج وتحمل المسؤولية في القرار والدخل	3.22	1.09	9	متوسط
التعدد وتعقد شبكة العلاقات الاجتماعية دور كبير في الجرائم المستحدثة	3.29	.93	6	متوسط
ادى التطور التكنولوجي الكبير والمتسارع الى ظهور الجرائم المستحدثة	3.12	.90	13	متوسط
التعليم والاهتمام به يلعب دورا رئيسيا في الحد من الميمول الجرامية	3.40	.86	4	متوسط
انتشار الهاتف الخلوي وبكثرة وكذلك النت لدى الاسر الاردنية أدى الي الانحلال الخلقي والتربوي التغيرات الثقافية	3.19	.91	10	متوسط
المتغيرات الثقافية	**3.30**			**.75**

السؤال الثاني : ما أنواع الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في سلك القضاء والمحاماه ؟

للاجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة والجدول (6) يبين ذلك :

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأنواع الجرائم المستحدثة في المجتمع الاردني من وجهة نظر العاملين في سلك القضاء والمحاماه

جدول (6)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لانواع الجرائم المستحدثة في المجمتع الاردني

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
الجرائم الالكترونية الواقعة على اقتصاد التجارة الغير مشروعة .تعطيل الخدمة	3.09	.72	9	متوسط
جرائم الحقوق لملكية والفكرية والادبية والصناعيةوالتجارية	3.19	.75	8	متوسط
الجرائم الالكترونية الواقعة ضد الادب العامة والاخلاق	2.82	.99	10	متوسط
جرائم بطاقات الائتمان والشيكات	3.71	.97	1	مرتفع
جرائم الاختلاس	3.58	.86	2	متوسط
جرائم التزوير	3.30	.90	6	متوسط
جرائم غسيل الاموال	3.29	.77	7	متوسط
جرائم الرشوة	2.57	.85	11	متوسط
الجرائم الاخلاقية والجنسية	2.36	1.04	12	متوسط
جرائم الاحتيال والنصب	3.52	.81	3	متوسط
جرائم التهديد والابتزاز الناتجة عن مواقع	3.43	1.05	4	متوسط
المتوسط الكلي	3.39	.95	5	متوسط
المتوسط الكلي	3.19	.37		متوسط

يتبين من الجدول(6) ان مستوى الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني جاءت بمستوى متوسط بمتوسط حسابي (3.19) ووانحراف معياري (0.37)وقد حلت جرائم بطاقات الائتمان والشيكات في المرتبة الاولى وبمستوى مرتفع بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (0.97) ثم جاءت في المرتبة الثانية جرائم مخدرات وبمستوى متوسط بمتوسط حسابي (3.58) وانحراف معياري (0.86) وأخيرا جاءت جرائم الرشوة وبمستوى متوسط بمتوسط حسابي (2.36) وانحراف معياري (1.04)

السؤال الثالث : ما أراء العاملين في سلك القضاء والمحاماه للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني من وجهة نظرهم ؟

للأجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات افراد عينة الدراسة والجدول (7) يبين ذلك :

جدول (7)

التكرارات و النسب المئوية لمدى موافقة العاملين في سلك القضاء و المحاماة للتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية

درجة الموافقة	العدد	النسبة المئوية
ضعيف	21	23.6
متوسط	22	24.7
عالي	46	51.7

يتبين من الجدول (7) بأن أكثر من نصف أفراد العينة أجابوا بالموافقة بدرجة عاليه بنسبه مئويه بلغت (51.7) .

السؤال الرابع: مامدى اهتمام العاملين في سلك القضاء والمحاماه بمتابعة الجرائم المستحدثة الناتجة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني من وجهة نظرهم؟

للأجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية لإستجابات أفراد عينة الدراسة والجدول (8) يبين ذلك :

جدول (8)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لتصورات الافراد في عينة الدراسة حول التغيرات الاجتماعية و الاقصتادية و الثقافية

درجة لموافقة	العدد	النسبة المئوية
ضعيف	9	10.1
متوسط	20	22.5
عالي	60	67.4

يتبين من الجدول (8) بأن ما يقارب ثلث أفراد العينه أجابوا بدرجه عاليه بنسبه مئويه بلغت 67.4 بإهتمامهم بمتابعة الجرائم المستحدثه الناتجه عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الاردني .

السؤال الخامس مأأعداد الجرائم المستحدثه التي يتعامل معها العاملين في سلك القضاء والمحاماه في محافظة الكرك الناتجه عن التغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه ؟

جدول (9)

التكرارات و النسب المئوية لاهتمامات العاملين في سلك القضاة و المحاماة

درجة الموافقة	العدد	النسبة المئوية
ضعيف	16	18.0
متوسط	43	48.3
عالي	30	33.7

يتبين من الجدول (9) بأن غالبية أفراد العينة وبما يقارب نصف أفراد العينة أجابوا بأنهم يتعاملون بدرجة متوسطة بنسبة مئوية مئوية بلغت 48.3) مع الجرائم المستحدثة المجتمع الاردني

فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى : لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني والجرائم المستحدثة من وجهة نظر العاملين في سلك القضاء والمحاماه في محافظة الكرك .

لإختبار الفرضية تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الاردني والجرائم المستحدثة كما في جدول (10) معامل ارتباط بيرسون بي ن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الاردني والجرائم المستحدثة

جدول (10)

معامل ارتباط بيرسون بين التغيرات الاجتماعية و الاقصتادية و الثقافية في المجتمع الاردني و الجرائم المستحدثة

المتغيرات	النسبة
التغير الاجتماعي	.65
التغير الاقتصادي	.69
التغير الثقافي	.61
الكلي	.87

يلاحظ من الجدول (10) وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني والجرائم المستحدثة حيث بلغ معامل الارتباط (0.87) وقد كان اعلى معاملا ارتباط بين التغيرات الاقتصادية والجرائم المستحدثة بمعالم ارتباط بلغ (0.69) أما أدنى معامل ارتباط فكان بين التغيرات الثقافية والجرائم المستحدثة بمعامل ارتباط بلغ (0.61) .

ولمعرفة اثر تلك التغيرات في الجرائم المستحدثة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد والجدول (11) تحليل الانحدار المتعدد لعلاقة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الاردني والجرائم المستحدثة

جدول (11)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر التغيرات الاجتناعية و الاقتصادية و الثقافية في المجتمع الاردني و الجرائم المستحدثة

لمجال	معامل التحديد	b	الخطأ المعياري	Beta	قيمة(ت)	الدلالة
الثابت		1.866	.152		12.253	.000
التغيرات الاجتماعية	.486	.117	.056	.247	2.071	.041
التغيرات الاقتصادية		.140	.064	.274	2.195	.031
التغيرات الثقافية		.128	.054	.263	2.359	.021

يتبين من الجدول(11) وجود أثر للمجالات الثلاثة (التغيرات الجتماعية ، التغيرات الاقتصادية ، التغيرات الثقافية) وفي الجرائم المستحدثة ، حيث بلغت قيم (ت) =(2.359,2.195,2.071) على التوالي ، وقد فسرت المجالات الثلاثة المجتمعة مامقداره (48.6%) من التباين الكلي في الجرائم المستحدثة .

الفرضية الثانية : لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في تصورات العاملين في سلك القضاء والمحاماه نحو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الاردني تعزى لكل من (الجنس ، المهنة ،الخبره ، المؤهل العلمي) لاختبار الفرضية تم الاتي :

اولا : بالنسبة للجنس

تم استخدام الختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق (independent t test) لدلالة الفروق في تصورات العمالين في سلك القضاء والمحاماه نحو التغيارت الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الاردني تبعا للجنس ، والجدول (12) يبين ذلك نتائج الاختبار (ت)

(ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق (Independent T Test) لدلالة الفروق في تصورات العمالين في سلك القضاء والقانون نحو التغيارت الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الاردني تبعا للجنس

جدول (12)

نتائج اختبار العينات المستقلة (independent T Test) لدلالة الفروق في تصورات العاملين في سلك القضاة و المحاماة نحو التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية في المجتمع تبعا للجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	الدلالة
الذكور	.66	3.45	.65	87	.502	.716
الاناث	.23	3.37	.72			

يتبين من الجدول (12) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (≤ 00.05a) في التصورات العاملين في سلك القضاء والمحاماه نحو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الاردني تعزى لمتغير الجنس،حيث كانت قيمة(ت)= 0.502

ثانيا: بالنسبة للمهنة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في سلك القضاء والمحاماه نحو التغيرات الأجتماعية والأقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير المهنة والجدول(13) يبين ذلك:

المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية لتصورات العاملين في سلك القضاء والقانون نحو التغيرات الأجتماعية والأقتصادية في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير المهنة

جدول(13)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في سلك القضاء و المحاماة نحو التغيرات الاجتماعية لتبعا لمتغير المهنة

المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
المحامي	60	3.35	.65
القاضي	24	3.56	.66
المدعي العام	5	3.75	.80

يتبين من الجدول(13) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في سلك القضاء والقانون نحو التغيرات الأجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير المهنة ولمعرفة دلالة تلك الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي(One Way Anova)والجدول(14) يبين ذلك:

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في تصورات العاملين في سلك القضاء والقانون نحو التغيرات الأجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الاردني تبعاً لمتغير المهنة

جدول (14)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لتصورات افراد عينة الدراسة تبعا لمتغير المهنة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	الدلالة
بين المجموعات	1.365	2	.682	1.560	.216
الخطأ	37.612	86	.437		
الكلي	38.977	88			

يتضح من الجدول(14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a<0.05) المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية لتصورات العاملين في سلك القضاء والمحاماه نحو التغيرات الأجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني تعزى لمتغير المهنة حيث كانت قيمة(ف)=0.216.

ثالثاً: بانسبة للخبرة :

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في سلك القضاء والمحاماه نحو التغيرات الأجتماعية والأقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الخبرة والجدول(15) يبين ذلك:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في سلك القضاء والمحاماه نحو التغيرات الأجتماعية والأقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الخبره .

جدول (15)

نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق للمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية تبعا لمتغير الخبرة

الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
اقل من 5 سنوات	17	3.06	.61
5-أقل من 10 سنوات	26	3.25	.70
10-اقل من 15 سنة	25	3.62	.54
15 سنة فأكثر	21	3.72	.63

يتبين من الجدول(15) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في سلك القضاء والمحاماه نحو التغيرات الأجتماعية والأقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الخبرة ولمعرفة دلالة تلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي(One Way Anova)والجدول (16) يبين ذلك:

نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات العاملين في سلك القضاء والمحاماه نحو التغيرات الأجتماعية والأقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الخبرة .

جدول (16)

نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة فروق المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية تبعا لمتغير الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	الدلالة
بين لمجموعات	5.735	3	1.912		
الخطأ	33.241	85	.391	4.886	.003
الكلي	38.977	88			

يتضح من الجدول(16) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(a<0.05) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في تصورات العاملين في سلك القضاء والمحاماه نحو التغيرات الأجتماعية والأقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني تعزى لمتغير الخبرة حيث كانت قيمة(ف)=4.889. ولمعرفة اتجاه تلك الفروق تم إستخدام اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول(17) يبين ذلك:

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاتجاه الفروق في تصورات العاملين في سلك القضاء والمحاماه نحو التغيرات الأجتماعية والأقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الخبرة

جدول (17)

نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية تبعا لمتغير خبرة

الخبرة(أ)	الخبرة(ب)	متوسط الفرق	الخطأ	الدلالة
أقل من 5 سنوات	5-اقل من10سنوات	-.18846	.19505	.817
	10-اقل من15سنة	-.55503	.19659	.054
	15 سنة فأكثر	-.65430	.20403	.021
5-أقل من10سنوات	10-اقل من 15سنة	-.36657	.17517	.231
	15 سنة فأكثر	-.46584	.18348	.100
10-اقل من15 سنة	15 سنة فأكثر	-.09927	.18511	.962

*دلالة عند مستوى الدلالة(a<0)

يتبين من الجدول(17) ان الفروق في تصورات العاملين في سلك القضاء والمحاماه نحو التغيرات الأجتماعية والأقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني بين من خبرتهم(أقل من 5 سنوات) ومن خبرتهم(15 سنة فأكثر)، ولصالح من خبرتهم(15 سنة فأكثر).

رابعاً: بالنسبة للمؤهل العلمي

تم إستخدام إختبار(ت) للعينات المستقلة(Independent T Test) لدلالة الفروق في تصورات العاملين في سلك القضاء والمحاماه نحو التغيرات الأجتماعية والأقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني تبعاً للمؤهل العلمي

جدول (18)

نتائج اختبار للمقارنة البعدية لاتجاه فروق تصورات العاملين في سلك القضاء و المحاماة تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرارة	قيمة(ت)	الدلالة
بكالوريوس	73	3.34	.62	87	-2.653	.009
دراسات عليا	16	3.81	.75			

يتبين من الجدول(18) وجود فروق ذات دلالة أحصائية عند مستوى الدلالة (0.05>a)في تصورات العاملين في سلك القضاء والمحاماه نحو التغيرات الأجتماعية والأقتصادية والثقافيه في المجتمع الأردني تعزى لمتغير المؤهل العلمي،حيث كانت قيمة(ت)=2.653، ومن خلال المتوسطات الحسابية يلحظ بأن الفروق تعود لصالح ذوي المؤهل(دراسات العليا).

2.4 مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الاول:

السؤال الأول: ما هي التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الاردني؟

لقد هدفت الدراسة بشكل عام الى التعرف على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه وعلاقتها في الجرائم المستحدثة في المجتمع الاردني من وجهة نظر العاملين في سلك القضاء والقانون وتوصلت الدراسة من خلال النتائج المتعلقة بحجم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ان للتغيرات الاقتصادية الاثر الاكبر في الجرائم المستحدثة حيث حظيت التغيرات الاقتصادية باهتمام كبير من قبل عينة الدراسة حيث جاءت التغيرات الاقتصادية بالمرتبة الاولى من حيث حجم التغيرات في المجتمع الاردني بمتوسط حسابي (3.34) وربما يعزى ذلك الى تدني مستوى دخل الفرد وارتفاع نسبة البطالة وتفشي الفقر والعوز وارتفاع تكاليف المعيشه ومتطلبات الحياة وتبعاتها زيادة النشاط المالي والتجاري وتفشي الفساد والتنافس الاقتصادي والمبالغة في الترويج المنتج الاجنبي وسيادة الفكر الاقتصادي والليبرالي وكذلك الانفتاح الاقتصادي والتضخم والكساد وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (العبد الرزاق، وريكات 2008) حول اثر المتغيرات الاقتصادية عن الجريمة حيث هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر المتغيرات الاقتصادية على الجريمة في الاردن خلال الفترة (1973- 2003) حيث ركزت الدراسة على دور البطالة ومستوى دخل الفرد على الجريمة في المجتمع الاردني.

وكذلك اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة شنايدر Schnidder حول العلاقة بين التغير الاقتصادي والجريمة حيث هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى تاثير التطور الاقتصادي على نسبة ومعدل الجريمة وقد بينت الدراسة ان التطور الاقتصادي ومتسوى عيش الفرد والفقر يؤثر على قابلية الفرد لارتكاب الجرائم.

كما وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الصراع لـ كارل ماركس (Karl Marx) حول علاقة وتحكم النظام الاقتصادي في الاجرام خلال جميع مراتب او طبقات المجتمع

وان لنمط الانتاج وعلاقته بالافعال الانسانية وان نمط الانتاج يحدد الصفة العامة للعمليات الحياتية.

وقد لقيت هذه الافكار قبولاً كبيراً لدى الكثير من علماء الاجرام في اوروبا وفي هولندا نشر بونجر (Bonger) مؤلفا عنوانه الاجرام والاوضاع الاقتصادية كشف فيه عن اثر النظام الرأسمالي وتحدث كذلك عن الاجور والاسعار وتقلبات السوق واستغلال الطبقة العاملة وسيطرة الرأسمالية حيث اثرت جميع هذه التغيرات الاقتصادية على ظاهرة الاجرام.

السؤال الثاني: ما أنواع الجرائم المستحدثة في المجتمع الاردني من وجهة نظر العاملين في سلك القضاء والقانون ؟

اشارت نتائج الدراسة حول أنواع الجرائم المستحدثة وابرزها في المجتمع الاردني من نظر العالمين في سلك القضاء والقانون أن حجم الجرائم المستحدثة في المجتمع الاردني قد جاء بمستوى متوسط بمتوسط حسابي (3.19%) حيث كانت جرائم بطاقات الائتمان والشيكات بالمرتبة الاولى من بين انواع الجرائم المستحدثة بمتوسط حسابي (3.71%) مقارنة بأقل الجرائم بمتوسط حسابي (2.3%) جرائم الرشوة . وربما يعزى ذلك إلى طبيعية وطريقة التحول في التعاملات التجارية والمصرفية وطريقة بطاقات الائتمان التجارية والمصرفية وذلك لتواكب التطورات المصرفية من حيث السرعة وتوفير الوقت والجهد حيث وصل عدد البطاقات الصادرة إلى 1.2 مليون بطاقة واصبحت الاردن رابع دولة عربية تخترق حاجز المليون في بطاقات الائتمان والتجارة الإكترونية، مما دفع بتغير جذري في طريقة تعامل السوق الاردنية من خلال بطاقات الائتمان والدفع لأجل من خلال الشيكات البنكية مما أتاح الفرصة لجريمة هذة البطاقات بان تتطور وتتخذ صور واشكالاً في التزوير لهذة البطاقة من خلال استخدام الالات الحديثة والكاميرات المتطورة واجهزة الكمبيوتر لإختراق ارقامها السرية ونقل معلوماتها والتلاعب فيها وكذلك استخدام اساليب تزوير الشيكات البنكية من خلال تقليد التوقيع وتزويرة واستخدام الحبر السري وتزوير الخطوط التجبير بطرق اثناء التعاملات المصرفية .

السؤال الثالث: ما مدى موافقة العاملين في سلك القضاء والقانون للتغيرات الإجتماعية والاقتصادية في المجتمع الاردني من وجهة نظرهم ؟

أشارت نتائج الدراسة حول مدى موافقة العاملين في سلك القضاء والقانون للتغيرات الإجتماعية والاقتصادية في المجتمع الاردني ومدى تأثيرها على الجرائم المستحدثة، انهم يوافقون بدرجة عالية على تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على الجرائم المستحدثة .حيث ان ما نسبتة (51.7%) اي ان أكثر من نصف أفراد العينة اجابوا بالموافقة بدرجة عالية وربما يعزى ذلك إلى مدى تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على طبيعة ونوعية الجرائم التي يتعاملون معها وطرق تطورها وتعقيداتها وتطور اسليبها ومنافذها .

السؤال الرابع: ما مدى إهتمام العاملين في سلك القضاء والمحاماه بمتابعة الجرائم المستحدثة الناتجة عن التغيرات الاجتماعية والإقتصادية والثقافيه فى المجتمع الاردني من وجهة نظرهم ؟

اشارت نتائج الدراسة حول مدى اهتمام العاملين فى سلك القضاء والمحاماه بمتابعتهم للجرائم المستحدثة الناتجة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه فى المجتمع الاردني ان النتائج قد جاءت بدرجة اهتمام مرتفعة بنسبة مئوية بلغت (67.4) يعزى ذلك إلى ما تلمسه هذة الطبقة التى تمثل المحامين والقضاة والمدعيين العامين من خطورة هذة الجريمة وتأثيرها على المجتمع ومحاولتهم ربط جميع اشكال التغيرات الى اصابة المجتمع بطبيعة الجرائم المستحدثة ومدى خطورتها

السؤال الخامس: ما اعداد الجرائم المستحدثة التي يتعامل معها العاملون في سلك القضاء والمحاماه ؟

اشارت نتائج الدراسة حول اعداد الجرائم المستحدثة وطبيعة اهتمام العاملون في سلك القضاء ووالمحاماه بها . حيث جاءت بنسبة الموافقة نحو اعداد الجرائم ومدى اهتمامهم بها حيث جاءت بدرجة متوسطة وبنسبة 48.3% مما يشير أن درجة تأثيرها لم تكن بالدرجة المطلوبة . مما يعزى لذلك الى درجة متابعتهم واهتمامهم بجميع اشكال الجرائم فى المجتمع التقليدية والمستحدثة .

الفرضية الاولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) بين التغيرات الإجتماعية والاقتصادية فى المجتمع الأردني والجرائم المستحدثة من وجهة نظر العاملين فى سلك القضاء والقانون .

تبين خلال نتائج الجول (13) المتعلق بالتغيرات الإجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلاقتها في الجرائم المستحدثة فقد تبينٌ وجود توافق في نتائج التغيرات الثلاث حيث بلغ معامل الارتباط .87 مما يعني انة كلما زاد معدل التغير الإجتماعي ارتفعت نسبة الجرائم المستحدثة وكذلك في التغيرات الاخلاقية يعزى ذلك إلى مدى تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على الجرائم المستحدثة فى المجتمع الأردني.

ولمعرفة اثر تلك التغيرات فى الجرائم المستحدثة استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد regression حيث تبين خلال الجدول 14 وجود اثر للتغيرات الإجتماعية والاقتصادية والثقافية فى الجرائم المستحدثة . وفروق كانت لها دلالة إحصائية، مما يعني أهمية وإثر هذه التغيرات الإجتماعية والاقتصادية والثقافية في الجرائم المستحدثة .

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلاةـ($a\ <0.5$) في تصورا العاملين في سلك القضاء والقانون نحو التغيرات الإجتماعية والاقتصادية في المجتمع الأردني تعزى كل من (الجنس، المهنة، العمر، المؤهل العلمي)

اولاً الجنس:

اشارت نتائج الدراسة المتعلقة بآراء العاملين في سلك القضاء والقانون نحو التغيرات الإجتماعية والاقتصادية وعلاقتها في الجرائم المستحدثة تبعاً لتغير الجنس حيث اشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$)

وبأن هنالك إجماع بأن أفراد العينة من الجنسين (ذكور وأناث) لديهم آراء متجانسة متقاربة بالنسبة للتغيرات الإجتماعية والاقتصادية واثرها في الجرائم المستحدثة في المجتمع الردنى يعزى ذلك الى التقارب الذكوري بين الجنسين وأن التغيرات

الإجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الاردني واثرها في الجرائم المستحدثة هي محض اهتمام وتفكير كلا الجنسين من العاملين في سلك القضاء والقانون.

ثانياً: المهنة:

واشارت نتائج الدراسة كذلك إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a ≤0.05) لتصورات العالمين في سلك القضاء والقانون نحو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الأردني تعزى لمتغير المهنة. حيث كانت قيمة (ف) 0.216 ومما اشارت الدراسة بين محامي وقاضي ومدعي عام فهنالك تجانس في الآراء وتقارب على الرغم من اختلاف المهنة بين افراد عينة الدراسة بين محامي وقاضى ومدعى عام فهنالك تجانس في الآراء حول التغيرات الأجتماعية والاقتصادية ودورها في الجرائم المستحدثة فى المجتمع الأردني يعزى ذلك إلى مدى التفهم والادراك لجميع من يعملون في سلك القانون على اختلاف وتنوع مهنهم الى حجم ومدى خطورة التغيرات افجتماعية والاقتصادية في المجتمع الاردني وتأثيرها على الجرائم المستحدثة .

واشارت نتائج الدراسة كذلك إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلاله(a≤0.05) في تصورات العاملين في سلك القضاء والقانون نحو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع الاردني تعزى لمتغير الخبرة حيث كانت قيمة ق 4.889، حيث كانت الفروق لصالح افراد عينة الدراسة ممن خبرتهم 15 سنة فأكثر حيث كان المتوسط الحسابي 3.72%، مفارنة مع من كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات فأكثر حيث كان المتوسط الحسابي لهم 3.06% ويعزى الباحث هذا الفرق إلى ان الفئة التى تزيد سنوات خبرتهم عن 15سنة لديهم الخبرة الأكثر في تعاملهم مع الجرائم ومعايشتهم للتغيرات التي حدثت في المجتمع وقد يتهم على ربط واقع الجرائم في الماضي والحاضر والاستنباط والمقارنة والاستنتاج وعد عن ذلك تكون معلوماتهم آوسع واشمل وأدق.

اشارت نتائج الدراسة كذلك إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) في تصورات العاملين في سلك القضاء والقانون نحو تغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الاردني تعزى لمتغير المؤهل العلمي حيث كانت

قيمة ت = 2.653 حيث جاءت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من يحملون المؤهل العلمي (دراسات عليا) حيث كان متوسط الحسابي 3.81% مقارنة من يحملون مؤهل علمي بكالوريس حيث كان المتوسط الحسابي لهؤلاء 3.34 يعزى الباحث هذا الفرق في نسبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الاردني والفروق ذات الدلالة الاحصائية التي تعزى لمتغير المؤهل العلمي أن فئة الحاصلة مؤهل علمي (دراسات عليا) من مجموع عينة هم على علم ودراية واطلاع اوسع في حجم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الاردني يعود ذلك الى المخزون العلمي الأكثر من خلال ساعات الدراسة الأكثر وعدد الابحاث والدراسات التي من شأنها أن تفتح ابواب الادراك والتغير لحجم التغيرات وعلاقتها في الجرائم المستحدثة في المجتمع الاردني

3.4 التوصيات:

بناء على نتائج الدراسه ، فقد تم صياغة التوصيات التالية:

1. تفعيل دور وسائل الاعلام للتنبيه بخطورة الجرائم المستحدثه وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه ، والتعريف بالجرائم المستحدثه من حيث ،الماهيه والطرق التي يتم من خلالها ارتكاب تلك الجرائم.
2. ضرورة التوسع في الدراسات العلميه التي تركز على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيه في المجتمع الاردني وعلاقتها بالجرائم المستحدثة.
3. تفعيل دور المواطن من خلال تبني المؤسسات الرسميه ذات العلاقه لحملات توعيه إعلاميه ، بهدف تعاون المواطنين في الحد من انتشار الجرائم المستحدثه والمساهمه في مكافحتها.
4. الاهتمام بالإحصاءات الدوريه الصادره عن مديرية الأمن العام حول الجرائم المستحدثه من حيث أعدادها ، وخصائصها ، وأماكنها وإتجاهات مرتكبيها.
5. أن تقوم جميع مؤسسات الدوله من إعلام ومؤسسات تعليميه بتسليط الضوء على خطورة التغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه ودورها في خلق الجرائم المستحدثه في المجتمع الاردني .

6. تفعيل التعاون الدولي بين البلدان التي تنتشر فيها الجرائم المستحدثه والبلدان التي تعتبر مقصدا ومعبرا لهؤلاء المجرمين .

7. ضرورة تنسيق الجهود الأمنيه داخل الأردن وتفعيلها للحد قدر الإمكان من حجم الجرائم المستحدثه .

المراجع

أ. المراجع العربيه:

ابوشامه، عباس(2001) **التعريف بالظواهر الإجراميه المستحدثه حجمها وابعادها ونشاطها في الدول العربيه،** بحث منشور في اعمال ندوة الظواهر الإجراميه المستحدثه ، أكاديمية نايف العربيه للعلوم الأمنيه، الرياض.

الأمم المتحده(2006) **تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في الشرق الاوسط**،وشمال افريقيا، مكتب الامم المتحده المعني بالمخدرات والجريمه،المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا،القاهره.

البداينه، ذياب(2004) **التحديات الأمنيه في عصر العولمه، المملكه الأردنيه الهاشميه،** مجلة الدراسات الأمنيه، العدد الأول، ص57 أكاديمية الشرطه الملكيه،عمان

البرقاوي،هناء احمد(1995)، **اثر العوامل الاجتماعيه في الدافع إلى إرتكاب الجريمه،** رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة دمشق.

البشري،محمد الأمين(2004) **التحقيق في الجرائم المستحدثه**،الطبعه الأولى،المملكه العربيه السعوديه مركز الدراسات والبحوث،جامعة نايف، الرياض.

الجوهري ، مصطفى فهمي (2001) **اصول علمي الاجرام و الارهاب**، كلية شرطة دبي ، دبي – الامارات العربية المتحدة .

الحاج،عمر(2002) **العولمه وأثارها في تطوير الجريمه**،مجلة الامل والقانون، كلية شرطة دبي،دولة الامارات،العدد الاول.

الحربي،خالد(2011) **ضحايا التهريب البشري**،جامعة نايف العربيه للعلوم الامنيه، الرياض.

الحلبي ، علي عبدالرزاق (2000) **الجريمة المنظمة و البناء الاجتماعي** ، الندوة العلمية السابعة و الاربعين الخاصة بـ الجريمة المنظمة و اساليب مواجهتها في الوطن العربي في مدينة الاسكندرية ، تحت اشراف اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية .

خربطلي ، سميرة 1992) **اثر المتغيرات الاقتصادية على جرائم النساء في الاردن** رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الاردنية عمان – الاردن .

الخليفه.عبدالله حسين،(1999) **البناء الاجتماعي**،الجرائم المستحدثه،أكاديمية نايف، مركز البحوث،المملكه العربيه السعوديه/الرياض.

الخوالدة ، محمد (2005) **التحليل الاقليمي لظاهرة الجريمة في الاردن حالة دراسية محافظة البلقاء** رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البلقاء التطبيقية ، السلط – الاردن .

درويش ، محمد محمود (2003) **الجرائم اللمستحدثة و البحث العلمي في كتاب البحث العلمي و الوقاية من الجريمة المستحدثة**، الرياض – جامعة نايف .

الدوري.عدنان(1984)**اسباب الجريمه وطبيعة السلوك الاجرامي**، الطبعه الاولى، منشورات ذات السلال ، الكويت.

رابيعة احمد ، (1984) **اثر الثقافة و المجتمع في دفع الفرد الى الجريمة** ، المركزو العربي للدراسات الامنية و التدريب الرياض – السعودية.

الرادايده،عبدالكريم(2013)**الجرائم المستحدثه واستراتيجية مواجهتها**،الأردن،عمان،دار الحامد للنشروالتوزيع،الطبعه الأولى.

الرفاعي،(2005)**العولمه وبعض الأثار الاجتماعيه والاقتصاديه الناجمه عنها**،رسالة دكتوراه غير منشوره،الجامعه الاردنيه،عمان.

الريامي ، جوخا (2006) **مفهوم جريمة القتل واشكالياتها** ، دراسة في فلسفة الاخلاق التطبيقية ، الطبعة الاولى ، الدار المصرية اللبنانية للنشر و التوزيع .

الزعبي،احمد(2004)**اثر التغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه الاكاديميه في الميل نحو السلوك العدواني لدى طلبة الجامعه الهاشميه**.رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعه الهاشميه.

السعد ، صالح (2000) **حجم الجريمة وخصائصها وانماطها واتجاهاتها في المجمتع الاردني** ، رسالة دكتوراة غير منتشورة الجامعة التونسية – تونس .

سعد، ساميه (2004) **دراسه في التكوين الإجتماعي لنخبة الإنفتاح في المجتمع المصري**، دار المستقبل، القاهره.

شتا ، علي سيد (2000) **الانحراف الاجتماعي و الانماط التكلفة** ، الاسكندرية ، دار الشعاع الطبعة الاولى .
الشقفي،سلطان(2001) **الانترنت فوائده واخطاره**،السعوديه، مركز ابحاث مكافحة الجريمه، وزارة الداخليه.
الشلبي ، رفيق (1999)**مدى كفاءة الاجهزة الامنية العربية في التصدي لظاهرة الجرائم المستحدثة** ، اكاديمية نايف العربية ومركز الدراسات و البحوث الامينة ، الرياض – المملكة العربية السعودية .
شمس وعقاد،(1999)**تأثير العوامل الاقتصاديه والاجتماعيه على معدلات الجريمه مع التركيز على السرقات**،مركز ابحاث مكافحة الجريمه،الرياض السعوديه.
الشناوي، محمد، (2006) **استراتيجية مكافحة جرائم النصب المستحدثه،** جمهورية مصر العربيه، دار البيان،الطبعه الأولى، القاهره.
الصالح ، مصلح (2004) **التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة** ، دراسة في علم الاجرام الجنائي عمان مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع .
الصيفي،خالد وابوعامر علي(1998)**الفساد والتنميه**،صندوق النقد الدولي،جريدة الشرق الاوسط ،العدد12
الضلاعين، عرار(2009)،اثر التنميه الاجتماعيه في تغيير أنماط الجريمه في الأردن، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة مؤته.
العاني ، مها (2006) **الاسباب التي تدفع الشباب الجامعي الى تعاطي المخدرات وسبل الوقاية منها** ، مركز البحوث النفسية و التربوية ، جامعة بغداد – العراق
عبدالحميد محسن عبد ، (2003) **اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي** ، بحث مقدم لمؤتمر مسيرة التعاون الامني ، الشارقة – دولة الامارات العربية المتحدة .
العبدالرزاق و الوريكات (2008) **اثر التغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الاردن منهج لتحليل التكامل المشترك** ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة الحسين بن طلال العنوان الارهاب في العصر الرقمي ، معان – الاردن .
عبدالستار (1985) **الاكتئاب و الجريمة** ، سلسلة عالم المعرفة عدد 239 ، نوفمبر المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب ، الكويت .

عبدالسميع ، محمود عبد (1996) **نطاق التدخل الحكومي في الشناط الاقتصادي** ، مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة – جمهورية مصر العربية .

عبدالمولى ، سيد شوربجي (2006) **مواجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية** ، الطبعة الاولى ، الرياض – جامعة نايف للعوم الامنية – المملكة العربي السعودية .

عبيدات احمد فوزي (1998) **انماط الجريمة في محافظات الشمال** ، من منظور اجتماعي رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية عمان – الاردن .

العثامنة ، عبدالباسط عبدالله (2003) **الزيادة السكانية ودورها في النمو الاقتصادي** ، دراسة تحليلة قياسية لحالة الاردن (2000–1965) مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات ، مجلد 8 العدد 3 .

عثمان حسين محمد ، (2005) **محددات مشكلة الفقر في محافظة الكرك** دراسة ميدانية ، مجلة مؤتة للبحوث ، مجلد 20 العدد1.

العكايله،عبدالله ماجد،(2009)**الوجيز في الضبطيه القضائيه**،دار الثقافه للنشر والتوزيع،الأردن،عمان.

علاوي ، هلا حامد (2009) **العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الاردن (1997-2006)** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة مؤتة– الكرك.

العمرات،احمد(2002)**الامن والتنميه، منظومة الامن الشامل كبيئه حاضنه للتنميه المستدامه في ظل ظروف العولمه**،الطبعه الاولى،عمان .

عوض، السيد، (2001) **الجريمه في مجتمع متغير** ،كلية **الأداب**،جامعة جنوب الوادي ، السودان.

عيد ، محمد فتحي (2003) **الاجرام المعاصر** ، منشورات مركز الدراسات و البحوث في اكايديمة نايف العربية للعلوم الامنية الرياض – السعودية .

العيسى ، محمد عبدالشفيع (2003) **الدولة و العولمة في الوطكن العربي في ضوء مفهوم الدولة الوطنية** ، سلسلة كتب المستقبل العربي (24) ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت – لبنان .

المبيضين،عاكف(2010)**المتغيرات الديمغرافيه والاجتماعيه وأثرها على الجريمه وانماطها في الاردن**،رسالة دكتوراه غير منشوره،جامعة مؤته.

المراشدة ، خلود (2009) **الجرائم الاقتصادية في الاردن للفترة (2000-2008)** دراسة اجتماعية رسالة دكتوراة غير منشورة الجامعة الاردنية عمان الاردن .

المساعده،انور(2007) **المسؤوليه الجزائيه عن الجرائم الاقتصاديه** ،دراسه تحليليه مقارنه في التشريعات الاردنيه السوريه اللبنانيه وغيرها،دار الثقافه للنشر والتوزيع،عمان ،الاردن.

المشهداني ، اكرم عبدالرزاق (2005) **موسوعة علم الجريمة و البحث الاحصائي الجنائي في القضاء و السجون** ، دار الثقافة ، عمان – الاردن .

مطر،عصام(2005)**الجريمه الارهابيه**،دار الجامعه الجديده،الاسكندريه،مصر.

النجداوي ، موسى (2003) **الجريمة وارتباطها بالبطالة و المشكلات الاسرية في الاردن**، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية – الاردن .

النمري، سليمان خلف(1999) **الجرائم الإقتصاديه من منظور الإقتصادالإسلامي** المجله العربيه للدراسات الأمنيه، أكاديمية نايف العربيه للعلوم الأمنيه ، الرياض.

الوريكات، عايد عواد،(2004) **نظريات علم الجريمه**،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان، الأردن.

اليوسف، عبدالله عبدالعزيز(2004)التقنيه والجرائم المستحدثه، المملكه العربيه السعوديه جامعة نايف العربيه، مركز البحوث والدراسات، الرياض.

ب.المراجع الأجنبيه:

Baharom, A.H, and Habubullah, M.S. (2008) **Is crime co integrated with income and unemployment?** Apanel data analysis on selected European countries, University Putra Malaysia 2008.

Durkheim. E. (1951). **Suicide: A study in Sociology** . (J.A. Spaulding &, G. Simpson) the free press.

Haresson . (1998). **Determinants of crime: Crime Determine and Growth in post – liberalized India** – Calculation of Development studies.

Herschl Prins, Criminl 1973, **Behavior an Introduction to Its Study and Treatment**, New York Pitman publishing.

Schnidder , R.(2000) **Economical development and crime . Australin institute of criminology** .trend & issue in crime and criminal justice . available on . http.www.aic.gov.au.

Buonanno , p.(2005) the **socioeconomic determine of crime A review of the literature** . department of economics , university of Milan – bicocca . Italy .

Smelser , **N.1996,social scences and social problems international sociology VOL.P.278.**

Shelley 1.1995 Transanational Organizaed Crime Journal of international Affairs 48;463-489 .

Clinard , marshall b (2001) the paradoxes of organizwd crime crime **,law and social change , 3:223-44 , (1997) banking sounders 13-charle enoush & monetary policy , imf.boston : butterworth-heineman.**

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

أقوم بأجراء دراسة بعنوان (**التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلاقتها في الجرائم المستحدثة في المجتمع الاردني)** علماً بأن المعلومات سوف تعامل بغاية السرية وليس لها أي استخدمات خارجة عن الأغراض البحث العلمي مقدراً وشاكراً لكم حسن تعاملكم في الأجابة على فقرات الاستبانة.

الباحث

زيد البنوي

البيانات الديموغرافية

الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى

المؤهل العلمي ☐ بكالوريس ☐ دراسات عليا

المهنة ☐ محامي ☐ قاضي ☐ مدعي عام

الخبرة
- أقل من 5 سنوات ☐
- من 5 الى 10 سنوات ☐
- 10 الى 15 سنة ☐
- 15 سنة فأكثر ☐

العمر
- 25-35 ☐
- 35-45 ☐
- 45-55 ☐

يرجى قراءة الفقرات التالية ووضع اشارة (x) في الخانة التي تنطبق عليها ؟

الرقم	الفقرة	ضعيف	متوسط	عالي
1	التخلي من بعض العادات الاجتماعية السائدة هو نتاج للتغيرات الاجتماعية			
2	تزايد حدة الخلافات الاجتماعية وزعزعت الاستقرار الاجتماعي هو للتغيرات الاجتماعية			
3	للتغيرات الاجتماعية في المجتمع الاردني دور في احلال النزعة المادية لتطغى على النزعة الروحية والتعاون والأخاء			
4	التفكك الأسري دور في زيادة الجرائم في المجتمع الاردني			
5	انتشار الفوضى والفتن في مجتمع الاردني			
6	القلق والتوتر نتيجة لضغوط الحياة أدى الى ارتفاع نسبة الجريمة المستحدثة			
7	ازدياد نسبة الطلاق في المجتمع الاردني دور في زيادة جرائم مستحدثة			
8	الحرمان وعدم المقدرة على توفير متطلبات المعيشة			
9	انعدام الثقة بين أفراد المجتمع أثر سلباً على الولاء والانتماء			
10	البعد عن الدين			
11	نظام التعليم وفشل الابناء في الدراسة			
12	عدم اتخاذ العقوبة الرادعة والصارمة من قبل الدولة على مخالفين وانحسار مسؤوليتها			

يرجى قراءة الفقرات التالية ووضع اشارة (x) في الخانة التي تنطبق عليها ؟

الرقم	الفقرة	ضعيف	متوسط	عالي
1	الانفتاح الاقتصادي وزيادة النشاط المالي والتجاري دور في زيادة الجرائم المستحدثة			
2	ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطن			
3	تفشي الفقر والعوز دفع الى ظهور جرائم جديدة في المجتمع الاردني			
4	تقلبات الاسعار بين ارتفاع وانخفاض وعدم استقرارها دور بارز في الجرائم المستحدثة			
5	متطلبات الحياة وتبعياتها والرغبة في الحصول على المال لمواكبتها			
6	كثرة العمالة الوافدة ومنافستها على الحصول على فرص عمل			
7	تفشي الفساد المالي والتنافس الاقتصادي غير العادل ادى الى انتشار الجريمة			
8	تراجع قدرة الحكومة على السيطرة والتوجهه للأنشطة الاقتصادية			
9	الخصخصة وزيادة الاستثمارات الأجنبية			
10	المبالغة في الترويج للمنتج الأجنبي وسيادة الفكر الاقتصادي			
11	ارتفاع نسبة البطالة بين فئة الشباب في المجتمع الاردني			
12	الازمات الاقتصادي والكساد والتضخم دور في تفشي الجريمة			

يرجى قراءة الفقرات التالية ووضع اشارة (x) في الخانة التي تنطبق عليها ؟

الرقم	الفقرة	ضعيف	متوسط	عالي
1	انتشار الأفلام البوليسية التي تعظم البطل وتمجده وتخلق منه شخصية محبوبة ليكن قدوة لغيرة			
2	وسائل الأعلام تعتبر من الادوات الخطيرة التي تلعب دورا مميزاً في حياة الأفراد الثقافية من حيث التوجيهه والتحكم			
3	أن عرض وسائل الاعلام المرئية للبرامج والأفلام والمسلسلات التي تنطوي على أدخال الرعب في نفوس الناس مما يولد ذلك بالقسوة والغلظة وتجعل العنف الوسيلة المناسبة لحل مشاكلهم			
4	ضعف الروابط الاجتماعية والدينية واختلال نظام القيم وضعف الرقابة الاجتماعية ادى الى زيادة حجم الجرائم المستحدثة			
5	غياب الوالدين عن البيت ادى الى نوع من التفكك الإسري المخالطة الفارقة كذلك			
6	طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع القائمة على المصلحة وتحقيق المكاسب			
7	ادى التطور التكنولوجي الى ظهور الجرائم المستحدثة			
8	خروج المرأه للعمل وإعطاءها دور في الانتاج وتحمل المسؤولية في القرار والدخل			
9	إن التعدد وتعقيد شبكة العلاقات الاجتماعية دور كبير في الجرائم مستحدثة			
10	ادى التطور التكنولوجي الكبير والمتسارع الى ظهور الجرائم المستحدثة			
11	إن انتشار الهاتف الخلوي بكثرة وكذلك الانترنت لدى الاسر الاردنية الى الانحلال الاخلاقي والتربوي			
12	التعليم والاهتمام به يلعب دوراً رئيساً لحد من الإجرامية			

يرجى قراءة الفقرات التالية ووضع اشارة (x) في الخانة التي تنطبق عليها:

الرقم	الفقرة	ضعيف	متوسط	عالي
1	الجرائم الالكترونية الواقعة على الاقتصاد (التجارة الغير مشروعة وتعطيل الخدمة وسرقة معطيات)			
2	جرائم الحقوق الملكية الفكرية والادبية والصناعية والتجارية			
3	الجرائم الإكتروانيه الواقعه ضد الاداب العامة والأخلاق			
4	جرائم بطاقات الائتمان والشيكات			
5	جرائم المخدرات (ترويج تعاطي مخدرات)			
6	جرائم الاختلاس			
7	جرائم التزوير(باستخدام الزنا، لسري وتزوير الاختام والتواقيع)			
8	جرائم غسيل الأموال			
9	جرائم الرشوة			
10	الجرائم الأخلاقية والجنسية (زنا ، لواط ، دعارة اغتصاب، هتك عرض			
11	جرائم الاحتيال والنصب			
12	جرائم التهديد والابتزاز الناتجة عن مواقع التواصل الاجتماعي وصور ومسجات الهواتف النقاله			

السيرة الذاتية

الاسم :زيد عبدالله صالح البنوي

الكلية: العلوم الاجتماعية /قسم علم الاجتماع

التخصص : علم جريمة

العنوان : الاردن – الكرك – الغوير

تلفون : 0772358400